



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أي بكر بلقايد - تلمسان -  
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية  
قسم التاريخ



مذكرة لفيل شهادة الماستر في التاريخ  
تخصص: المغرب الإسلامي في العصر الوسيط  
الموسومة ب:

## الأسواق ببلاد المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والثامن الهجريين (13-15م)

تحت إشراف الأستاذ:  
د. محمد مكيوي.

إعداد الطالب:  
عبد الحكيم مبروكي.

### لجنة المناقشة:

- 1- د. عبد الرحمن بلعرج ..... جامعة تلمسان ..... رئيسا.
- 2- د. محمد مكيوي ..... جامعة تلمسان ..... مشرفا ومقررا.
- 3- د. فاطمة الزهراء بوكرا بيلة ..... جامعة تلمسان ..... عضوا مناقشا.

المنحة الجامعية 1439-1440هـ / 2018-2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

\*إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة...أبي العزيز شافاه الله.

\*إلى نبع الخنان الذي لا ينضب... أُمي الغالية متعها الله بالصحة.

\*إلى من شاركتني هموم الحياة والدراسة معا فكانت لي نعم المرافق الصبور...زوجتي الحبيبة.

\*إلى الكتاكت الصغار...فلذات الكبد: أيوب، رفيدة، هناء.

\*إلى من يحملون ذكريات طفولتي وشبابي...إخوتي و أخواتي.

\*إلى من لا تسعني السطور لذكرهم فوسعهم قلبي...أصدقائي كل باسمه.

\*إلى كل من ساعدني ورفع من همتي من أجل إتمام الدراسة والمضي في هذا البحث.

\*إلى كل من علمني حرفا وكل علماء الأمة الذين نوروا الدنيا بعلومهم فكانوا نبراسا يقتدى به.

\*إلى جزائرننا...وطني الحبيب حفظه الله من كيد الكائدين ومكر الماكرين.

\*إلى كل المرابطين والمجاهدين على أرض الأقصى المبارك...نصرهم الله وأعزهم.

إلى كل هؤلاء...أهدي ثمرة جهدي ...

شکر و عرفان

من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أتقدم بخالص الشكر

الجزيل وأسمى عبارات الإمتنان والتقدير لأستاذي المشرف

الدكتور "محمد مكيوي" الذي قبل الإشراف على مذكرتي

فشرفني بذلك أيما تشريف وهو الأستاذ المشهود له بالعلم

والاجتهاد.

كما أتقدم بشكر خاص للأستاذ الدكتور "سيدي محمد نقادي"

نائب رئيس قسم الآثار بجامعة تلمسان على ما أفادني به من

مخططات تخص مدينة تلمسان.

والشكر موصول إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة

الذين شرفوني بمناقشة هذه المذكرة كل باسمه.

## المختصرات باللغة العربية

| الاسم         | المختصر                        |
|---------------|--------------------------------|
| تحقيق         | تح                             |
| تقديم         | تق                             |
| مراجعة        | مر                             |
| دون تاريخ     | د ت                            |
| دون طبعة      | د ط                            |
| الجزء         | ج                              |
| العدد         | ع                              |
| المجلد        | مج                             |
| صفحة          | ص                              |
| ترجمة         | تر                             |
| صفحات متتالية | ص ص                            |
| طبعة          | ط                              |
| تصحيح         | تص                             |
| موفم          | دار النشر                      |
| ANEP          | المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار |

## المختصرات باللغة الأجنبية

| الاسم | المختصر |
|-------|---------|
| Page  | P       |
| Tome  | T       |



فهرس الملحق

| الملحق                                                                    | رقم الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------|------------|
| جدول إحصائي لأهم أسواق بلاد المغرب الأوسط                                 | ص102       |
| جدول إحصائي حول بأسعار بعض المنتجات المعروضة في الأسواق الزبانية وأسعارها | ص103       |
| جدول إحصائي لأسعار بعض المنتجات الزراعية أيام الرخاء والحرب والمجاعة.     | ص104       |
| نماذج لنقود بلاد المغرب ما بعد الموحيدين.                                 | ص105       |
| نماذج لنقود بلاد المغرب ما بعد الموحيدين.                                 | ص106       |
| خريطة الطرق التجارية العابرة للصحراء في العصر الوسيط.                     | ص107       |
| مخطط دوائر الأقسام المشكلة للنسيج العمراني لمدينة تلمسان.                 | ص108       |
| صورة للذراع الملكي التاشفيني.                                             | ص109       |
| صورة للباب الرئيسي للقيسارية.                                             | ص110       |
| مخطط توزيع نشاطات الحرف بمدينة تلمسان.                                    | ص111       |
| مخطط مدينة تلمسان قبل سنة 1870.                                           | ص112       |

مَقَامَة



### • تمهيد:

تعتبر الأسواق من النظم التجارية الرائجة في بلاد المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين/الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين (07-09هـ/13-15م) أي الفترة التي تلت سقوط دولة الموحدين وقيام دولة بني عبدالوادر الزيانية منذ عهد يغمراسن بن زيان المؤسس حتى فترة حكم السلطان أبي تاشفين الثالث بن محمد المتوكل على الله.

### • أهمية الموضوع:

ولموضوع الأسواق أهمية بالغة لما كانت تمثله كمركز للنشاط التجاري بصوره ومراحله المختلفة، فهي مرآة عاكسة لحياة المدينة الاقتصادية وعنوان نشاطها التجاري والصناعي بل وحتى الاجتماعي أيضا، فمنذ إنشاء المدن والحوضر ببلاد المغرب الأوسط مثل تيهرت وبجاية وتلمسان رتبت أسواقها، ودعمت ببعض المنشآت وأصبح لها تنظيمات وقواعد معينة خاصة تسييرها خاصة بعدما تولت الدولة الإشراف عليها.

### • سبب الدراسة:

من دواعي اختياري لموضوع الأسواق في بلاد المغرب الأوسط سببان، أولاها ذاتي يتمثل في حبي بل شغفي الكبير بالبحث في التاريخ العام للمنطقة والذي لم يأخذ حقه من الدراسة الكاملة والكافية لنفض الغبار عنه، وثانيهما موضوعي كون الدراسات الاقتصادية لمنطقة المغرب الأوسط خلال الفترة ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر أي فترة حكم الدولة الزيانية قليلة جدا ولم تحظ بعناية كبيرة من قبل الباحثين الذين لم يفرّدوا لها دراسات خاصة بل اكتفوا فقط بالإشارة إليها بصفة عامة، ما دفعني للبحث فيه دفعا بغية المشاركة ولو بالنزر القليل في إثراء ساحة المجال الاقتصادي في دراسة تاريخ المغرب الأوسط.

### • الدراسات السابقة:

ومن بين أهم الدراسات السابقة التي اعتنت بهذا الموضوع نجد:  
الدراسة التي قام بها الدكتور خالد بلعربي من جامعة سيدي بلعباس في مقال بعنوان: الأسواق ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

دراسة قام بها العربي سعيدي من جامعة سيدي بلعباس بعنوان: تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن (13 إلى القرن 16م).

وهناك دراسة قامت بها الطالبة يخلف أسماء من جامعة قلمة وهي مذكرة ماستر بعنوان: تنظيم ومراقبة الحرف والأسواق داخل مدن المغرب الاسلامي من خلال كتب الفقه والنوازل والحسبة ما بين القرن 3-9هـ إلى 9-15م.

دراسة لعبد الكريم بصديق من جامعة وهران وهي أيضا أطروحة دكتوراه بعنوان: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/ 12-15م). إضافة إلى كتاب للدكتورة فاطمة بلهوارى بعنوان: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط.

#### • إشكالية الدراسة:

وبالرغم من أن هذه الدراسات وغيرها من الأهمية بمكان إلا أنها لم تجمع موضوع الأسواق كله في موضوع واحد، وهو ما دفعنا إلى طرح الإشكالية بغية الإلمام بموضوع الأسواق في بلاد المغرب الأوسط ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين، وتبحث الإشكالية المطروحة في مدى التطور والتنظيم الذي بلغته الأسواق في بلاد المغرب الأوسط في الفترة المدروسة، ومن هنا نطرح العديد من التساؤلات منها:

- كيف كان توزيعها الجغرافي في بلاد المغرب الأوسط؟
- ما مدى التنظيم الذي بلغته؟ وهل كان لها أنواع معينة؟
- هل ارتبط نشاطها بمرافق أخرى كانت تابعة لها؟
- ما أهم أدوات التعامل التجاري داخلها؟ وهل خضعت الأسعار لعوامل أثرت عليها؟
- هل عرفت الأسواق وقوع مخالفات شرعية داخلها؟
- ما دور الدولة في الإشراف على الأسواق؟ وهل كان للسلطين دخل في النشاط التجاري؟

-ما مدى مساهمة الفقهاء في الرقابة عليها؟ وكيف كانت نظرتهم لمختلف التعاملات داخلها وخارجها؟

### • المنهج المتبع في الدراسة:

ولما كانت طبيعة الموضوع هي من تملي نوع المنهج المعتمد من أجل التمكن من الإجابة عن هذه التساؤلات فقد ارتأيت أنه من الأنسب أن أعتمد على عدد من المناهج المتكاملة، فاستخدمت المنهج الوصفي التاريخي الملائم لسرد الأحداث والوقائع، والمنهج التحليلي لما يستدعي الأمر تحليل النصوص والكشف عن مكنوناتها، وكذا المنهج المقارن على اعتبار تعدد الروايات واختلافها حول المسألة الواحدة، وأخيرا اعتمدت كذلك على المنهج الإحصائي الذي يساعد في إحصاء بعض الأرقام والمعطيات.

### • شرح خطة الدراسة:

واستنادا لما جاءت به الدراسات التاريخية خاصة التي تناولت التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب الاسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة، حاولت تقسيم بحثي إلى مقدمة ومدخل ثم ثلاثة فصول وملاحق وخاتمة، كالتالي:

الفصل الأول: حاولت التطرق فيه إلى مفهوم السوق وأنواعه ببلاد المغرب الأوسط في الفترة المدروسة والمرافق التي كانت تابعة له.

الفصل الثاني: تمحور حول أدوات التعامل التجاري داخل أسواق بلاد المغرب الأوسط من سك للنقود الزبانية وأدوات للتقييس والكيل والوزن وكذا العوامل التي أثرت في الأسعار.

أما الفصل الثالث: فقد استعرضت فيه مختلف النظم التجارية التي كانت رائجة في أسواق بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من نشاط للحسبة داخل الأسواق ونظام الجبايات والمكوس ونظرة الفقهاء للمكوس وكذا نظام الشركات والوكالات التجارية.

وفي الخاتمة ارتأيت أن تكون عبارة عن استخلاصات ونتائج للبحث يسهل على القارئ الاستفادة منها.

### ● نقد المصادر والمراجع:

احتاج البحث في استمداد مادته إلى اعتماد عدد من المصادر والمراجع التي تتفاوت الاستفادة منها تبعا لأهميتها وقيمتها بالنسبة لموضوع البحث:

#### 1. المصادر:

##### أ. كتب التاريخ:

- **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبدالواد** لأبي زكرياء يحيى بن خلدون (ت780هـ/1378م)، يعد من أهم المصادر التاريخية التي اهتمت بتاريخ الدولة الزيانية منذ نشأتها إلى أواخر سنة (776هـ/1374م) فمؤلفه كان معاصرا لتلك الفترة، وقد استفدت منه في تحديد أسعار بعض المواد أثناء حصار المرينيين لتلمسان.

- **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن جاورهم من ذوي السلطان الأكبر** لعبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ/1405م)، الجزء السادس والسابع، استفدت منه في الحديث عن الأحداث السياسية التي طبعت العلاقات بين الدولة الزيانية والدولة المرينية في صراعهما الطويل.

وقد اعتمدت أيضا على مقدمة ابن خلدون في تعريف بعض المصطلحات كما يراه هو كالأسواق والسكة والعملة.

- **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة** لأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم (ت787هـ/1358م)، الذي عمل أمينا لدار السكة بفاس خلال العهد المريني، وقد استفدت منه في معرفة النظام النقدي المتداول في تلك الفترة كأنواع العملات الرائجة وأوزانها وقيمتها.

## ب. كتب الرحلة والجغرافيا:

-المسالك والممالك لأبي القاسم بن حوقل (367هـ/977م)، وهو جغرافي جال الكثير من المناطق في بلاد المغرب وبلاد السودان، فساق لنا معلومات قيمة عن الطرق والمراكز التجارية.

-نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للشریف الإدريسي (560هـ/1165) الجزء الخاص بالمغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، وهو جغرافي تناول الحديث عن الأسواق والأنشطة التجارية في معرض تعريفه بمدن ومناطق بلاد المغرب.

-وصف أفريقيا للحسن الوزان الشهير بليون الأفريقي (كان حيا سنة 957هـ/1550م)، وهو من أشهر الرحالة المغاربة واستفدت من كتابه بجزأيه لما يحتويه على معلومات رائعة عن النشاط التجاري ببلاد المغرب الأوسط وأسواقها.

-أفريقيا لمارمول كارخال (كان حيا سنة 979هـ/1571م)، الذي عاش مدة اثنين وعشرين سنة بالمغرب الأقصى وهو ما مكنه من تسجيل عدة ملاحظات عن الأسواق والدكاكين التي شاهدها بالمنطقة استفدنا منها.

## ج. كتب الحسبة:

-تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر لأبي عبد الله محمد العقباني التلمساني (ت 771هـ/1467م) ويعتبر من أهم مؤلفات الحسبة في تلك الفترة، وقد استفدت منه في الحصول على معلومات هامة عن طرق التعامل التجاري داخل أسواق المغرب الأوسط، والحيل التي كان يلجأ إليها التجار للغش والتدليس في السلعة والعملية.

-التيسير في أحكام التسعير لأحمد سعيد المجيلدي (ت 1094هـ/1682م)، حيث ضمن مؤلفه قضايا الأسعار والتسعير واختلاف آراء فقهاء المغرب الأوسط حول مسألة تسعير السلع، وكذا مهام المحتسب ودوره داخل الأسواق.

-رسالة في آداب الحسبة لأبي عبد الله محمد السقطي المالقي الأندلسي (عاش في القرن الخامس الهجري)، استندت منه في معرفة أصناف الموازين والمكاييل.

-أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي (ت289هـ/901م)، يعتبر من المصادر القيمة التي كتبت عن الأسواق ببلاد المغرب والقضايا الفقهية الخاصة بها، حيث حددت الشروط الذي ينبغي توفرها في المحتسب أو ما يعرف بصاحب السوق.

## 2. المراجع:

من أهم المراجع التي اعتمدت عليها كتاب تلمسان في العهد الزياني لعبد العزيز فيلالي الذي أفادني كثيرا في التعرف على المنشآت التجارية داخل مدينة تلمسان من أسواق و فنادق ودكاكين، وكتاب بجاية ميناء مغربي دومينيك فاليريان وهو في الأصل أطروحة دكتوراه نوقشت بالسوربون بباريس سنة 2000، حيث تحدث صاحبه عن طرق التعامل التجاري بين بميناء بجاية و الموانئ الأوربية، وقد اعتمدت على النسخة المعربة لعلاوة عمارة من جامعة قسنطينة، وكتاب التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط لفاطمة بلهاري حيث أفادنا في الحديث عن الأسواق ببلاد المغرب الأوسط.

ومن المراجع المهمة أيضا التي اعتمد البحث عليها كتاب تاريخ الدولة الزيانية الجزء الثاني الخاص بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمختار حساني حيث تحدث بإسهاب عن مختلف المنشآت التجارية من أسواق وقيسريات وفنادق بمدينة تلمسان باعتبارها عاصمة الدولة الزيانية وحاضرتها.

إضافة إلى مجموعة من الرسائل والأطاريح الجامعية والندوات والمقالات التي اهتمت بدراسة الجانب الاقتصادي لبلاد المغرب الأوسط خلال الفترة المدروسة، كرسالة ماجستير بعنوان الفنادق في تلمسان الزيانية لعمر بلوط ومقال منشور في مجلة كان التاريخية بعنوان الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني لخالد بلعربي.

هذا ولعل أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء بحثي هي قلة المصادر التي تتحدث عن موضوع الأسواق بصفة مباشرة وهو ما دفعني للبحث في ثنايا هذه المصادر والمراجع عن كيفية الإستفادة من مختلف المعلومات التي بين يدي وحسن توظيفها بالتقديم والتأخير لأنها ذات طبيعة مختلفة فاضطرت للمقاربة بينها.

وأخيرا لم يكن سهلا تجاوز هذه الصعوبات لولا المساعدات التي تلقيتها من أستاذي الدكتور محمد مكيوي المشرف على بحثي هذا والذي لم يخل علي بالمساهمة الفعالة والنصائح والتوجيهات.



الأوضاع العامة - السياسية والاقتصادية - في بلاد المغرب الأوسط  
بعد سقوط الموحدين

الأوضاع العامة في بلاد المغرب الأوسط بعد سقوط الموحيدين.أ. الأوضاع السياسية.

انهارت الدولة الموحدية <sup>(1)</sup> وتفككت عراها، فبدأت حركة الانفصال باستقلال بني حفص بتونس وبني عبدالوادر بتلمسان وبني مرين بالمغرب الأقصى إضافة إلى دولة بني الأحمر بغرناطة، وقد تميزت هذه الفترة -النصف الأول من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي- بالتقلب والاضطراب نتيجة اشتداد التنافس والمؤامرات والتحالفات والصراعات بين قبائل المغرب من جهة وبين الموحيدين من جهة أخرى، مما عجل بانقسام هذه الأخيرة إلى ثلاث دويلات متنافسة تعتبر كل واحدة منها نفسها الوارث الشرعي والحقيقي لملك الموحيدين، فكانت كل دويلة تسعى للقضاء على الأخرى.

كان سقوط الدولة الموحدية ونشأة هذه التكتلات السياسية وراء ظهور خريطة سياسية جديدة للعلاقات بين هذه الكيانات السياسية الناشئة، ميزها الصراع والعداء الدائم والحروب المستمرة من أجل بسط النفوذ على كامل المغرب الإسلامي، فراحوا يستغلون كل الظروف والمناسبات ويستعملون مختلف الطرق والوسائل لتحقيق ذلك، فظلت العلاقة متوترة بينها تتخللها بعض فترات السلم والهدنة على حسب اختلاف شخصيات السلاطين وسياستهم وأهدافهم ووسائل الوصول إليها، لكن وعلى الرغم من هذا الصراع والتنافس المستمر السياسي والعسكري، إلا أنه لم يمنع من وجود علاقات ثقافية وتواصل فكري وعلمي بين هذه الأقاليم <sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - تأسست الدولة الموحدية سنة 524هـ/1129م على يد محمد بن تومرت في شكل دعوة دينية وروحية تطورت على يد خليفته عبد المؤمن بن علي الذي بسط نفوذه على كامل المغرب الإسلامي وبلاد الأندلس، وقد عرفت هذه الدولة في آخر أيامها عدة نزاعات أدت إلى سقوطها على يد المرينيين سنة 668هـ/1269م للمزيد راجع: ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، (جزء خاص بالموحيدين)، تحقيق إبراهيم الكتاني، ومحمد بن تاووت، محمد زنيبر وعبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985.

<sup>2</sup> - صديقي عبد الجبار، سقوط الدولة الموحدية دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، إشراف: مكيوي محمد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص160.

وكان بنو عبدالوادر، من القبائل الرحل التي كانت تجوب صحراء المغرب الأوسط، وكانوا ينتجعون المراعي الخصبة ويترددون على المناطق التي تقع ما بين فيجيج ومديونة وجبل راشد، وفي عهد المرابطين انتقل بنو عبدالوادر إلى غرب المغرب الأوسط تحت ضغط الهلاليين، ولما وصل الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1130-1163م) إلى هذه الديار بجيوشه اعترضتهم زناتة وفي مقدمتهم بنو عبدالوادر فكانت بينهم حروب مشهورة، وعلى إثر ذلك انحاز بنو عبدالوادر إلى الموحيدين انحيازاً وأصبحوا من أخلص قبائل زناتة ولاء لهم، وانصياحاً لأوامرهم فاتخذوهم أنصاراً وحماة<sup>(1)</sup>.

نشأت علاقة جيدة بين قبيلة عبدالوادر القاطنة قرب تلمسان والدولة الموحدية مما ساعد القبيلة في الحصول على اقطاعات وامتيازات قرب المدينة ساعدتهم على إدارة أمور المدينة والمنطقة بعد ضعف الموحيدين<sup>2</sup>.

كانت فكرة الانفصال والاستقلال تجيش في صدور بعض زعماء القبائل، فجاء الاستقلال على يد يغمراسن بن زيان زعيم بني عبد الواد بمباركة الموحيدين أنفسهم ورضاهم، ثم انفرادهم بالسلطة المركزية عنهم مكونين بذلك الإمارة الزيانية (633-962هـ/1235-1555م) متخذين من تلمسان عاصمة لهم<sup>3</sup>.

### ب. الأوضاع الاقتصادية:

ترتب عن سقوط الدولة الموحدية أن تقاسمت الدول التي قامت على أنقاضها اقتصادها، فأصبحت كل دولة تستحوذ على جزء من إمكانياتها الاقتصادية بنسب متفاوتة وأضحت هذه الدول تمارس نشاطاتها الاقتصادية في إطار الحدود التي

<sup>1</sup>- عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ج1، ص14 ص15.

<sup>2</sup>- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني 633-962هـ/1235-1555م، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف هشام أبو رميلة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ/2002م، ص51.

<sup>3</sup>- هوارية بكاي، العلاقات الزيانية سياسياً وثقافياً، مذكرة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، إشراف بودواية مبخوت، جامعة تلمسان، 2007-2008، ص4.

وقعت تحت يدها، حيث أن لكل دولة مجالها الجبائي الزراعي والصناعي ولها موانئها وطرقها التجارية التي تعتبر جزءا من اقتصادها<sup>1</sup>، وكان من تبعات تصاعد العصيان القبلي على الدولة منذ بداية القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي أن فقدت الدولة الكثير من مواردها الاقتصادية خاصة في مجال الجباية بخروج أراض واسعة عن طوع الدولة<sup>2</sup>.

ومن أهم التداعيات الاقتصادية التي أعقبت سقوط دولة الموحيين حدوث تغير عميق في المراكز والطرق التجارية وحتى في القواعد والقوانين التجارية الداخلية والخارجية بسبب التطورات السياسية التي واكبت سقوط الدولة، حيث تركزت التجارة بالمدن الساحلية على حساب المدن الداخلية بسبب انعدام الأمن وانتشار أعمال القرصنة واللصوصية وقطع الطرق التي مارستها القبائل المناوئة للسلطة المركزية<sup>3</sup>. ومن التغيرات التي عرفتتها التجارة بالمغرب الإسلامي انحرافها إلى المغرب الأدنى والأوسط بسبب الوضع الأمني المتدهور في المغرب الأقصى بسبب الصراع الموحي المريني وتحسنه في المغرب الأدنى بعد أن تمكن أبو زكريا من القضاء على بني غانية وتأمين الطرق الصحراوية، كما أن الصراعات الداخلية بالمغرب الأقصى والخطر النصراني بالأندلس أفرز ظهور قواعد تجارية هي تلمسان وموانئها التي أصبحت واسطة بين سجلماسة ومدن المغرب الأوسط (بجاية وهنين)<sup>4</sup>.

وقد أدى سقوط الدولة الموحدية إلى انتقال النفوذ الاقتصادي من مراكز إلى عواصم الدول الناشئة في المغرب والأندلس<sup>5</sup> وهو ما يطلق عليه ابن خلدون مصطلح "حوالة

<sup>1</sup> -عاشور بوشامة، علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب والأندلس (626-981هـ/1228-1573م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: حسين أحمد محمود، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1411هـ/1991م، ص171.

<sup>2</sup> -عزالدين عمرو موسى، النشاط الاقتصادي بالمغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1424هـ/2003، ص336.

<sup>3</sup> -عاشور بوشامة، مرجع سابق، ص292.

<sup>4</sup> -عبد الجبار صديقي، مرجع سابق، ص174.

<sup>5</sup> -عاشور بوشامة، مرجع سابق، ص292.

الأسواق"<sup>1</sup> في إشارة إلى ما ينجم عن ذلك من ظهور مراكز اقتصادية وتجارية وعلاقات اقتصادية وارتفاع أسعار العقارات في العواصم الجديدة و ركود في المراكز الاقتصادية القديمة وتحول العلاقات التجارية الداخلية في الدول السابقة إلى علاقات خارجية في الدول الحديثة<sup>(2)</sup>.

ولا يمكن أن نغفل الحديث عن المنافسة الشديدة التي ظهرت بين المرينيين والزيانيين من أجل مراقبة الطرق التجارية وزعامة المنطقة في إطار الربط التجاري بين السودان وأوروبا الجنوبية الغربية لاسيما أن موارد التجارة البعيدة المدى كانت تمثل إحدى أبرز مصادر قوة السلطتين معا<sup>3</sup>.

وأهلت عدة عوامل سلطة المغرب الأوسط لمنافسة نظيرتها بالمغرب الأقصى تجاريا، ومن ذلك استفادتها من وجود عاصمتها تلمسان في موقع تجاري مهم بين بلاد التبر والمنطقة الأوربية المشار إليها، وجعلها تستفيد من دخول البضائع وخروجها<sup>4</sup>، مستندة إلى ميناء هنين القريب منها والذي كانت تصرف منه المواد المطلوبة من السودان إلى أوروبا الجنوبية الغربية بسهولة بالغة<sup>5</sup>.

ولم تقف المنافسة الزيانية عند هذا الحد بل طمحت كذلك للسيطرة على سجلماصة باعتبارها أهم محطة تجارية استراتيجية على الطريق المؤدي إلى بلاد السودان، تمكن من يسيطر عليها لعب دور الوساطة التجارية بين المنطقة وجنوب أوروبا،

<sup>1</sup> -للاستزادة عن موضوع حوالة الاسواق ينظر بن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2003م، ص375-376-377.

<sup>2</sup> -عبد الجبار صديقي، مرجع سابق، ص175.

<sup>3</sup> -مصطفى نشاط، التجارة بالمغرب الأقصى في العصر المريني الأول (668-759هـ)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الانسانية (1)، عين الشق، الدار البيضاء، 1988-1989، ص224-225.

<sup>4</sup> -الحسن الوزان، وصف أفريقيا، الحسن الوزان، وصف أفريقيا، تر محمد حجي وآخرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ط2، ج2، ص23.

<sup>5</sup> -مصطفى نشاط، مرجع سابق، ص225.

وفعلا قد سيطر يغمراسن بن زيان على سجلماسة سنة 662هـ/1262م إلى أن عادت بيد المرينيين سنة 673هـ/1274، وهذا حسب ما أورده ابن خلدون<sup>1</sup>. في خضم هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة ، تغيرت خارطة المبادلات التجارية في بلاد المغرب الإسلامي وحرص بنو عبدالواد الزيانيون -الحكام الجدد للمغرب الأوسط- على تنظيم الحياة الاقتصادية بالمنطقة التي أصبحت تحت نفوذهم حيث اهتموا بالأسواق وتنظيم الجبايات، وتوسيع علاقاتهم التجارية مع دول الجوار.

<sup>1</sup> -ابن خلدون، كتاب العبر، ضبط المتن والحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000 ج7، ص114.

## الفصل الأول:

### الأسواق في بلاد المغرب الأوسط ومرافقها.

- المبحث الأول: الأسواق.

1-تعريف السوق.

2-أنواع الأسواق في بلاد المغرب الأوسط.

3-تنظيم الأسواق وإدارتها.

- المبحث الثاني: القيسريات.

1-تعريف القيسرية.

2-تنظيم القيسريات.

3-علاقتها بنشاط الأسواق.

- المبحث الثالث: الفنادق.

1-تعريف الفندق.

2-ظهور الفنادق بالمغرب الأوسط.

3-علاقتها بنشاط الأسواق.

## المبحث الأول: الأسواق.

ازدهرت بلاد المغرب الأوسط في الفترة مابين القرن الثالث عشر والخامس عشر ميلاديين بفعل الحركة التجارية ونشاط التجار وكذا تشجيع السلاطين والحكام الزيانيين، فانتشرت الأسواق في المدن والحوضر وحتى في أرياف المغرب الأوسط. -فالمقصود بالأسواق؟ وكيف كان توزيعها الجغرافي في بلاد المغرب الأوسط من خلال أنواعها؟ وكيف نظمت تلك الأسواق؟

## 1. تعريف السوق:

## أ. لغة:

في لسان العرب لابن منظور: "والسوق: موضع البياعات. ابن سيده: السوق التي يتعامل فيها، تذكر وتؤنث والجمع أسواق. وفي التنزيل: "ألا إنهم لياكلون الطعام ويمشون في الأسواق"<sup>1</sup>؛ السوق لغة فيه. وتسوق القوم إذا باعوا واشتروا.

وفي حديث الجمعة: إذا جاءت سويقة. أي تجارة، وهي تصغير السوق، سميت بها لأن التجارة تجلب إليها وتساق المبيعات نحوها، وقد قيل: إن ذلك من سوق الناس إليها<sup>2</sup>.

## ب. اصطلاحا:

المقصود بالأسواق الأماكن التي تتجمع فيها الحوانيت والمتاجر ويكثر فيها الباعة وأصحاب الحرف<sup>3</sup>، ويقصد بها الأماكن التي تتجمع فيها السلعة والبضائع المختلفة فيتم فيها النشاط التجاري الداخلي والخارجي والإنتاج الصناعي، فالمدينة

<sup>1</sup>- الآية عشرون (20)، سورة الفرقان.

<sup>2</sup>- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ج10، ص167- ص168.

<sup>3</sup>- مجلة المؤرخ العربي، ط اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، العدد7، المجلد1، مارس 1999، ص372.

عموما تعرف بأسواقها كلما كثرت في المدينة كلما كانت دليلا على ازدهارها وسعة النشاط التجاري فيها خاصة والنشاط الاقتصادي عامة<sup>1</sup>.

يقول بن خلدون في مقدمته: "اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس: فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير وما في معناهما...، ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني"<sup>2</sup>.

والأسواق بما يعرض فيها من سلع، وبما يؤمها من متاجرين، توضح الدرجة التي وصلت إليها التجارة خاصة، والحياة الاقتصادية عامة<sup>3</sup>.

## 2. أنواع الأسواق في بلاد المغرب الأوسط:

كلما تعددت الأسواق وازداد العرض والتبادل فيها، دل ذلك على النشاط في حياة الجماعات، وركود الأسواق، على العكس من ذلك دليل على اضطراب شؤون المعاش والأحوال المالية وغيرها في الدولة، فالبدوي منها له أسواق موسمية تقام في أماكن معينة، أما الجماعات الحضرية فتغلب عليها الأسواق الثابتة<sup>4</sup>.

ومن خلال تتبع المصادر التاريخية نكشف عن وجود ثلاثة أصناف من الأسواق التي كان يحتويها المجال الاقتصادي في المغرب الأوسط في الفترة ما بين القرنين (ق13م-ق15م)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - بن سادات نصر الدين، العلاقات السياسية والصلات الاقتصادية بين المغربين الأوسط والأدنى من نهاية القرن الثاني إلى القرن السادس الهجريين، أطروحة دكتوراه، إشراف عبدالمجيد بن نعمة، قسم الحضارة الإسلامية، تخصص التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2010/2011، ص238.

<sup>2</sup> - ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ، 2003م، ص344.

<sup>3</sup> - زيادة نقولا، الحسبة والمحتسب في الإسلام (الأعمال الكاملة)، الأهلية للنشر والتوزيع، 1962، ج5، ص21.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص21.

<sup>5</sup> - خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، العدد السادس، ديسمبر 2009، ص32-38.

## أ. الأسواق اليومية:

تشير كتب الرحلات والجغرافيا والأخبار والنوازل إلى معطيات تدل على شيوع الأسواق الدائمة بالمغرب الأوسط كأهم وحدة مكونة للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط<sup>1</sup>، فهي موجودة بصفة دائمة في كل مدن المغرب الأوسط، حيث كانت تعج بضروب السلع وأصناف المتاجر، ويتقاطر عليها التجار من كل حذب وصوب، فقد ذكر "الإدريسي" أن حصن تآكلات<sup>2</sup> به سوق دائمة<sup>3</sup> حيث يقول: "بالطريق من بجاية إلى قلعة تخرج من بجاية إلى المضيق إلى سوق الأحد إلى وادي رهت إلى حصن تآكلات وبه المنزل وهو حصن متسع على شرف مطل على وادي بجاية وبه سوق دائمة"<sup>4</sup>، وذكر يحيى بن خلدون سوق أجادير بتلمسان التي كانت تباع فيها مختلف السلع والبضائع يوميا، فقد ذكر أن الحباك مر بسوق أجادير فوجد الخبز بها يباع فأخذ خبزة وعرضها مناديا على من يريد التصدق عليه فيشتريها له<sup>5</sup> وبموضع آخر كان بتلمسان سوق يومي يدعى سوق منشر الجلد<sup>6</sup>.

ومن أهم الأسواق التي كانت تعرف بنشاطها اليومي، نجد سوق المعصومة المشرف على القصبّة الواقعة بمدينة تاهرت، وحسب ياقوت الحموي: "فإنها كانت تعرف نشاطا كثيفا"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م)، أطروحة دكتوراه، إشراف فاطمة بلهوارى، جامعة وهران، تلمسان، 2017-2018، ص72.

<sup>2</sup> - يقع على طريق بجاية-القلعة.

<sup>3</sup> - فاطمة بلهوارى، التبادل التجاري بين مدن بلاد المغرب خلال القرن 4 هـ/10م، مجلة إنسانيات، العدد 42، أكتوبر-ديسمبر، 2008.

<sup>4</sup> - الإدريسي أبو عبد الله محمد الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، (د.ط)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ج1، ص262.

<sup>5</sup> - خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، مرجع سابق، ص32.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه.

<sup>7</sup> - العربي سعيدي، الأسواق والحرف في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المصادر المحلية (1520-1830)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2007-2008، ص26-27.

تصنف هذه الأسواق اليومية ضمن الأسواق الثابتة نظرا لوقوعها داخل المدينة فلا تكاد تخلو مدينة في المغرب الأوسط منها<sup>1</sup>.

ونجد عدة قرائن دالة على وجود أسواق يومية ضيقة تسمى الرحب أو الرحاب وهي أسواق ضيقة تقع في الأزقة والحومات وملتقى الشوارع تختص بنوع من المبيعات، أو على الأقل تلبي حاجات السكان الأساسية، ومن النماذج عنها نذكر رحبة الاسكافيين بتلمسان... ورحبة الزرع عند فندق المجاري بتلمسان<sup>2</sup>.

### ب. الأسواق الأسبوعية:

كانت هذه الأسواق تقام في يوم معين من أيام الأسبوع، وكانت تعرف باسم ذلك اليوم، حيث كان السوق يبنى في صباح ذلك اليوم ويفض في آخر النهار من نفس اليوم<sup>3</sup>.

يقول روبر بارنشفيك: "يمكننا أن نؤكد أن السوق الأسبوعية كانت تعتبر مؤسسة على غاية من الحيوية، وقد اثبتت الشهادات وجودها منذ عهد بعيد، وهي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، ويبدو أن كثيرا من تلك المنتصبية في الهواء الطلق كانت تنتصب أيضا في القرى والبعض الآخر في مناطق البدو الرحل بعيدا عن أي مسكن قار، وتوجد في شمال أفريقيا بعض أسماء المواقع التي تدل على أن هناك بعض التجمعات السكانية المنبثقة عن تلك الأسواق، من ذلك مثلا أن الادريسي قد ذكر سوق الخميس وسوق الاثنين في بجاية في القرن الثاني عشر<sup>4</sup>.

ومن تلك الأسواق التي كانت تقام ليوم واحد سوق تاكاوشت الذي يقول عنه عبدالرحمن بن خلدون: "بلد تاكاوشت محط الرفاق والبضائع بالقبلة، وبها سوق في

<sup>1</sup> - بصاديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 72.

<sup>3</sup> - خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، مرجع سابق، ص 32.

<sup>4</sup> - روبر بارنشفيك، تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 13م إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1988، ط 1، ص 245.

يوم واحد يقصده التجار من الآفاق، وهو من الشهرة لهذا العهد بمكان"<sup>1</sup>، وسوق كان يقام بمعسكر كل يوم خميس يباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل، وكثير من منسوجات البلاد وأشياء أخرى أقل قيمة، كالحبال والسروج والأعنة وحاجيات الخيل<sup>2</sup>، كما كانت بمدينة الشلف سوق يقام كل جمعة<sup>3</sup>، وسوق بني راشد الذي يعقد كل خميس ويعرف باسم اليوم الذي يعقد فيه، وقد أشار إلى ذلك كل من الإدريسي والحسن الوزان<sup>4</sup>، وسوق بقلعة هواره كان يقام كل يوم سبت تباع فيها الخضر والفواكه واللحوم والمواشي والزراي والكتب<sup>5</sup>، وتحدث ابن حوقل عن سوق يسمى سوق ابراهيم قرب مدينة الشلف: "... فيها حمام وسوق وهي على نهر الشلف، ومن سوق ابراهيم إلى ناحية مدينة صغيرة فيها سوق"<sup>6</sup>.

وهناك أسواق أسبوعية أخرى تعرض لها الرحالة المسلمون كالإدريسي والوزان كسوق ترنانة قرب نهر الشلف يعقد كل جمعة، وسوق كبير بالقرب من مدينة البطحاء قرب غليزان حالياً، وسوق ريغة<sup>7</sup>.

ومن الأسواق التي ذكرها الإدريسي سوق الجملة بإحدى حصون مليانة حيث يقول: "...وله سوق يوم الجمعة يقصده بشر كثير"<sup>8</sup>، ويشير الحسن الوزان إلى وجود أسواق ومعارض كانت تقام في جبال الجزائر تباع فيها البهائم والحبوب والصوف وبعض الأنواع من الأقمشة<sup>9</sup>، كما كانت تقام في قصر بلقمة سوق أسبوعية<sup>1</sup>، ويذكر

<sup>1</sup>-ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر، مصدر سابق، ج6، ص370.

<sup>2</sup>-الحسن الوزان، وصف أفريقيا، تر محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ج2، ص26-27.

<sup>3</sup>-أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، جزء من كتاب المسالك والممالك، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، دون تاريخ، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، ص69.

<sup>4</sup>-مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الاقتصادية والثقافية، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ج2، ص45.

<sup>5</sup>-خالد بلعربي، الأسواق في المغرب، مرجع سابق، ص32.

<sup>6</sup>-ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1996، ص89.

<sup>7</sup>-مختار حساني، مرجع سابق، ص45.

<sup>8</sup>-الإدريسي، نزهة المشتاق، مصدر سابق، ص85.

<sup>9</sup>-الحسن الوزان، وصف أفريقيا، مصدر سابق، ج2، ص46.

مارمول كاريخال أن مدينة مزهران في الماضي كانت عامرة بالتجارة لذلك لا يستبعد وجود سوق أسبوعية بها<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية، كان ثمة أسواق موسمية، ونسوق في هذا الصدد مثال للسوق الذي قال عنه البكري إن به سوق جامعة ثلاث مرات في السنة وهو وقت اجتماعهم من ذلك في شهر رمضان وفي عشر ذي الحجة وفي عاشوراء. وهذا يعني أن السوق كان ينعقد خلال ثلاثة مناسبات دينية هامة في السنة<sup>3</sup>.

### ج. الأسواق العسكرية:

كانت تصحب عادة الجيش في تنقلاته أثناء غزواته، لكن المعلومات حولها قليلة ولا ندري لماذا صممت المصادر الزيانية عن إفادتنا بهذا النوع من الأسواق، ويبدو أن هذه الأسواق كانت تتبع سير اتجاه الجيوش الغازية<sup>4</sup>، غير أن هناك إشارات بأن الأموال المتداولة في الأسواق العسكرية مشتبته فيها، وذلك لانتشار النهب بين صفوفهم<sup>5</sup>، فكل ما يباع بأسواق العسكر قد خبث لارتكابهم النهي واحتيالهم على النهب<sup>6</sup>.

ويعتبر المناخ الملائم لانتشار هذه الأسواق هو فترات الحرب والاضطراب<sup>7</sup>، ومن بين تلك الأسواق السوق التي نظمها السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق خلال

<sup>1</sup>- الحميري، أبو عبد الله بن عبد المنعم، الروض المعطار في أخبار الأقطار، تح إحسان عباس، مطبعة هيد لبغ، بيروت، 1984، ص103.

<sup>2</sup>- مازمول كاريخال (ق10هـ/16م)، أفريقيا، تح محمد حجي وآخرين، مطبعة المعارف، الرباط، 1948، ج2، ص349.

<sup>3</sup>- فاطمة بلهوارى، التبادل التجاري، مرجع سابق، ص05.

<sup>4</sup>- خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص33.

<sup>5</sup>- محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الاسلامي القرن 10-13هـ/15-13م، ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف مسعود مزهودي، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص118.

<sup>6</sup>- أبو علي منصور العزبي الجوزي (ت726هـ/1326م)، سيرة الأستاذ جوهر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، تقديم وتتح محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1954، ص147.

<sup>7</sup>- فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010، ص83.

حصاره لتلمسان<sup>1</sup> وبما أن فترة مابين القرنين 07-09هـ/13-15م قد عرفت بعض العديد من الاضطرابات السياسية فهذا يعني انتشار أسواق العسكر في بلاد المغرب الأوسط خاصة بما أنها كانت مسرحا للعديد من الأحداث والصراعات بين الدول الثلاث.

وما يلفت الانتباه عن الأسواق في العهد الزياني(ق 13م/15م) تعددها وتخصصها في المبيعات فنجد سوق الدواب وسوق النخاسة، كما انتشرت بوهران أسواق لبيع العبيد والإماء<sup>2</sup>، وفي تلمسان راجت أسواق بيع العبيد لفئة التجار الأجانب خاصة الكتالونيين والبنادقة والميورقيين إذ يشكلون بضاعة مربحة لتعدد مجالات استخدامهم<sup>3</sup>.

هذا وتعتبر تلمسان من أكبر حواضر بلاد المغرب، حيث كانت تحصي كثافة سكانية كبيرة فقد بلغت ما يقارب ستة عشر (16) ألف كانون أو دار على عهد السلطان أبي تاشفين الأول(ح 718-738/1318-1337م)<sup>4</sup>، حيث يقول عنها العبدري أنها مدينة كبيرة وبها أسواق قائمة<sup>5</sup>، لذلك يبين ابن فضل الله العمري أن أسواقها ضخمة<sup>6</sup>.

وعموما كانت بلاد المغرب الأوسط عامرة بالأسواق المنتشرة في الحواضر والمدن وحتى في البوادي والأرياف، وكانت تدل على حيوية العملية التجارية.

<sup>1</sup>-عبد المالك بكاي، الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ/13-16م، دكتوراه العلوم في التاريخ الاسلامي، إشراف مسعود مزهودي، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص289-290.

<sup>2</sup>-بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص74.

<sup>3</sup>-فؤاد طوهاره، المجتمع والاقتصاد في تلمسان في العهد الزياني(ق 7-9هـ/13/15م)، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العراق، ع 16، حزيران 2014، ص87.

<sup>4</sup>-خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص33.

<sup>5</sup>-العبدري أبو عبد الله، رحلة العبدري، تح علي ابراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، دمشق، 1426هـ/2005م، ص48.

<sup>6</sup>-العمري ابن فضل الله شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بن ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات العربية المتحدة، 2001، ج4، ص125.

## 3. تنظيم الأسواق وإدارتها:

تشابهت الأسواق في بلاد المغرب الاسلامي في مظهرها العام تقريبا، فأغلبها مسقوف كي لا تتعرض لعوامل طبيعية والبعض الآخر مكشوف<sup>1</sup>، وكانت أسواق المغرب الأوسط موزعة بشكل منظم غير أن أسواق المدن بها كانت أكثر تنظيما من أسواق البوادي والأرياف، ولعل ذلك يعود إلى نوعية هذه الأسواق وإلى المواقع التي أنشئت عليها أو نصبت فيها<sup>2</sup>، فكثيرا ما كانت توصف بالحسنة والصالحة أو العامرة أو الكبيرة<sup>3</sup>.

وأشارت كتب الحسبة إلى ضرورة مراعاة اختيار مساحة وموقع مناسبين لإقامة الأسواق، حيث يقول الشيرازي في نهاية الرتبة: "ينبغي أن تكون الأسواق في الارتفاع والاتساع على ما وضعت الروم قديما، ويكون من جانبي السوق إفريزان يمشي عليها الناس في زمن الشتاء، إذا لم يكن السوق مبلطا"<sup>4</sup>.

كما يورد ابن خلدون عنصر القرب والبعد عن المدينة كعامل مهم في تنشيط التجارة وتقادي تعطيل نقل السلع وتلفها<sup>5</sup> حيث يقول: "السلطان والدولة سوق للعالم، فالبضائع كلها موجودة وما قرب منه، وإذا بعدت عن السوق افتقدت البضائع جملة"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> -العبادي أحمد مختار، الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص355.

<sup>2</sup> -هوارية بطيب، نظام السوق في الدولة الزيانية (624-952هـ/1248-1554م)، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي، إشراف عبد المجيد بن نعمة، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2002-2003، ص19.

<sup>3</sup> -فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، مرجع سابق، ص11.

<sup>4</sup> -الشيرازي عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر (ت 590هـ)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق محمد حسن محمد اسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م، ص216.

<sup>5</sup> -بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص87.

<sup>6</sup> -ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص291.

وما ينبغي أن يشار إليه هو أنه ليس هناك دلائل ثابتة تتعلق بتاريخ ابتداء تنظيم الأسواق في المغرب الأوسط، فإما أن بلاد المغرب ككل لم تعرف تنظيمها قبل نزول المسلمين بالقيروان، أو أن هذه الظاهرة انتقلت إلى هذه البلاد مع الفتوحات الإسلامية وإما أن يكون ذلك ابتداء من القرن الثالث للهجرة على اعتبار التأثير المشرقي الإسلامي على المدينة كان قد بلغ قمته<sup>1</sup>.

وبناء على هذا يمكننا أن نميز عنصرين تنظيميين على أساسهما يقام السوق ويفض، هما:

- عنصر تحديد الوقت.

- عنصر تحديد المكان.

#### أ. عنصر التنظيم الخاص بالوقت:

كان وقت تنظيم الأسواق يتراوح بين اليوم والأسبوع والموسم<sup>2</sup>، كما رأينا من خلال تقسيمنا لأنواع الأسواق اليومية والأسبوعية والعسكرية أي الموسمية.

ورغم أن مواقيت نشاط الأسواق كانت في النهار إلا أن هناك بعض الإشارات إلى وجود أسواق مفتوحة خلال الليل، ومن ذلك ما ذكره المدجن عن أسواق بلاد العناب حيث يقول إن بها مدينة على بابها سوق لا ينقطع لا بالليل ولا بالنهار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- عمر بلوط، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، إشراف لعرج عبد العزيز، جامعة الجزائر، قسم الآثار، 2003-2004، دون صفحة.

<sup>2</sup>- خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص33.

<sup>3</sup>- محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص114.

## ب. عنصر التنظيم الخاص بالمكان:

يمكننا تقسيم الأسواق إما على أساس السلع والبضائع المعروضة فيها، أو على أساس التخصص الحرفي، كما يلي:

### \* على أساس السلع والبضائع المعروضة:

حيث قسم السوق فيها حسب نوعية البضائع المعروضة للبيع كسوق الخبازين وسوق الغزل، والزياتين، والسماكين، والقصارين، والعطارين، والنحاسين، والدرازين، والحدادين، والصباغين، والنساجين، وسوق الخضر والفواكه، وسوق الخرازين، والخياطين<sup>1</sup>.

وقد أورد الونشريسي أيضا أن كل سوق من أسواق المغرب كان يختص بنوع معين من السلع فهناك أسواق للرقيق وأخرى للزيت والبر والغلز والعطارة والخضر واللحم وغير ذلك<sup>2</sup>.

### \* على أساس التخصص الحرفي:

كان يتم جمع كل حرفة أو صناعة في حي معين يسمى باسم نوع النشاط الذي يزاوله فيه أصحابه، وتبعاً لذلك كانت الدكاكين والحوانيت هي الأخرى تعرف نفس التنظيم مثل دكاكين بائعي الصابون وحوانيت بائعي الأكل الجاهز من الاسفنج والحوت المقلي واللحم المشوي والطبيخ<sup>3</sup>، وغالبا ما كان اجتماع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي يجمع حرفا متعددة أو متكاملة أو موحدة يجعل من هذا الشارع

<sup>1</sup>-فاطمة بلهوارى، التبادل التجاري بين مدن المغرب خلال القرن 4هـ/10م، مرجع سابق، ص12.

<sup>2</sup>-عمر بلبشير، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن 6هـ إلى 12هـ/15م-15م من خلال كتاب المعيار للونشريسي، دكتوراه، في التاريخ الاسلامي، إشراف غازي مهدي جاسم، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010، ص229.

<sup>3</sup>-عمر بلبشير، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، مرجع سابق، ص231.

سوقا يسمى بنوع النشاط المزاول فيه، فدروب مدينة العباد انتشرت فيها مختلف الدكاكين معظمها للصباغين حيث كانوا يمولون أسواق العاصمة الزيانية بالمنتجات المصبوغة بمختلف الألوان<sup>1</sup>.

كما انفردت تلمسان والحواضر الكبرى بالمغرب الأوسط بأسواق الصنائع اليدوية وهي تجمع واحد يكون فيه الصناعات اليدوية والتصليحات الحرفية، يتعامل مع وسطاء لعرض المنتجات وهي خالية من المساكن<sup>2</sup>.

ويصف الوزان أسواق مدينة قسنطينة قائلا: "وأسواق المدينة حسنة التنسيق بحيث أن جميع الحرف فيها مفصول بعضها عن بعض"<sup>3</sup>، ويقول عن مدينة الجزائر أن أسواقها منسقة كما يجب ولكل حرفة مكانها الخاص<sup>4</sup>.

وعادة ما كانت الأسواق تلتف حول الجامع كسوق الشماعين لوجوب الإضاءة بالشموع في المساجد، وسوق العطارين والطيبين-باعة البخور-لوجوب التعطر والتبخر في الجامع، وسوق القباقيب لوجوب استعمالها عند الضوء، بالإضافة إلى سوق الكتبيين لما يحتاجه طلبة العلم والمصلين<sup>5</sup>.

ويتم في بعض الأحيان إخراج بعض الأسواق من داخل المدينة خاصة التي تتبع منها الروائح الكريهة كأسواق الدباغين، حيث يلجؤون إلى ضفاف الأودية لغسل الصوف والجلود وصبغها ودباغتها<sup>6</sup>، وقد يكون السوق ملاصقا لأبواب المصر مثل باب السوق بوهزان من أبواب المدينة السبعة من جهة الشرق بجوار النادي

<sup>1</sup>-الرجع نفسه، ص231.

<sup>2</sup>-بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص73.

<sup>3</sup>-الحسن الوزان، وصف إفريقيا، مصدر سابق، ج2، ص56.

<sup>4</sup>-المصدر نفسه، ج2، ص37.

<sup>5</sup>-فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط، مرجع سابق ص87.

<sup>6</sup>-خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن، دراسة تاريخية وحضارية (633-681هـ/1235-1282م)، دار الألفية، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص246.

العسكري الخالي (سمي في العهد الاستعماري الفرنسي باب نابليون)<sup>1</sup>، كما وجدت أسواق للمشاة وما تعلق بها بمنطقة الونشريس تحدث عنها الوزان حيث قال: "...ويقيم هؤلاء الجليلون فيما بينهم معارض وأسواقا لا يوجد فيها غير البهائم والحبوب والصوف، وقليل من الأقمشة المجلوبة من المدن المجاورة"<sup>2</sup>، وسوق للحمير بوجدة<sup>3</sup>، ووجدت سوق للإبل بمنطقة تيكورارين بجنوب المغرب الأوسط، وهي جمال معطلة حسب تعبير الحسن الوزان<sup>4</sup>.

ووجدت أسواق النخاسة وبيع العبيد والإماء أبرزها سوق باب البحر ببجاية ووهران، كما أشارت النوازل إلى وجود أسواق للغبار بعمالة الونشريس<sup>5</sup>.

إن تنوع الأسواق ببلاد المغرب الأوسط في الفترة ما بين القرنين 13م و 15م يدل على مدى اهتمام الدولة الزيانية بخلق مجال للتبادل التجاري داخليا وتوفير السلع والحاجيات للسكان وإيجاد مكان للتجار لتصريف بضائعهم المختلفة والمتنوعة التي كانت تزرع بها المنطقة، وهذا ما جعل الأسواق تكون أكثر تنظيما عن العهود السابقة.

كما يجب التنويه إلى أن أسماء الأسواق غالبا ما كانت تعرف إما باسم القبائل المشرفة عليها أو اسم القائم عليها أو اسم اليوم الذي تقام فيه.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1985، ص83.

<sup>2</sup> - الحسن الوزان، وصف إفريقيا، مصدر سابق ج2، ص46.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ج2، ص13.

<sup>4</sup> - نفسه، ج2، ص134.

<sup>5</sup> - بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص74.

## المبحث الثاني: القيسريات.

تطور النشاط التجاري بشكل كبير في الفترة الزيانية مما دفع بالسلطين إلى تنظيم الأسواق أكثر مما كانت عليه لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين التجار والزبائن فظهر نوع جديد من الأسواق أكثر تنظيماً هو القيسرية.

—فماذا تعني القيسرية؟ وكيف نظم سوقها؟ وما علاقتها بنشاط الأسواق؟

## 1. تعريف القيسرية:

القيصرية أو القيسارية أو كايسارتا لفظ لاتيني تعني السوق الملكية <sup>(1)</sup>، وهي تحريف لكلمة قيصرية نسبة إلى قيصر <sup>2</sup>، يقول مارمول كارخال: "...وهناك أيضا في نفس المكان عدة دكاكين...تباع فيه ألبسة كل من الرجال والنساء سواء من الحرير أو القماش المطرز، كل ذلك مسور في المكان الذي ذكرته، وبالتالي فإن هذا المكان سمي باسم قيصر...لأن المؤرخين يقولون أنه عندما حكم الرومان افريقيا كانت لهم دار جمرك تحفظ فيها السلع فأمر أحد القياصرة أن يكون في كل مدينة مكان مسور تحفظ فيه البضائع...ومن ثم جاء اسم قيصرية وحرف إلى القيصرية بإضافة أداة التعريف العربية"<sup>3</sup>.

إن القيسرية معناها سوق بيع الثياب، وهي دكاكين تقوم السلطة ببناءها على نفقتها في محل مربع الشكل يحيط به سور من كل الجهات ويدخل إليه من باب واحد، فينتصب فيه أرباب الصناعة ويؤدون مقابل ذلك كراء مناسباً للسلطة في كل

<sup>1</sup>—مجموعة مؤلفين، البازار السوق في التراث الاسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص27.

<sup>2</sup>—محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الاسلامي، ص125.

<sup>3</sup>—مارمولكارخال، افريقيا، مصدر سابق، ج2، ص150.

شهر أو سنة حسب الاتفاق وقد اقتبسه المسلمون من قياصرة القسطنطينية وال خليفة هشام بن عبد الملك هو الذي أدخله إلى المدن الإسلامية<sup>1</sup>.

## 2. تنظيم القيسريات وإدارتها:

تعد القيسريات مظهرا من مظاهر تنظيم الأسواق فهي متخصصة في بيع الأثواب والمنسوجات الحريرية أو الكتانية وبيع العطور وأنواع التوابل، وتختلف القيسارية عن السوق العادي بسعتها وتنظيماتها المحكمة وما تشتمل عليه من أروقة مغطاة تشبه السوق العصري الكبير<sup>2</sup>، وعادة ما تكون مختصة بنوع واحد من البضائع خالية من المساكن<sup>3</sup>.

كما اقتصر وجود القيسريات على الحواضر وكبريات المدن بالمغرب الإسلامي عموما<sup>4</sup>، حيث ذكر الغبريني في ترجمة أبي علي عمر بن عزون السلمي مفتي بجاية: "وسمعت عنه رحمه الله إنه كان له حانوت يجلس فيه للتجر بسوق قيسارية ببجاية مع تمكن علمه وبراعة فهمه، رحمه الله"<sup>5</sup>، وقيسارية تلمسان التي أنشأت في عهد أبي تاشفين عبد الرحمن الأول محاطة بالأسوار تقع في الوسط المركزي لمدينة تلمسان قرب مسجد القيسرية، وقد ذكرت المصادر أن بطرفيها شارع السماط يقع إلى يسار القيسارية عبارة عن مجموعة من البنايات محاطة بسور عال له بابان، الباب الرئيسي مبني بالحجارة الزرقاء يوجد في السور القبلي والآخر في السور الغربي، وتغلق القيسارية من البابين ليلا إضافة إلى مدارج باب القيسرية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> -حسن حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1965، ج2، ص52.

<sup>2</sup> -خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، مرجع سابق، ص33.

<sup>3</sup> -مجموعة مؤلفين، البازار السوق في التراث الإسلامي، مرجع سابق، ص76.

<sup>4</sup> -بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات، مرجع سابق، ص85.

<sup>5</sup> -الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح وتعد عادل نويهيض، منشورات دار الأفق الجديدة، ط2، بيروت، لبنان، 1979، ص250.

<sup>6</sup> -بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات، مرجع سابق، ص86.

ويرى جورج مارسى أن مؤسس هذا المركز التجاري هو أبو حمو موسى الأول<sup>1</sup>.

وقد تضمنت قيسارية تلمسان عدة مرافق أهمها مستودع عام توضع فيه البضاعة قبل عرضها إلى جانب الدور والأفران والمسجد<sup>2</sup>.

وبذلك كانت القيسرية عبارة عن سوق تجاري يتكون من عدة عناصر معمارية تنحصر في فناء مستطيل يتم إنزال البضائع فيه، يتوسطه مسجد ويحيط بهذا الجانب حواصل لتخزين البضائع المختلفة، يتكون كل منها من غرفة يغطيها قبو نصف أسطواني وغالبا ما كانت أبوابها ذات مصراع خشبي تعلوها نافذة صغيرة للتهوية والإنارة، وكل حانوت من هذه الحوانيت عبارة عن غرفة صغيرة<sup>3</sup>.

### 3. علاقتها بنشاط الأسواق:

تكتسي القيسارية أهمية اقتصادية كبيرة ومثال ذلك قيسارية تلمسان، فهي مدينة صغيرة تحيط بها الأسوار والدخول إليها يكون من الأبواب التي كانت تغلق ليلا... لأن التجار الأجانب والنصارى كانوا يقيمون بها<sup>4</sup>، مصحوبين ببضائعهم المختلفة ويجعلونها في دكاكين وحوانيت خاصة بهم، كما ينزلون بالدور المعدة لهم، ويقومون بوضع أعلام دولهم فوق أبواب المداخل التي كانوا يحرسونها أ وهذا دليل على ما كان يتمتع به الأجانب من امتيازات وعلى الحرية التي كانت لهم من جهة أخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>-Marcais.G; Tlemcen et le commerce eurafricain، au Moyen Age dans Eurafrigue، Alger، Juillet،1953، p6-8.

<sup>2</sup>-عمر بلوط، الفنادق في تلمسان الزيانية، مرجع سابق، ص81.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص83.

<sup>4</sup>-الحاج محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ج2، ص341.

<sup>5</sup>-عمر بلوط، الفنادق في تلمسان الزيانية، مرجع سابق، ص84.

لهذا كان هذا المكان يتمتع بما يشبه الحصانة الدولية (المنطقة الحرة) اليوم حيث تعلوه رايات الدول التي تتاجر مع تلمسان مثل قشتالة وأراغونة وميورقة وبروفانس ولانغدوك وبيزا وجنوة والبندقية، وكان تجار هذه الدول يقصدون القيسرية بحثا عن الذهب لأنهم لم يكونوا يتوغلون في الصحراء بل ينتظرون عودة التجار المسلمين به من بلاد السودان إلى تلمسان في فنادقهم الموجودة بالحي التجاري<sup>1</sup>. وكان يجمع في هذا النوع من البناء كل ما يلزم التجار من وسائل العمل كالسمسار والموثق والحمال والدلال، وما يسهل كل هذا<sup>2</sup>.

ومن أهم المنتجات التي كانت تباع في القيسرية نجد المنتجات النسيجية والأقمشة والتي كانت في أغلب الأحيان تستورد من الدول الأوربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط<sup>3</sup>.

وبالإضافة إلى دورها الاقتصادي الهام من خلال عمليات التبادل التي تتم بداخلها من جهة ومن جهة المداخل الجمركية من جهة أخرى، لعبت القيسرية دورا كبيرا لا يقل أهمية عن هذا الدور ويتمثل في توطيد العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدولة الزيانية والدول الأوربية من خلال تقريب الرعايا المسيحيين من مركز السلطة عن طريق توفير جل ما يحتاج إليه التاجر في القيسارية من أمن وإقامة وشعائر دينية وأنشطة أخرى، وقد سيطر رعايا مملكة أراغون الإسبانية على رعايا باقي الدول وقد كانوا يقيمون بصفة شبه دائمة يعني لفترة طويلة<sup>4</sup>، وقد بقيت هذه القيسارية في

<sup>1</sup> - لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن 7 هـ إلى القرن 10 هـ، رسالة ماجستير تحت إشراف موسى لقبال، جامعة الجزائر، 1986-1987، ص212.

<sup>2</sup> - سعيد باشر، المدن المغربية خلال العهدين المرابطي والموحدي، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الوسيط، جامعة ابن مسيك، الدار البيضاء، المغرب، 1997-1998، ص128.

<sup>3</sup> - DhinaAtallah، Royaume Abdelwadid à l'époque Abou Hammou Moussa 1<sup>e</sup> et D'abouTachfin 1<sup>e</sup>، Enal، Algérie، 1985، p206.

<sup>4</sup> - عمر بلوط، الفنادق في تلمسان الزيانية، مرجع سابق، ص84.

تلمسان على حالتها الأصلية أثناء الفترة العثمانية إلى أن هدمها الفرنسيون سنة 1322هـ/1904م، بعد أن بنوا كنيسة للطائفة الكاثوليكية ومعبد آخر للطائفة البروتستنتية في حي الفخارين<sup>1</sup>.

وعلى العموم كانت هذه القيسريات تتواجد في المدن الكبرى الساحلية كجاية وتلمسان بل حتى في بعض المدن الداخلية كقسنطينة وهدفها تمثيل السلطة المركزية في البلاد المستقبلية وحل مشاكل التجار بالتنسيق مع القنصل ورئيس الديوان<sup>2</sup>.

يتضح مما سبق أن وجود القيسريات بأسواق بلاد المغرب الأوسط دليل على قمة التنظيم التجاري لهذه الأسواق والحركة التجارية داخليا وخارجيا خاصة مع دول جنوب أوربا المطلة على البحر المتوسط والتي أصبحت تربطها علاقات تجارية قوية مع المدن الساحلية للمغرب الأوسط كجاية وتلمسان.

<sup>1</sup>-الحاج محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، مرجع سابق، ص364.

<sup>2</sup>-علي العشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص537.

## المبحث الثالث: الفنادق.

تعتبر الفنادق من أهم المرافق التابعة للأسواق ببلاد المغرب الأوسط، ووجودها دليل على مدى التطور في تنظيم العلاقات التجارية الدولية للدولة الزيانية خارجيا خاصة مع المدن الاوربية المطلّة على البحر المتوسط.

- فما مفهوم الفنادق؟ ومتى كان ظهورها ببلاد المغرب الأوسط؟ وما علاقتها بنشاط الأسواق؟

## 1. تعريف الفندق:

أ. لغة:

جاء في لسان العرب: " الفندق: الخان فارسي، حكاه سيبيويه، التهذيب: الفندق حمل شجرة مدحرج كالبنديق يكسر عن لب كالفسق، قال: والفندق بلغة أهل الشام خان من هذه الخانات التي ينزلها الناس مما يكون في الطرق والمدائن"<sup>1</sup>.

والخان جمع خانات كلمة فارسية تعني البيت المؤثث او منزل مفروش معد ومهيأ للطعام والشراب والنوم، يقصده المسافرون من التجار والحجاج والرحالة وغيرهم للإقامة المؤقتة نظير أجر معلوم<sup>2</sup>.

وتعود تسمية الفندق إلى مصطلح "بندوكيون" وهو اللفظ المشتق من اللاتينية<sup>3</sup> Bandokeion، وهي تسمية تداولت منذ أكثر من ألفي عام دلت على الخان أو المكان المخصص لإقامة المسافرين، ليتطور ويصبح مؤسسة متوسطة في العصر الوسيط<sup>4</sup>، واعتبرها روبرت برونشفيك كلمة إغريقية معربة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج11، ص223.

<sup>2</sup>-عمر بلوط، الفنادق في تلمسان الزيانية، مرجع سابق، ص70.

<sup>3</sup>-بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص98.

<sup>4</sup>-المرجع نفسه، ص98.

## ب. اصطلاحاً:

الفندق في المغرب الاسلامي هو اصطلاح يدل على محل للنزول أو لإقامة المسافرين خاصة من التجار ودوابهم وسلعهم، هو عبارة عن مبنى كبير به مجموعة من الحجرات تعرف بالبيوت، جميعها تحيط وتشرف على فناء رئيسي يتوسط المبنى، وتتكون معظم الفنادق من دورين ولها مدخل واحد بوابته ضخمة يسمح بدخول الدواب التي بواسطتها نقل السلع من وإلى الفندق<sup>2</sup>.

وهو مبان متكونة من طابقين أو أكثر فيها عدة غرف للسكنى حول ساحة مركزية وتخصص أجزأه السفلى لخرن السلع ومن فرن مبتذل ومستودعات ومخازن لبيع البضائع ومكاتب القنصلية، وكنيسة لتأدية العبادات والاحتفالات الدينية وكذلك مدافن لموتاهم وسجن لمعاقبة التجار المتخلفين<sup>3</sup>.

وقد وردت في المصادر العربية كلمة "فندق" للتعبير عن مقر إقامة للتجار المسيحيين، حسب تعبير ابن عذاري المراكشي حين يذكر الفندق في نتائج الفتنة التي أثارها إحدى الجاليات الايطالية خلال العهد الموحيدي بمدينة سبتة<sup>4</sup>: " ونهبت أموالهم التي في فنادقهم أي انتهاب، والتهبت النار في سلعهم وسلاحهم كل التهاب، واحتوت البربر والسوقة وغزاة البحر وغيرهم على جميع ماكان في الفنادق"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>-روبار برونشفيك، تاريخ افريقي في العهد الحفصي، مرجع سابق، ج1، ص464.

<sup>2</sup>-نعيمة عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، مقال، أعمال الملتقى الدولي الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحريا، جامعة الجزائر، ديسمبر 2009، ص474.

<sup>3</sup>-علي العشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط، ص539.

<sup>4</sup>-المرجع نفسه. ص539.

<sup>5</sup>-ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب-قسم الموحدين-، تح محمد ابراهيم الكتاني ومحمد زنيبر وآخرون، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1406هـ/1985، ص350.

والفندق الذي كان ينزل به النصارى أوسع مما نتصور لأول وهلة، فهو عبارة عن مساحة محاطة بسور تضم مسكن للقنصل وموثقا للعمليات التجارية وكنيسة<sup>1</sup>.

ويحيط بكل فندق سور متين يفصله عن البنايات المنتشرة حوله، ويعتبر الفندق بمثابة قطعة من الوطن الذي ينتمي إليه أعضاء الجالية المقيمة فيه، لما يتمتع به أفرادها من حرية<sup>2</sup>.

وللفندق بوابون يراقبون رواده، يختارون عادة من البلاد المشهود لهم بالأمانة والصدق، ويحق لهم أن يمنعوا جميع الأشخاص غير المرغوب فيهم سواء كانوا من أهل المدينة أم أجانب من دخول الفندق مالم يكن لهم ترخيص من القنصل أو غير مصحوبين بأحد المترجمين أو موظف من موظفي الجمارك وحتى رجال الشرطة لا يسمح لهم بدخول الفنادق، فإذا كانوا يريدون أحد التجار المقيمين فيها فعليهم الاتصال أولا ومباشرة بالقنصل الذي يشرف على التاجر ويسوي معه الأمر<sup>3</sup>.

## 2. ظهور الفنادق بالمغرب الأوسط.

كنتيجة حتمية لما شهدته المغرب الأوسط في العهد الزياني من انفتاح تجاري على بلاد المغرب ودول جنوب غرب أوربا وكذا بلاد السودان، تطلب الحضور السياسي والتجار بإقامة مؤسسات تجارية لتسهيل المبادلات<sup>4</sup>.

ظهرت الفنادق في المغرب الأوسط خلال الفترة الفاطمية، حيث وجد فندق بميلة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين، ويسمى

<sup>1</sup> -محمد زنيير، المغرب في العصر الوسيط: الدولة، المدينة، الاقتصاد، منشورات كلية الآداب، ط 1، الرباط، المغرب الأقصى، 1420هـ/1999، ص372.

<sup>2</sup> - لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص222.

<sup>3</sup> -عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ص137-138.

<sup>4</sup> -عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص98.

بفندق فرجون<sup>1</sup>، حيث يورد ذلك القاضي النعمان في معرض حديثه عن أبي عبد الله الشيعي في افتتاح الدعوة فيقول: "حتى دخل ميله فقصده فندقا بها كان لفرجون مولى لموسى بن عباس صاحب ميله فنزل فيه"<sup>2</sup>، وبما أن ميله مدينة صغيرة فهذا يؤكد وجود الفنادق قبل هذه الفترة خصوصا بالمدن الكبرى<sup>3</sup>، كما وجدت الفنادق ببونة وبجاية وبعض المدن الداخلية كقسنطينة<sup>4</sup>.

وبذلك يتضح ظهور الفنادق قبل الفترة الزيانية أي قبل القرن الثالث عشر الميلادي/ السابع الهجري، حيث تشير المصادر أيضا إلى تواجدها خلال العهد الموحي<sup>5</sup>، فيذكر صاحب الاستبصار أن الخليفة أبا يعقوب المنصور الموحي أمر ببناء الفنادق في مدينة سلا فيقول: "وأمر الخليفة أبو يعقوب رضه ببناء مدينة كبيرة... وفي هذه المدينة المحدثه قيصارية عظيمة وحمامات وفنادق"<sup>6</sup>.

إن الإشارات الأولى للفنادق متأخرة جدا بما أن أكثرها قدما يعود إلى سنة 1200م خلال نزاع تجاري في موضوع بيع جرى ثلاث سنوات قبل ذلك<sup>7</sup>.

ويؤكد الكتاب الأول من قوانين مرسيليا الذي يرجع تحريره إلى حوالي علف 626هـ/1228م حضور هذه الفنادق في بجاية وسبته وتونس ووهران<sup>8</sup>، وأقدم اتفاقية وصلتنا تعود إلى سنة 628هـ/1230م، تتيج للبيزيين إقامة فنادق وحمامات ومقابر

<sup>1</sup>-علي العشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص540.

<sup>2</sup>-القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تح فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1986، ص50-51.

<sup>3</sup>-نعيمة عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، مرجع سابق ص474.

<sup>4</sup>-علي العشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص540.

<sup>5</sup>-المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>6</sup>-مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، مشروع النشر المشترك، نسخة ثانية، ص140.

<sup>7</sup>-دومينيك فاليريان، بجاية ميناء مغاربي (1067-1510م) Bougie port maghrébin، تر عمار علاوة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2014، ج1، ص349.

<sup>8</sup>-المرجع نفسه، ص349.

وكنائس في كل مدن افريقية ومملكة بجاية<sup>1</sup>، وسمح لهم بإصلاح فنادقهم ببجاية وعنابة وإرفاق أبناءهم أو مساعديهم إلى الفنادق<sup>2</sup>، فالبيزي ليوناردو فيبوناتشي الذي سحب والده من مدينة بيزة إلى بجاية وضل هناك وقتا طويلا حيث أخذ هناك علوم الرياضيات<sup>3</sup>، وتوفر للكتالانيين في 1258م فندقهم (alfondek catalanorum) كما أصبح للميورقيين مستقرهم الخاص<sup>4</sup>.

وعادة ما كانت تسمية الفنادق مشتقة من أسماء الجالية والأفراد الذين يرتادون الفندق، مثل فندق الجنوبيين ودار البنادقة بوهرا، فندق للجالية المرسلية بوهرا، أو تكون التسمية مقترنة بأسماء البضاعة المتداولة فيه مثل فندق الخضراوات والملح والبيض، أو تكون الأسماء مشتقة من الأحياء والرحاب والأبواب المتمركزة بمقرها ناهيك عن اسم الفندق، كما وجد نوع من الفنادق مأوى للتجار الأجانب والمسلمين الغرباء، وفنادق خاصة بالقرويين القادمين بسلعهم لمقايضتها بمواد أخرى<sup>5</sup>.

كما وجدت فنادق في بعض المدن الداخلية المهمة التي تعتبر همزة وصل بين المدن الصحراوية والساحلية كمدينة قسنطينة، أما باقي المدن أقل أهمية مثل جيجل وسكيكدة فتوجد بها مكاتب تجارية دائمة غير خاضعة للضرائب بالإضافة إلى امتلاكها أمكنة مميزة لتخزين السلع<sup>6</sup>.

فبروز المغرب الأوسط بنشاطه التجاري في القرن الثاني عشر الميلادي اقتضى إقامة أمكنة لنزول المسافرين من التجار، ولم نعثر على مايفيد عن وضع هذه الفنادق قبل القرن الثالث عشر الميلادي، ومعظم الفنادق القائمة يعود للعهد

<sup>1</sup>-نعيمة عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص480.

<sup>2</sup>-علي العشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط، ص541.

<sup>3</sup>-نعيمة عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص482.

<sup>4</sup>-دومينيك فاليرين، بجاية ميناء مغربي، مرجع سابق، ج1، ص350.

<sup>5</sup>-عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص99.

<sup>6</sup>-علي العشي، مرجع سابق، ص541.

الموحدية والقليل منها يعود إلى العهد المرابطي، ولعل الفنادق التي وجدت قبل وتذكرها مصادر التاريخ الإسلامي في المغرب كانت مصطلحا مرادفا لما يعرف في العمارة الإسلامية بالخان، فكانت مؤسسة تجارية تزود النزلاء بالسكن وتخزين سلعهم وخدمات أخرى<sup>1</sup>.

يفهم من ارتباط الفنادق بالنشاط التجاري قربها من الموانئ، فمثلا توزعت الفنادق الإيطالية على مدن المغرب الأوسط تلمسان ووهران وبجاية وبونة وجيجل، وتأخر وجود فنادق خاصة بالتجار الأراغونيين القطلان ببجاية إلى غاية عام 1259م، لتنتشر في باقي دول المغرب الأوسط مع مستهل القرن الثامن الهجري (الرابع عشر ميلادي)، حيث أسست ميورقة قنصليات وفنادق خاصة بهم في كل من بونة والقل وجيجل وقسنطينة وتلمسان والمنصورة<sup>2</sup>.

أما الفنادق التي تعود للعهد الزياني فمعظمها يتواجد بتلمسان باعتبارها عاصمة الدولة وأكبر الحواضر آنذاك فنجد فندق الرمانة الذي يقع بجوار القيسرية وتبلغ مساحته 20 متر مربع وفندق المامي الذي يقع في الحي الاقتصادي للمدين وتبلغ مساحته حوالي 150 متر مربع وفندق أبوعلي الذي يقع أيضا في الحي الاقتصادي وهو يعتبر أكبر فنادق المدينة حيث تلغ مساحته 200 متر مربع<sup>3</sup>.

ويذكر الوزان فنادق أخرى موجودة في منطقة العباد بتلمسان منها فندق لإيواء الغرباء أسسه بعض ملوك فاس من بني مرين حسبما يقرأ ذلك في الرخامتين

<sup>1</sup>-نعيمية عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 477-478.

<sup>2</sup>-عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 101-102.

<sup>3</sup>- عمر بلوط، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، ص 98، ص 103.

المنقوش عليهما أسماؤهم<sup>1</sup>، إضافة إلى فندق الشماعين وفندق المجاري واثنين آخرين خصصا لمقام تجار جنوة والبندقية دون أن نجد لهما اسما<sup>2</sup>.

وفي مدينة وهران وجد فندق للتجار القطلونيين والجنوبيين عرف بدار الجنوبيين على عكس اليهود الذين كانوا يتجمعون في حارة خاصة بهم تضم قرابة الخمسمائة دار بالقرب من المشور، وربما كان أولئك اليهود مقيمين بصفة دائمة بالمدينة الأمر الذي تطلب منهم بناء تلك الدور<sup>3</sup>.

### 3. علاقتها بنشاط الأسواق:

تبنى الفنادق عادة بالقرب من الأحياء التجارية والأسواق، وفي بعض الأحيان تنشأ خارج الأحياء السكنية وبالقرب من أسوار المدينة وفي الضواحي والأرباض<sup>4</sup>.

لم يقتصر دور الفندق على الايواء وخن البضائع بل كانت تعقد فيه العمليات التجارية بين المسلمين والمسيحيين وهي خاضعة لجهاز إداري محكم، فكان قبلة للمترجمين والحمالين والمكلفين بالحسابات<sup>5</sup>،

ويقطن هذه الفنادق في الغالب الأعم التجار المسيحيون والقناصل، خاصة منهم ممثلي الشركات التجارية الأجنبية التي تقوم بعملية التصدير والإستيراد والإشراف على التجارة وتنظيمها، وكان هؤلاء التجار يفضلون الإقامة قرب البحر، فكان الفندق في المغرب المكان الأكثر أهمية بالنسبة لهم، حيث ما إن تظهر لدولة أوربية الأهمية التجارية لمنطقة أو مدينة معينة في المغرب الاسلامي حتى تسعى

<sup>1</sup> - الحسن الوزان، وصف إفريقيا، مصدر سابق، ج2، ص24.

<sup>2</sup> - عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص136.

<sup>3</sup> - إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية في عهد الدولة الزيانية، مذكرة ماجستير في التاريخ، إشراف مبخوت بودوايه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006-2007، ص101.

<sup>4</sup> - عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع السابق، ص137.

<sup>5</sup> - عبد الكريم بصدیق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص103.

عند السلطة للحصول على عقار مخصص لإيواء جاليتها من تجارها وعندما لا توجد مثل هذه المؤسسات يستخدم الفندق أو الخان الاسلامي لذلك<sup>1</sup>، فالفنادق كان ملكية خاصة ينزل بها التجار الغرباء من مسلمين ومسيحيين لكن نزولهم يكون مؤقتا بحيث أن إقامة التاجر بالفنادق تنتهي بانتهاء تصديره لبضائعه وشراء سلع جديدة، ثم مرافقة القوافل التي تنطلق من المدينة نحو المراكز التجارية<sup>2</sup>، لذلك تعتبر الفنادق من أهم المرافق الموجودة في السوق والتابعة له، وقد يحدث أن يقل الواردون لسكنى هذه الفنادق أو تلك، ولم يكن سبب ذلك في الغالب يرجع إلى الوضعية الاقتصادية بقدر ما يعود إلى حدوث حروب وما ينجر عنها من نتائج وخيمة<sup>3</sup>.

يمثل القنصل منصبا سياسيا وإداريا بمثابة مدير الفندق ويمثل بمقتضاه الجالية المسيحية للوطن الأم ويحفظ المصالح التجارية لجاليته ويدير فندقها ويراعي في ذلك الالتزامات المتضمنة في نصوص المعاهدات المبرمة بين الدول والإمارات<sup>4</sup>.

### \*منطقة الجمرک<sup>5</sup>:

قبل ذهاب التجار إلى فنادقهم وبعد إفراغ بضائعهم وسلعهم من المراكب، يتوقفون في منطقة الجمرک حيث تتم عملية الإجراءات الجمركية على السلع والبضائع، والتي غالبا ما كان يتم الإعلان عن بيعها بالمزاد العلني في أماكن وصولها<sup>6</sup>، وفي حالة عدم بيع سلع التاجر الاجنبي تخزن في تلك البضائع في مخزن

<sup>1</sup>-نعيمه عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 479-480.

<sup>2</sup>-مختار حساني، تاريخ الدوية الزنيانية، الأحوال الاقتصادية والثقافية، مرجع سابق، ص 53.

<sup>3</sup>-عمر بلشير، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن 6هـ إلى 12هـ/15م من خلال كتاب المعيار للونشريسي، مرجع سابق، ص 233.

<sup>4</sup>-عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 103.

<sup>5</sup>-الجمرك عبارة عن مكتب تجاري للدولة يوجد به مجموعة من المنظمين التجاريين لدخول السلع التجارية ومقدار ما عليها من ضرائب، للمزيد أنظر: جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الاسلامي، ص 33.

<sup>6</sup>-جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الاسلامي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط 1، 2008، ص 33.

الجمرك، وكان رسم التخزين محددًا بضريبة ثابتة ولكنها متغيرة أحيانًا في حالة ما إذا كانت البضائع كثيرة ولا يستوعبها المخزن، فتودع في فناء مخزن الجمرك<sup>1</sup>.

وقد كانت مدينة تلمسان تمثل خاصية مميزة في هذا الميدان، حيث كانت لها جمارك مركزية، وأخرى بوهران وهنين، وغيرها من الموانئ التابعة لنفوذ بني زيان، وفي الغالب كان التجار المسيحيون الذين يمرون على مكتب الجمارك بالمدن الساحلية للدولة ويدفعون مستحقات الضرائب، يمكنهم من الإعفاء عند دخولهم إلى المدن الداخلية مجرد استظهار وصل الدفع<sup>2</sup>.

إن انتشار الفنادق ببلاد المغرب الأوسط يدل على وفرة المتاجر وكثرة النزلاء في مدنه وموانئه من التجار الوافدين، وكذا إنزال الباعة لبضائعهم في المستودعات والمخازن الفندقية، وكذا نستشف دور السلطة الزيانية في منح تسهيلات لإيواء التجار الأجانب رغبة منها في تنشيط الحركة التجارية بحكم أن الفنادق هيئة عمرانية تتوسط الأحياء التجارية بالمدن أو تتمركز على نقاط العبور، فالفنادق تعكس أنشطة التطور العمراني والتفاعل الاجتماعي بين ساكنة المغرب الأوسط والرعايا الأجانب، كما مثلت المبادلات التجارية وإبرام الصفقات والعقود الوظيفة الأساسية للفندق في العصر الوسيط<sup>3</sup>.

من خلال ما ذكرنا يتضح لنا أهمية الأسواق في بلاد المغرب الأوسط خاصة منذ أن أشرفت الدولة الزيانية على تنظيمها بتوفير المراقبين أو المحتسبين لتسيير أمورها، وأهم مرفق تتجلى فيه مظاهر التنظيم هو القيسريات التي أصبحت أكثر تخصصًا من ذي قبل، وكذا بتوفير الأمن داخلها مما جعلها أكثر استقطابًا للتجار

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص34.

<sup>2</sup>-عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ص137.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص107.

من داخل وخارج بلاد المغرب بل وحتى من مدن أوربا المطلّة على البحر المتوسط حيث وفرت لهم الفنادق للإيواء والإقامة الدائمة أو المؤقتة تحت إشراف الدولة.

## الفصل الثاني:

### أدوات التعامل التجاري في أسواق المغرب الأوسط.

- المبحث الأول: سك النقود.

1-دار السكة.

2-النظام المصرفي.

3-النقود الزيانية.

- المبحث الثاني: المكاييل والمقاييس والموازين.

1-المكاييل.

2-المقاييس.

3-الموازين.

- المبحث الثالث: نظام الأسعار.

1-تعريف الأسعار.

2-العوامل المؤثرة في الأسعار.

3- نظام التسعير.

## المبحث الأول: سك النقود.

على إثر قيام الدولة الزيانية عام 633هـ/1235م، بادر ملوكها إلى سك نقودهم تأكيداً لمبدأ استقلالهم عن الدولة الموحدية وتأسيسهم لأركان وركائز الدولة الجديدة بتلمسان. وقد أوكلت مهمة سك العملة الزيانية في بداية الأمر لأسرة بني ملاح<sup>1</sup> القادمة من قرطبة، والتي كانت تحترف صناعة سك الدنانير والدرهم. وكان الملك الزياني يغمراسن بن زيان أول من استعان بهم، وواصل خلفاؤه على نهجه. كانت عملية صناعة النقود تتم بدار السكة بتلمسان، حيث يعمل "السكّاء" على صهر كميات كبيرة من الذهب والفضة والنحاس المسبوك، وصبّها في قوالب خاصة بالعملة بعد تحديد عيارها. بعدها يقوم عامل آخر يعرف بالفتاح بالنقش على وجهها وظهرها ما يأذن به الملك تحت مراقبة ناظر أو رقيب، يتمثل دوره في إخضاع المصنوع الثمين للوزن والقياس للتأكد من موافقتها الشروط المحددة التي وضعها الملك لعملته<sup>2</sup>.

- فكيف كانت تتم عملية سك النقود؟ وما هي أسس النظام المصرفي؟ وهل ظهرت نقود خاصة بالدولة الزيانية أم أنها حافظت فقط على نقود الدول التي سبقتها؟

<sup>1</sup> - إبراهيم الملاح أسرة أندلسية من قرطبة، احترفت فيها ضرب السكة، نزل بعضهم بتلمسان ومارس نفس المهنة في بداية العهد الزياني، ومع مرور الوقت أصبح دورها معتبراً وتقلد بعض أفرادها مناصب مرموقة في دواليب الدولة الزيانية. قال ابن خلدون عن بني ملاح أن "هؤلاء استخدمهم السلطان أبي حمو الأول لحجابته سائر أيامه، وكان مسمى الحجابة عندهم قهرمان الدار والنظر في الدخل والخرج، وهم أهل بيت قرطبة، كانوا يحترفون فيها بسكة الدنانير والدرهم، وربما دفعوا إلى النظر في ذلك ثقة بأمانتهم ونزل أولهم بتلمسان مع مالية قرطبة فاحترفوا بحرفتهم الأولى وزادوا إليها الفلاحة واتصلوا بخدمة عثمان بن يغمراسن وابنه، وكان لهم في دولة أبي حمو الأول مزيد حظوة وعناية فولى على حجابته منهم لأول دولته محمد بن ميمون بن الملاح ثم ابنه محمد الأشقر من بعده، ثم ابنه إبراهيم بن محمد بعدهما واشترك مع قرابته علي بن عبد الله بن الملاح، فكانا يتوليان مهمة بداره ويحضران خلوته مع خاصته". ينظر عبد الرحمن ابن خلدون: تاريخ العبر، بيروت: منشورات الأعلى للطباعة والنشر، ج 7، ص 124-125.

<sup>2</sup> - صالح بن قرية، المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتابة 1986، ص 29، ص 33-34.

## 1. دار السكة:

السكة لغة: "السكة من الفعل سك الشيء يسكه سكا فاستك، وهي حديدة قد كتب عليها، يضرب بها الدراهم المنقوشة، ويقصد بها الدينار والدرهم المضروبين، وقد سمي كل واحد منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة له<sup>1</sup>.

أما اصطلاحاً فيعرفها ابن خلدون بقوله: "هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيها صوراً أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدنانير أو الدراهم فتبدو النقوش ظاهرة عليها ظاهرة مستقيمة، بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة أخرى"<sup>2</sup>، ويؤكد ابن خلدون على أهمية السكة فيقول: "وهي وظيفة ضرورية للملك إذ يتميز بها الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ويتقنون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة"<sup>3</sup>.

وقد عرف المكان الذي تسك فيه النقود باسم (دار الضرب أو دار السكة) لذلك تعتبر دار الضرب في الدولة الإسلامية من أهم المؤسسات التي لعبت دوراً هاماً في حياة المجتمع في العصور الوسطى خصوصاً في ميدان الاقتصاد النقدي<sup>4</sup>.

## \*نشأتها بالمغرب الأوسط:

تصدت تلمسان أوائل المدن المغربية التي أنشئت فيها دور السك والضرب، ولعل أقدم دار ظهرت بها تلك التي كانت في عهد والي الأموي موسى بن

<sup>1</sup> - عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 157.

<sup>2</sup> - ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص 249.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص 250.

<sup>4</sup> - صالح بن قرية: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، مرجع سابق، ص 1.

نصير (705-712م) إذ وجد فلس مضروب بتلمسين حوالي سنة 86هـ/705م ويحمل أحد أوجه الفلس صورة رجل يعتقد أنها لموسى بن نصير ذاته<sup>1</sup>.

وقد استمر وجود هذا الضرب في تلمسان رغم عدم كونها كرسي المملكة في فترتي المرابطين والموحدين وبعد تراجع سلطتهم، إلا أن تداول الدنانير والدرهم الموحدية ظل معمولاً به في عهد الدولة الزيانية كما كان الحال في دول المغرب الإسلامي، إلا أن ذلك لم يمنع الزيانيين من سك نقود تخص دولتهم، وأنشأوا بذلك دور الضرب التابعة لنفوذهم وسلطتهم والتي تحمل "دار الضرب تلمسان"، وكان من المهاجرين إلى المدن الزيانية رجال العلم والقلم والمال وكذلك الحرفيون الذين حملوا معهم فنونهم من الأندلس، ومعظمهم ينحدرون من أسر ذات شأن، هذا ما جعل سلاطين بني زيان يعملون على إحضارهم إلى بلاطهم والاستفادة مما يحملون من حضارة وفنون وفكر<sup>2</sup>.

وقد عهد بعملية سك النقود إلى أسرة بني الملاح الذين كانوا يحترفون سك الدنانير والدرهم-كما سبق ذكره-وربما دفعوا إلى النظر في ذلك ثقة في أماناتهم بعد أن اشتغلوا بالفلاحة في بادئ أمرهم<sup>3</sup>.

ولم يستغن خلفاء يغمراسن عن بني الملاح حيث يعود الفضل لهم في نشأة العملة الزيانية رغم أن التداول بالدنانير والدرهم الموحدية ظل متعاملاً به في تلمسان خلال السنوات الأولى للنشأة، ومع مرور الوقت فقدت الرموز والشعارات الموحدية دلالاتها وإحياءاتها وأصبحت جزءاً من التقاليد لا أكثر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-حسن حسني عبد الوهاب، ورقائق عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مرجع سابق، ج2، ص405-406.

<sup>2</sup>-صالح بن قرية، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون 6 و7 و8 للهجرة، دار الساحل، الجزائر، 2011، ص880.

<sup>3</sup>-ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر، مصدر سابق، ج7، ص140-141.

<sup>4</sup>-الدراجي بوزياني، نظم الحكم في دولة بني عبدالواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص227.

تذكر المصادر أنه خلال الغزو المريني للمغرب الأوسط أنشئت دار السكة بالمنصورة، وهذا يعني أن ديار ضرب السكة كانت متعددة في فاس وسجلماسة ومراكش ومنصورة تلمسان وسبتة ومكناس<sup>1</sup>.

كما وجدت دور السكة بجزائر بني مزغنة وبجاية وحتى في جبالها المليئة بمعادن الحديد الذي كانت تصنع منه سبائك صغيرة تزن الواحدة منها نصف رطل وتستعمل كعملة<sup>2</sup>، ووجدت أيضا بأقاصي المغرب الأوسط بورجلان دار للسكة ودنانيرها مشهورة<sup>3</sup>.

كما يظهر أن عملية سك النقود لم تكن مقتصرة على الدولة فقط بل كان هناك من الخواص من يعملون في الخفاء على سك الدنانير والدراهم وتوزيعها في الأسواق فيعم التعامل بها<sup>4</sup>.

وقد ظلت العملة المغربية والذهبية خاصة محل اهتمام وطلب الدول الأوربية التي كانت تصر على أن يكون التعامل التجاري قائما بها، بينما كانت المقايضة تأتي في الدرجة الثانية في سلم التعامل التجاري، ولا شك أن سك الدنانير كان يستهلك كميات كبيرة من الذهب الخالص الذي كانت تستورده هذه الدول بما فيها الدولة الزيانية من بلاد السودان، وتكمن قيمة العملة الزيانية في تزايد الطلب على العملة الذهبية من قبل الدول الأوربية وهذا راجع لندرة الذهب بأوروبا، والملاحظ أن نسبة تبديل العملة الأجنبية إلى العملة الزيانية كان يتم على أساس 1دينار ذهبي

<sup>1</sup> -محمد المنوني، ورفات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط 3، 2000، ص130.

<sup>2</sup> - الحسن الوزان، وصف أفريقيا، مصدر سابق، ص102.

<sup>3</sup> -مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، مصدر سابق، ص224.

<sup>4</sup> -خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، مرجع سابق، ص35.

مقابل 08 بيزنطي أي 80 درهما فضيا، في حين كان الدينار الحفصي يقابل 05 بيزنطي أي 05 درهما<sup>1</sup>.

**\*العاملون في دار السكة:**

✓ **ناظر السكة:**

ناظر السكة هو بمثابة المشرف على دور السكة وعلى كل العاملين وكان دائم الوجود، حيث يحضر فتحها والختم عليها بعد الإنتهاء من العمل فيها<sup>2</sup>، ومن الشروط الواجب توفرها في من يتولى هذه الوظيفة باعتبارها من أشرف الأمور لأنها تخص الذهب والفضة حيث يقول أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم<sup>3</sup> في كتابه الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة: "ولما كان هذا الذهب والفضة من أشرف الأشياء، وكان النظر في أمورها من أشرف الأمور وكما يعتبر في إمام الصلاة أن يكون عالما بما لاتصح الصلاة إلا به قراءة وفقها، وكما يعتبر فيمن أراد أن يتحمل شهادة أن يكون عالما بوجوه التحمل، كذلك ينبغي أن يكون الناظر في هذا المفرد هو الواجب على كل من قدم على أمر أن يعلم الحكم فيه ويستكمل له النظر حتى يستوفيه ولا يأخذ برأيه فيه على البديهة ولا على الظن، وما يشبهه بل يشعر في نفسه أن الثواب لمن علم فاقتدى والعقاب لم ظلم فاعتدى، وإذا كان معروف الأمانة وله بالصناعة الجارية فيها علم ومعرفة، كتميز النقود وأوصاف المعادن وما يصلحها وما يفسدها وأسباب غشها وما يزيله، مع درية بأنواع خطوط الطوابع وأشكال الفتح وتصنيفه والخط وهمزته، مع النزاهة والديانة استوثق الناس بسكتهم وكثر الفايده ونمى العايد، وإذا دخل فيها من ليس من أهلها ولا عد من رجالها لا

<sup>1</sup>-عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص169.

<sup>2</sup>-عاطف منصور محمد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص354.

<sup>3</sup>-عاش في عهد السلطان المريني أبي عنان فارس (1365-1375م) وكان جده أمينا لدار السكة في عهد السلطان المريني أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، ص3-4-5.

سيما مع إهمال دقائقها والاغفال عن وجوه البحث في حقائقها عادت بالخسران وعدم الرجحان، وتعطل فايدها وقل عايدها<sup>1</sup>.

وكانت هذه الوظيفة تعهد أحيانا إلى القاضي تعظيما لشأنها وتكتب في جملة ما يضاف إلى وظيفة القضاء<sup>2</sup>.

يتضح من هذا النص أن شروط ناظر السكة نفسها المتوفرة في إمام الصلاة من دين وورع وعلم نظرا لأهميتها وعظم شأنها.

### ✓ الشاهدان:

يأتيان في المرتبة الثانية ويساعدان الناظر في معاينة الأعمال بدار السكة، حيث يبين أبو الحسن دورها بقوله: "ولابد من شاهدي عدل للشهادة عند الحاجة بهما لما يخاف من المناكرة بين الدافع والصانع ويقدمهما من يقدم الناظر، فإنهما إن قدمهما الناظر كانا له لا عليه، ولابد من مياومة (تقدير راتب لهما بحسب أيام العمل) كل واحد منهما كالناظر لما يطرأ من المطالب، ويكونا عالمين بما يشهدان فيه وإلا كانا سبب إضاعة الأموال واختلال الأحوال، ويكون بيد كل واحد منهما مفتاح جولى (صندوق) الأزواج التي يطبع فيها لثقافتها (اختبارها) بعد حصر أشخاصها (عددها)، وفي هذا الجولى يكون إمام (صنجة العيار) الذهب وصنح الوزن العيار، وإن كانا ممن يتناوبان في كل شهر مع غيرهما فهو أحسن، وليحذر السكاكون أن يطبعوا دينارا أو درهما إلا بمعاينتهما"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم (د، ت)، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تح حسين مؤنس، مجلة العهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مج6، ع1-2، 1958، ص50.

<sup>2</sup> -صالح بن قرية، المسكوكات المغربية من الفتح إلى سقوط دولة بني حماد، مرجع سابق، ص2.

<sup>3</sup> -أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، مصدر سابق، ص51-52.

## ✓ السكاكون:

وهم العمال الفنيون الذين يقومون بصهر المعادن النفيسة من ذهب وفضة ونحاس وتقطيعها بمقدار الدينار والدرهم، ثم الختم على السكة بقوالب أعدت خصيصا لذلك<sup>1</sup>، ويقسمهم أبو الحسن إلى ثلاثة مراتب وهم المعلمون والعمال والمتعلمون فيقول: "والكلام في هذا مع المعلمين وهم في زماننا لا يدخلون معهم في صناعتهم أجنبيا وإذا دخل معهم يدعون الاختلال وإضاعة المال"<sup>2</sup>، ثم يبين الشروط الواجب توفرها في السكاك وطريقة عمله فيقول: "وينبغي ألا يدفع الذهب والفضة في دار السكة إلا لمن علمت أمانته وديانته فيما يقبضه... وإذا قبض السكاك مالا فليكن بمحضر شاهدي الموضع وموافقة الدافع، ويكتبان أسماءهما ومن لم يعرف كتبت حاله، ويحققان ما قبض الصانع ولا بد من تسمية الأجرة ونوع ما يصنع لم من كبار وصغار وقراريط ومقدار أجل العمل، ويكون عمل الذهب كله بين يدي الناظر ولا يغيب السكاك عليه ولا على شيء منه"<sup>3</sup>.

ويضيف: "وإذا طبع فليركب الطابع على أخيه تركيبا محكما محفوظا ويحفظ من تحويل الكتابة فيه... وإذا قبض السكاك شيئا بادر إلى وزنه بصنجه وبعد ذلك تؤخذ الأجرة فهو أطيب وأوجب للحق، وليجتهد في تحرية الدنانير والدرهم وتحقيقها التحقيق التام بالصنح التي هي إمام هناك... وإذا قبض السكاك مال احد فليجعله على حدة، لا يخلطه بمال غيره ولا يدفع مال هذا لهذا ولا يجوز له عن دولته لدولة غيره"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> -صالح بن قرية، المسكوكات من الفتح الاسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، مرجع السابق، ص7.

<sup>2</sup> -أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، مصدر السابق، ص55.

<sup>3</sup> -المصدر نفسه، ص55-56.

<sup>4</sup> -نفسه، ص57-58.

## ✓ الفتح:

يعتبر الفتح أبرز شخصية من وجهة النظر الفنية، فهو الذي يختص بعملية النقش أو الحفر أي صنع الرسم الذي ستسك عليه القطعة النقدية ويكتب نصها، والعملية تعني الفتح وهو استعمال اصلاحي استعاروه من قولهم فتح السكة أي أنشأ طريقاً، وفتح الخط أي كتبه<sup>1</sup>، ويتحدث أبو الحسن الحكيم عن أهمية الفتح قائلاً: "لكل شيء أساس وأساس أعمال دار السكة الفتح، فهو أصل من أصولها فإن استقام استقامت الأعمال بها، وينبغي أن يكون بارع الخط... وطوابع الدينار هي خواتم الملك فمن ضرب عليها فكأنما ضرب على خاتم الملك، وإذا لم يكن بارع الخط فأى مزية تكون له؟ وأي حرمة تكون لطابعه؟ والخط الضعيف يتطرق الضرب عليه كما يضرب على شهادة الشاهد الذي لا يحكم وضع شهادته"<sup>2</sup>.

ويضيف أبو الحسن في تبيان طريقة عمل الفتح المهمة بقوله: "وينبغي ألا يغير ما عهد من الكتب في الدينار والدرهم، ولا يزيد في سطوره ولا ينقص منها برأيه، ولا يكون ذلك إلا بإذن الملك فهو القدوة والعادة، وإن كان اسم ملك ذلك الوقت في الدينار فهو من الكمال لئلا يكون متلوف الضرب، ولتكن آلاته وأقلامه التي أعدها للفتح مثقفة (محفوظة) بجولق الأزواج إلى أن يحتاج إليها فتخرج له، وليكن معه من يلازمه من الثقات حين الفتح إن كان غير مأمون لفساد الزمان، ويستتر إذ ذاك عن أعين الناس إلى أن يتم عمله فيرد آله إلى الجولق، ولا يسمح له بالمناجاة مع من يتهم بطلب الطوابع كالكيماويين والمتهمين بالدلسة في الدنانير والدرهم، وليكن المعلم الحداد الذي يطرح له الأزواج أمينا عليها، ويعهد غليه ألا يطرحها إلا بدار السكة، ولا يسمح له لأن يطرحها دونها بوجه ولا على حال"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -صالح بن قرية، المسكوكات المغربية من الفتح إلى سقوط دولة بني حماد، مرجع سابق، ص8.

<sup>2</sup> -أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، مصدر سابق، ص53.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص54.

يتضح مما سبق ذكره عن دار السكة مدى الأهمية البالغة التي أولاها السلاطين لعملية سك النقود بدءا بناظر السكة المشرف على عملها بأمر من السلطان مباشرة ويجب أن يكون عالما نزيها بمساعدة الشاهدين العدلين، مروراً على السكاكين الذي يكونون فنانين في صناعة القوالب وصهر المعادن النفيسة، وصولاً إلى أهم عامل وهو الفتاح الذي ينبغي أن يكون خطاطاً بارعاً.

## 2. النظام المصرفي:

موضوع الصرف تعبير مبهم غير واضح فصاحب الدوحة المشتبكة يتحدث عن جماعة الصرافين المستقرين بسوق الصرف والذين يشتغلون بصرف النقود وبيع المعادن النفيسة ومراطلتها، وقد امتد نشاطهم إلى القروض والرهن والحوالة، وكان غالب المشتغلين بالصرف من أهل الذمة على ما يبدو اعتباراً لما يترتب عنه من معاملات ربوية محرمة<sup>1</sup>.

ومما يبين وجود المصارف في بلاد المغرب الاسلامي خلال الفترة الممتدة بين القرنين (7 و9 هـ/13 و15 م) الإشارة إلى وجود مخازن للأموال في عهدي أبي الحسن المريني وأبي عنان فارس المريني، ورغم عدم معرفتنا بطرق عمل هذه المصارف ودرجة صلتها بقطاع المبادلات وتطورها<sup>2</sup>، إلا أنه من المؤكد أن رسائل الضمان وتأسيس الشركات وإحداث المصارف قد استعملت من قبل اليهود والنصارى المتجرين مع بلاد الغرب الاسلامي<sup>3</sup>.

وقد تطورت تقنيات تسليم الأثمان في أواخر العصر الوسيط رغم التراجع الحضاري الذي عرفته دول المغرب الاسلامي عن طريق الصكوك والسفاج

<sup>1</sup> -محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الاسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ/12-15 م)، منشورات كلية الآداب بالدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999، ص303.

<sup>2</sup> -محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الاسلامي، مرجع سابق، ص54.

<sup>3</sup> -محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، مرجع سابق، ص302.

والحوالات وهي آلية تعقد صرفا وتدفع دينارا أو نقدا وتكون العملية الحوالة بين الصيرفي (المحال عليه) والمنتفع بالمال (المحال) حيث يكسب الصيرفي المال من فائض الصرف دون ممارسة الربا، وغالبا ما يتضرر صغار التجار من السلف الفائض<sup>1</sup>.

فتعامل التجار داخل الأسواق وخارجها بالصكوك والسفاتيح والحوالات.

#### أ. الصكوك:

الصك في اللغة هو الكتاب، وفي العرف والاصطلاح هو الكتاب الذي تكتب فيه المعاملات والأقارير بالمال وغيره، وقال السرخسي: "الصك اسم خاص لما هو وثيقة بالحق الواجب"، وهو لفظ معرب وجمعه صكوك و أصكك وصكاك، قال ابن الأثير: "وذلك أن الأمراء كانوا يكتبون للناس بأرزاقهم وأعطياتهم كتباً، فيبيعون ما فيها قبل أن يقبضوها تعجلاً، ويعطون المشتري الصك ليمضي ويقبضه، فنهوا عن ذلك لأنه يبيع ما لم يقبض" <sup>2</sup> مصطلح "Chèque" هو الأصل العربي لكلمة الصك، والصكوك معروفة في بلاد المغرب الإسلامي منذ وقت مبكر، فالمصادر تشير إلى وجودها منذ القرن 10/هـ 10م<sup>3</sup>. ويعتقد أن الصك كان يحمل البسمة ويذكر فيه اسم الطرفين: حامله ومقدمه وشهود عدل ولا يستبعد أن يؤرخ له بدقة<sup>4</sup>.

وكانت الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدلا من الدفع النقدي أمرا معروفا ومقبولا طوال العصر الإسلامي وفي أغلب مناطق المغرب الإسلامي، وقد استخدمت الصكوك بين الموحدين كدولة وأهل المغرب كعامة حيث

<sup>1</sup>- عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، ص 173.

<sup>2</sup>- خزينة حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط 1، 2008، ص 280-281.

<sup>3</sup>- صالح بن قربة، المسكوكات المغربية وأثرها في تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى، ضمن ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط 1، 1995، ص 190.

<sup>4</sup>- فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط، مرجع سابق، ص 65-66.

أن أمير الموحدين عبد المؤمن بن علي منح صكا من الضرائب لتأمين أموال أهل جبل زرهون بعد دخولهم في طاعة الموحدين دون قتال وخاصة في مساعدتهم لحصار مكناسة الزيتون<sup>1</sup>.

وكان تجار الكتان والعطارين والزياتين وغيرهم يدفعون أموالهم إلى الصيارفة ويكتبونها عليهم، ويحيلون بها عليهم من يشترون منه، ويقوم الصرافون بذلك مقابل خصم جزء من المبلغ المحول مقابل صرفهم، ولا بد أن يكونوا على دراية واسعة بأسعار صرف العملات وتغيراتها<sup>2</sup>.

### ب. السفاتج:

السُفْتَجَة في الأصل كلمة فارسية معربة أصلها "سُفْتَه" وهي الشيء المحكم، أما في الاصطلاح الفقهي فهي عبارة عن رقعة أو كتاب أو صك يكتبه الشخص لنائبه أو مدينه في بلد آخر يلزمه فيه بدفع مبلغ من المال لشخص أقرضه مثله، وقد سميت هذه المعاملة سفْتَجَة لما فيها من إحكام الأمر وتوثيقه وتجنب العناء والخطر<sup>3</sup>.

السُفْتَجَة معناها أن يعطي آخر مالا، وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياه هناك فيستفيد أمن الطريق.

<sup>1</sup> - مدينة تقع بشمال شرق المغرب الأقصى كانت تسمى قديما مكناسة الزيتون نفريقا بينها وبين مكناسة تازة، جاء في الروض الهتون: "...مكناسة هذه بلدة خصيبة ذات عيون وأنهار، وثمار كثيرة وأشجار"، للمزيد ينظر كتاب الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، محمد بن الغازي العثماني، تح عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1988، ص7، ص68، بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص174.

<sup>2</sup> - محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الاسلامي، مرجع سابق، ص55.

<sup>3</sup> - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص244.

وفي علم الاقتصاد هو حوالة صادرة من دائن، يكلف فيها مدينه دفع مبلغ معين في تاريخ معين لإذن شخص ثالث أو لإذن الدائن نفسه، أو لإذن الحامل لهذه الحوالة، وهذا مما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والجمع سفاتج<sup>1</sup>.

والسفتجة بفتح السين والتاء بينهما فاء ساكنة لفظ معرب، الجمع سفاتج Bill of exchange وتعرف اليوم بالحوالة المالية وهي دفع شخص ماله في بلد لشخص آخر ليقبضه من وكيله في بلد آخر، درءا لخطر الطريق ومؤنة الحمل Letter of credit<sup>2</sup>.

وقد استخدم أهل المغرب والأندلس السفاتج ضمانا لإتمام العمليات التجارية وتسهيلها، وكانت السفاتج من أهم الوسائل المأمونة من الضياع والسرقة واللصوصية وقد استخدمت في المعاملات التجارية كدفع الديون وفي بيوع مختلفة، واستخدمت أيضا في الفنادق والقنصليات لرعاية مصالح التجار النصارى بمدن وموانئ المغرب الأوسط<sup>3</sup>.

والسفتجات أو الصكوك عبارة عن سندات مالية واجبة التحصيل في وقت معين عليه بين الطرفين عند تحرير هذه الورقة، وقد لعب اليهود في هذه المعاملات المالية في الأسواق والمرافئ دورا هاما، مثل تحويل السفتجات للغير عن طريق التوقيع بالتوكيل وبالتحويل على ظهرها حتى أنه أصبح من المعتاد دفع الديون منذ القرن الرابع الهجري إما نقدا أو عن طريق خطابات الضمان (الكمبيالات) المباشرة والمظهرة وهي

<sup>1</sup> - إبراهيم أنس وعبد الحليم منتصر وآخرون. المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق، القاهرة، ط 4، 2004، ص432.

<sup>2</sup> - محمد رواس قلنجي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، دار الن فليس للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1988، ص245.

<sup>3</sup> - عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص174.

المعروفة باسم Lanes of Crédit، وذلك تقاديا لعمليات النقل الخطرة للنقود السائلة<sup>1</sup>.

وقد استنكر فقهاء المغرب الأوسط السفتجة نظرا لشبهة الوقع في الربا والغرر، وقد سئل الونشريسي عن مسألة: "رجلان أحدهما له زرع بالعرب والآخر له زرع بالجبل، فهل تجوز لهما المناقلة في الزرع المذكور، فيأخذ كل واحد منهما زرع صاحبه دفعا لمشقة الحمل أم لا؟" وكان الجواب كالتالي: "الجواب عن الثانية بالمنع من المناقلة على المشهور وهي المسألة الملقبة في المذهب بالسفاتج والمشهور في المذهب بمنعها"<sup>2</sup>.

### ج. الحوالة:

الحوالة بفتح الحاء والواو الممدودة في اللغة: مأخوذة من التحويل وهو النقل من موضع إلى آخر، قال المطرزي: أصل التركيب دال على الزوال والنقل.

أما في الاصطلاح الشرعي: فقد ذهب جماهير الفقهاء إلى أن الحوالة "نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى"، مشتقة من التحول، لأنها تنتقل الحق من ذمة المُحيل إلى ذمة المحال عليه، وعلى ذلك يعرفها المناوي بقوله: "هي إبدال دين بآخر للدائن على غير رخصة"<sup>3</sup>.

كانت الحوالة مستعملة طيلة العصر الوسيط، ولم تقتصر على الفترة الأولى منه بدليل أنها ذكرت أكثر من مرة في الفترة الأخيرة، وهي تعقد صرفا وتدفع دينارا وقد اشترط الفقهاء لجواز هذه العملية أن يتم الدفع للغريم وهو المحال أي المنتفع بالمال بحصول المحيل باعتبارها بيع دينار بدرهم بقبول الأطراف الثلاثة: المحيل

<sup>1</sup> -إلهام حسين دحروج، مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية (442-625هـ/1051-1247م)، إشراف محمد بركات البيلي، رسالة دكتوراه في التاريخ الاسلامي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2000، ص148.

<sup>2</sup> -عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص175.

<sup>3</sup> -نزیه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص187.

الذي قام بالعملية، والمحال عليه الذي يكون عادة الصيرفي، والمحال وهو المنتفع بالمال<sup>1</sup>.

والصيرفي يحقق فائضا عند الصرف مقابل عمله دون أن يسقط في العمليات الربوية، وأن المحال الذي عادة ما يكون من صغار التجار متضرر من هذا السلف بالفائض الذي يمنحه له الصيرفي لتسديد ديونه المخلدة بذمته تجاه كبار التجار<sup>2</sup>.

ومن شروط صحة الحوالة أن يكون الدين المحال به مع الدين المحال عليه جنسا واحدا مماثلا له بالقدر والصفة والعين والعرض والحيوان، إلا أن الدين المحال عليه يجوز أن يكون أدنى من المحال به<sup>3</sup>.

أشارت إحدى نوازل الونشريسي إلى أن نظام الحوالة كان معروفا في المغرب الاسلامي، حيث ورد فيها ما يفيد بأن رجلا كتب لصهره بمدينة قفصة بافريقية وصية بأن يتسلم مبلغا من المال من شخص فأحاله الأخير على شخص آخر، وكذلك كان هناك نظام الحوالة على الصيارفة حيث كان التاجر يدفع للصيرفي الدراهم أو الدنانير ثم يشتري الطعام والسلع وغير ذلك ويحيل الثمن على الصيرفي<sup>4</sup>.

ويشير المازوني صاحب الدرر المكنونة في نوازل مازونة إلى استعمال هذه التقنية في بلاد المغرب في إحدى نوازله، عندما اشترى شخص بقرة وأحال البائع

<sup>1</sup> -محمد حسن، المدونة والبادية بافريقية في العهد الحفصي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1999، ج2، ص525.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 525.

<sup>3</sup> -عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص175-176.

<sup>4</sup> -كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996، ص88.

لقبض الثمن من غريمه، ورغم أن الغريم لم يحدد هل هو صيرفي أم لا، إلا أن هذه الطريقة هي نفسها تقنية الحوالة<sup>1</sup>.

وكثيرا ما أصدر الفقهاء بعض الفتاوى والأحكام التي تخص هذا النوع من المعاملات التجارية بسبب سيطرة اليهود على هذا القطاع، فاختلفوا بين مجيز ومانع، لأن بعض التجار كانوا يدفعون للصيارفة الدراهم ويأخذون بدلا منها الدنانير ولا يتعجلون ثم يشترون من الباعة ويحيلونهم على الصيارفة، وهو ما لا يجوز لوجوب تماثل الحقين في الجنس والقدر والحلول والتأجيل والجودة والرداءة، فلا تصح الحوالة إذا كان الدين ذهبا وأحاله ليأخذه ذهبا أو أحاله ليأخذه فضة<sup>2</sup>.

وكان تردد بعض الفقهاء في إصدار المنع القاطع على التعامل بالحوالة راجع إلى كون أغلب المتعاملين بها من الفقراء، لذلك راعوا في تردهم مصالح التجار الصغار الذين قد تتعطل مصالحهم أو تضيع أموالهم<sup>3</sup>.

وقد سيطر اليهود بصفة عامة على هذا المجال لما يترتب عن هذه المهنة من تعاملات ربوية ومن هنا وضع الفقهاء للتجار المحاذير والتعاليم الواجب الالتزام بها في التعامل مع الصيارفة اليهود في هذا المجال<sup>4</sup>.

وقد كانت تظهر بعض المشاكل التي تتعلق غالبا بإفلاس المحال عليه فلا يمكن للمحال أن يرجع على المحيل ويطالبه مجددا بالمال إلا إذا سبق الإفلاس عقد الوثيقة، ولهذا عمد الكثير من الناس إلى التحقق من الوضع المالي للمحال عليه قبل عقد وثيقة الحوالة تجنباً للمشاكل الناتجة عن الإفلاس خاصة مع غياب مؤسسات

<sup>1</sup> -محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الاسلامي، مرجع سابق، ص55.

<sup>2</sup> -المرجع نفسه، ص55.

<sup>3</sup> -محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، مرجع سابق، ص304-305.

<sup>4</sup> -محمد علي أحمد قويدر، التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عهد الموحدين (541-668هـ/1145-1269م)، مكتبة الثقافة الاسلامية، القاهرة، مصر، 2010، ص114.

مصرفية بكامل المغرب الاسلامي<sup>1</sup>، وقد تحدث الحسن الوزان عن مثل ذلك بقوله عن الأفارقة و الأشياء المذمومة عندهم: "ليست لهم مصارف ولا من يتكفل بشحن البضائع من مدينة إلى أخرى، وإنما يلزم كل تاجر أن يبقى بجانب بضاعته ويذهب معها أين ذهب... ولا يردون إطلاقاً ما اقترضوه من مال"<sup>2</sup>.

ويلاحظ أن قلة النوازل في مجال الحوالة والسفاتيح دليل على امتناع العامة من التعامل بها بسبب شبهة الربا كما لا نجد في معيار الونشريسي باباً مفرداً عن الحوالة، وبالرغم من حرص الفقهاء على منع التعامل مع الصيارفة اليهود إلا أن الحوالات والسفاتيح كان معمولاً به وساهم بشكل كبير في تسهيل العمليات التجارية كريح الوقت وحماية الأموال السائلة من الضياع والسرقة<sup>3</sup>.

### 3. النقود الزبانية:

كما ذكرنا من قبل أن سلاطين الدولة الزبانية حرصوا على تجسيد استقلاليتهم عن الدولة الموحدية من خلال سك النقود حيث استعان يغمراسن بن زيان بأسرة بني الملاح القادمة من قرطبة وكذلك بقي خلفاؤه من بعده، حيث تعامل التجار في أسواق المغرب الأوسط خلال العهد الزباني بالنقد الذي تمثل خصوصاً في الدينار الذهبي والدرهم الفضي<sup>4</sup>.

### أ. النقود الذهبية:

سميت وحدة العملة الذهبية الإسلامية "الدينار" وهي تسمية ذات أصل إغريقي دينار يوس (Denarius) باللاتينية، وقد عرف العرب هذه القطعة الرومانية والبيزنطية قبل الاسلام، ويبدو أن الوزن الشرعي للدينار أي المتقال هو نفس وزن

<sup>1</sup> -عبد الكريم بصدیق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 177.

<sup>2</sup> -الحسن الوزان، وصف إفريقيا، مصدر سابق، ج 1، ص 88.

<sup>3</sup> -عبد الكريم بصدیق، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص 179.

<sup>4</sup> -خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 34.

السوليدوس (Solidus) البيزنطي، أي حوالي 4.55 غرام ثم انخفض بعد إصلاح الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م) إلى حوالي 4.25 غرام<sup>1</sup>.

تراوح وزن الدينار الزياني ما بين 4.48 غرام و 4.95 غرام وطول القطر بين 31 ملم و 34 ملم<sup>2</sup>، وقد عثر الأثريون على دينار ذهبي زياني ضرب في تلمسان بلغ وزنه 4.57 غرام، وهو ما يؤكد قول ليون الأفريقي الذي عاش في القرن السادس عشر الميلادي (10هـ) من أنه كان يساوي دوكا إيطالية وربعا، وكانت أجزاء الدينار تتمثل في النصف والربع والثلث<sup>3</sup>،

لم يصلنا من نقود تحمل اسم السلطان الزياني أبي يحيى يغمراسن ولكن وجدت نقود ذهبية نسبت إليه ضربت أثناء خضوعه للدولة الحفصية منذ سنة 640هـ وهي تشبه النقود الحفصية من حيث الشكل والكتابات، وكذلك الأمر بالنسبة لخلفاءه بعده أبو سعيد عثمان وأبي زيان الأول سوى إشارات تدل على أن هذا الأخير قام بضرب سكة سجل عليها شعار الدولة الزيانية "ما أقرب فرج الله" وذلك بعد نجاة تلمسان من حصار المرينيين لها سنة 1307م<sup>4</sup>.

منذ عهد السلطان أبي حمو موسى الأول (1307-1318م) وحتى سقوط الدولة أصبحت النقود الذهبية الزيانية تتشابه من حيث الشكل حيث اتخذت شكلا عاما ثابتا ، وتميز شكلها بوجود مربعين متوازيين حول كتابات مركز كل من الوجه والظهر، ويحيط بكل من الوجه والظهر من الخارج دائرتان متوازيتان الخارجية من حبيبات متماسة وتلامس الدائرة الداخلية أركان المربع الخارجي في زواياه الأربع

<sup>1</sup>-لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، مرجع سابق، ص 227-228.

<sup>2</sup>-خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 34.

<sup>3</sup>-لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، مرجع سابق، ص 228-229.

<sup>4</sup>-رأفت محمد النبراوي، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ص 314-315.

فيتكون بذلك أربع مناطق نقشت بها كتابات الهامش<sup>1</sup>، ويوجد بمتحف تلمسان قوالب ضرب السكة ويعود بعضها للعهد المرابطي أو العهد الزياني، كما يحتوي متحف سيرتا على قالب مرابطي للمسكوكات في القرن الخامس الهجري<sup>2</sup>.

وفي عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني تغير شعار "ما أقرب فرج الله" الذي ضرب في عهد السلطان أبي حمو موسى الأول بعد استخدام الحكام المرينيين لهذا الشعار على نقودهم الذهبية في عهد السلطان أبي الحسن المريني وبعده السلطان أبي عنان فارس عند استيلائهم على تلمسان سنة 1332م، حيث لم يعد هذا الشعار مقتصرًا على سكة الدولة الزيانية.

وبقيت النقود الذهبية الزيانية على حالها حتى عهد السلطان أبي محمد عبد الله الثاني ( 1528-1535م) الذي أصبح يكتب اسم السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م) على ظهر العملة لموجب العقد الموقع بينه وبين خير الدين بربروس<sup>3</sup>.

### ب. النقود الفضية:

كانت العملة الفضية تستخدم إلى جانب العملة الذهبية في الدولة الزيانية ووحدتها الدرهم، وكان وزنه بعد إصلاح عبد الملك بن مروان يعادل 2.97 غرام<sup>4</sup> أي حوالي سبعة أعشار المئقال ( 10/7 ) بما يعادل 48 حبة شعير باعتبار أن وزن

<sup>1</sup>- عبد الكريم بصدیق، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص 164. رأفت النبراوي، النقود الإسلامية، مرجع سابق، ص 316.  
<sup>2</sup>- فاطمة بلهوارى، النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرسميين، إلى نهاية الزيانيين ( 160-962هـ/ 1554-1777م)، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2014، ص 13.

<sup>3</sup>- رأفت محمد النبراوي، النقود الإسلامية، مرجع سابق، ص-ص 317-323.

<sup>4</sup>- لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص 230.

المثقال الشرعي يبلغ حوالي 4.25 غرام ويعادل 72 حبة شعير<sup>1</sup>، أما درهم الدولة الزيانية فكان يزن حوالي غرام ونصف (1.5 غرام) وأجزاؤه النصف والربع والثلث<sup>2</sup>.

والنقود الفضية الزيانية نادرة ولم يصلنا منها أية نماذج تحمل اسم أي من حكام الدولة الزيانية وكل ما وصلنا هي قطع فضية قليلة تحمل شعار بني زيان "ما أقرب فرج الله" وهي على شكل الدراهم الموحدية المربعة ونقشت فيها عبارة "القرآن إمامنا" بدل من عبارة "المهدي إمامنا" وهو شعار الدولة الموحدية<sup>3</sup>.

وقد عرفت العملة الذهبية عموماً نوعاً من الاستقرار في القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري) على عكس العملة الفضية التي لم تحافظ على استقرارها بسبب النقص في الفضة، أما في القرن في السادس عشر (العاشر الهجري) فقد لاحظ ليون الأفريقي اختلافاً في وزن القطع النقدية وانخفاض قيمتها في الغالب ورد ذلك إلى الغلاء المتزايد<sup>4</sup>.

وقد واجهت الدولة الزيانية مشكلة تتمثل في تزييف العملة بين الناس، حيث تذكر المصادر التاريخية على أن أكثر المشتغلين بها هم التجار اليهود لما كانت تدره عليهم من أرباح كبيرة كذلك اليهودي الذي كان يصنع بمرسيليا نقوداً ذهبية مزورة تشبه النقود الإسلامية وبييعها في تلمسان وبجاية وأشار فقهاء ذلك العصر أمثال الشيخ العقباني وابن عرفة إلى هذه الظاهرة فطالبوا الدولة بضرورة التدخل للحد من هذه الآفة بردع المعتدين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> -خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> - لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص 230.

<sup>3</sup> - رأفت النبراوي، النقود الإسلامية، مرجع سابق، ص 327-328.

<sup>4</sup> -لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص 229-230.

<sup>5</sup> -خالد بلعربي، الأسواق بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 35.

## المبحث الثاني: المكايل والمقاييس والموازين.

تعتبر المكايل والمقاييس والموازين أدوات بالغة الأهمية لاستعمالها الدائم في المعاملات التجارية.

فما أشهر هذه الأدوات؟ وهل كانت منتشرة في جميع بلاد المغرب؟ وكيف تعامل الفقهاء مع تغييرها من منطقة لأخرى؟

### 1. المكايل:

الكيل لغة: كيل البر وغيره، وهو مصدر كال الطعام ونحوه يكيل كيلا ومكالا ومكيلا أيضا، والكيل يختص بما يجلب ويراد من تمر وحنطة ونحوها مما يكال<sup>1</sup>. والمكيال اسم آلة من كال، ما يكال به وهو وعاء ذو سعة معينة من حديد أو خشب ونحوهما يستعمل لكيل السوائل والمواد الجافة<sup>2</sup>.

كانت المكايل المتعارف عليها في أسواق المغرب الاسلامي عموما والمغرب الأوسط خصوصا مختلفة ومتنوعة، ومن أهمها:

#### ■ المد:

المد رطل وثلاث، وقد اختلفت سعته باختلاف العصور<sup>3</sup>، ويقسمه الونشريسي إلى قسمين: مد قروي أو مغربي، ومد نبوي والمعروف أن المد النبوي لا يزيد عن رطل ونصف ولا يقل عن رطل وربع، والرطل يساوي اثنتي عشر أوقية إذن فالمد النبوي يزن ست عشرة أوقية في بلاد المغرب الاسلامي وتشير إحدى النوازل أن أحد فقهاء المغرب حقق المد بحفنة من البر بكتا اليمين مجتمعتين ليدين متوسطتين

<sup>1</sup>-ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج11، ص604.

<sup>2</sup>-معجم المعاني، الكتروني، تاريخ الولوج: 27-03-2019، التوقيت 15:11.

<sup>3</sup>-أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة، مصدر سابق، ص84.

والفارق بين المد النبوي والمد القروي شيء يسير قدر بثمان مد كفارق بينهما<sup>1</sup>، وقد اختلف المد في المغرب الأوسط من ناحية لأخرى وهذا ما دفع بسلطين الدولة الزيانية إلى تعديل الأمداد وفق كيل المد النبوي الشريف<sup>2</sup>.

#### ■ الصاع:

ويستعمل الصاع<sup>3</sup> لكيل الحبوب ويساوي الصاع الشرعي أربعة أمداد ويختلف من مكان لآخر وحتى في المكان نفسه من زمن لآخر، حيث يذكر العقباني التلمساني صاحب تحفة الناظر وغنية الناظر أن صاعا كان يستعمل قديما في تلمسان يعرف بالتاشفيني عوض بصاع أكبر كان يستعمل في زمنه يعرف بالوهراني ولم يذكر سعته<sup>4</sup>.

#### ■ الوسق:

يساوي ستون صاعا<sup>5</sup> وسعته 365.544 لتر، وسق جمل أي حمل جمل<sup>6</sup>، وقد استخدم في المغرب الاسلامي قبل القرن السادس الهجري من خلال إشارة الدرجيني على أن الوسق استخدم في كيل الحبوب والذرة في العهد المرابطي<sup>7</sup> وهو يعتبر من أكبر المكايل التي استخدمت<sup>8</sup>.

<sup>1</sup>-كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة، مرجع سابق، ص81-82.

<sup>2</sup>-محمّد المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، مرجع سابق ص137.

<sup>3</sup>-محمد بن عبد الله التنسي، مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيّان، تح وتعم محمود آغا بوعياذ، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، الجزائر، 2011 ص134.

<sup>4</sup>-لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص236.

<sup>5</sup>-يحيى بن آدم القرشي، كتاب الخراج، تح حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1987، ص157.

<sup>6</sup>-أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة، مصدر سابق، ص84.

<sup>7</sup>-عبد الكريم بصادق، البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص200.

<sup>8</sup>-محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الاسلامي والأندلس في العصر المريني (610-869هـ/1213-1465م)، دار القلم، الكويت، ط2، 1987، ص296.

### ■ الويبة:

بفتح الواو وسكون الياء وفتح الباء، هي كيل مصري لوزن الحبوب ويبدو أنها كانت مستعملة في جميع أنحاء بلاد المغرب وذكر البكري استعمالها في بغاية وجبل أوراس وأن كيل طعامهم هو الويبة التي تعادل أربعاً وستين مدا نبويا<sup>1</sup>، يرى المجيلدي في كتابه التيسير في أحكام التسعير أنها تعادل 22 مدا نبويا<sup>2</sup> ويوجد نصف الويبة وربع الويبة<sup>3</sup>.

### ■ القفيز:

لم يشر المؤرخون إلى قفيز خاص ببلاد المغرب الأوسط يبدو أن قفيزها هو القفيز المعروف في سائر بلاد المغرب، يعتبر، وكان يستعمل لكيل السوائل كالزيت وكذلك الحبوب، واختلف في مقداره بين 192 مدا نبويا و 192 مدا قرويا وأجزؤه هي نصف القفيز وربع القفيز وربع النصف<sup>4</sup>، إذن القفيز يساوي اثني عشر صاعا ويقدر ويقدر كذلك بثمانية وبيات<sup>5</sup>.

### ■ الصفحة:

تساوي اثنا عشر مدا بالحفصي وهو كيل قدره الحفصيون بقدر مد ونصف المد النبوي<sup>6</sup>، وكان يسمى مكيال الوسق بمكيال الصفحة في العصر الموحيدي إلى العصر المريني، والغالب أنه استعمل في كيل القمح وسائر الأطعمة من ثريد وسمن

<sup>1</sup>-عبد العزيز رشيد، زراعة الحبوب في المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط الموحدين، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف لطيفة عميرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص168-169.

<sup>2</sup>-أحمد سعيد المجيلدي (عاش في القرن 17م)، كتاب التيسير في أحكام التسعير، نق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص58.

<sup>3</sup>-بسام كامل شقدان، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ص217.

<sup>4</sup>-جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9 و10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 1992، ص185-186.

<sup>5</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي، مرجع سابق، ص57.

<sup>6</sup>-المرجع نفسه، ص58.

وعسل، وأما صحيفة تنس فكانت تساوي 144 مدا نبويا<sup>1</sup>، وتعادل ثمانية وأربعين قادوسا وكل قادوس كان يقدر بثلاثة أمداد بمد الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>2</sup>. وفي تلمسان كانت تساوي ستين صاعا<sup>3</sup>.

#### ■ البرشالة:

وكانت تستعمل في كيل الحبوب وتزن في تلمسان ثلاثة عشر رطلا أو اثني عشر رطلا ونصف<sup>4</sup>.

#### ■ الرطل:

الرطل يوزن به ويكال ويقدر باثنتي عشر أوقية من أوقية العرب، وكان يقدر في ارشقول وتنس أيام البكري في القرن الخامس الهجري باثنتي وعشرين أوقية، وفي القرن العاشر الهجري قدره حسن الوزان بحوالي 340 غراما<sup>5</sup>.

هذا إضافة إلى مكاييل أخرى عدة كانت منتشرة في جميع أنحاء بلاد المغرب الإسلامي كالقادوس والقدر والمودي والقنطار والإردب والربع والثمن والقلبة والكر والدين<sup>6</sup>.

### 2. المقاييس:

استخدمت ببلاد المغرب الأوسط عدة وحدات لقياس الأطوال حسب المواد والمبيعات كالآثواب والمنسوجات وكذا قياس المسافات، فكانت كالتالي:

<sup>1</sup>- عبد الكريم بصدیق، البيوع والمعاملات بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 191

<sup>2</sup>- موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب الإسلامي نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 1971، ص 75.

<sup>3</sup>- عبد الكريم بصدیق، البيوع والمعاملات بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص 191.

<sup>4</sup>- لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص 237.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه، ص 237.

<sup>6</sup>- للمزيد ينظر: البيوع والمعاملات التجارية بالمغرب الأوسط، بصدیق عبد الكريم، ص 192 ص 196، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، لطيفة بشاري، ص 237.

### ■ الذراع:

وهي المسافة الممتدة من عقدة المرفق إلى اليد<sup>1</sup>، ويسمى الذراع أيضا القالة ويساوي خمسين سنتمترا (50سم)<sup>2</sup>، ويعتبر الذراع من أهم المقاييس في الدولة الزيانية حيث تشير الوثائق الأثرية التي وصلت إلينا إلى الذراع الملكي التي كانت ملتصقة بأحد جدران القيسارية بمدينة تلمسان<sup>3</sup> وقد استخدمت هذه الذراع في تجارة الأقمشة بالدرجة الأولى، وهي عبارة عن خامة صفراء كانت مثبتة على جدار في حانوت أمين التجار منقوش عليها خطوط عربية، حيث كان يرجع إليها في حالة الاختلاف بين التجار والزبائن، ويساوي طول هذه الذراع 47سم، وسميت بالذراع الملكي لأن السلطان أبا تاشفين الأول وهو واضعها قد اعتمد على طول ذراعه، وكتبت عليها العبارة التالية: "الحمد لله والشكر لله هذا قياس آلة الذراع بالقيصرية عمرها الله في شهر ربيع الثاني عام ثمانية وعشرين وسبع مائة"<sup>4</sup>.

### ■ الشبر:

وهو الامتداد بين الخنصر والإبهام حيث تكون اليد مفتوحة ويقدر بحوالي 21.5سم<sup>5</sup>، أو يساوي 0.24م أي 24سم ويقدر بثلاث قبضات أي نصف ذراع<sup>6</sup>.

### ■ الفترة:

وهي المسافة بين السبابة والإبهام عند فتح اليد اليمنى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص60.

<sup>2</sup>-محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، إشراف نقولا زيادة، مؤسسة الفتح للطباعة والنشر، الكويت، ص442.

<sup>3</sup>-الرزقي شرقي، التقييس الرسمي ببلاد المغرب الاسلامي (دراسة أثرية ومقاربات تحليلية لأدواته المتبقية)، دكتوراه في آثار المغرب الاسلامي، إشراف معروف بلحاج، كلية الآداب والعلوم الاسلامية، قسم الآثار، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص88.

<sup>4</sup>-عمر بلوط، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، مرجع سابق، ص83.

<sup>5</sup>-طيف علي حامد خليفة، المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، ط 1، طرابلس، ليبيا، 2003م، ص119.

<sup>6</sup>-روباريرنشفيك، تاريخ أفريقي في العهد الحفصي، مرجع سابق، ج2، ص263.

### ■ القبضة:

يبلغ طولها 0.08 مترا وتساوي أربعة أصابع وسدس الذراع<sup>2</sup>.

### ■ القامة:

وهي قامة الإنسان، وهي تعادل تقريبا المسافة الفاصلة بين طرفي اليدين الممدودتين وتساوي تقريبا ما بين 1.65 و 1.70 مترا أي سبعة أشبار<sup>3</sup>.

### 3. الموازين:

لجأ التجار في بلاد المغرب الاسلامي إلى استعمال الموازين عند تعذر الكيل<sup>4</sup>، ومن بين الموازين التي استخدمت في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني:

### ■ المثقال:

يعتبر المثقال أقدم وحدة للوزن عند العرب وهو يطابق السوليدوس (Solidus) الروماني الذي استعمله الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان قبل عملية الإصلاح النقدي<sup>5</sup>، وهو يعادل وزن اثنين وسبعين حبة شعير من الحجم المتوسط، والمثقال يساوي حوالي أربعة غرامات من الذهب<sup>6</sup>، يقول ابن خلدون في المقدمة: "...ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير... وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>- طيف علي حامد خليفة، المراكز التجارية الليبية، مرجع سابق، ص 119.

<sup>2</sup>- روبريرنشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، مرجع سابق، ج 2، ص 263.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ج 2، ص 236.

<sup>4</sup>- محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الاسلامي والأندلس، مرجع سابق، ص 296.

<sup>5</sup>- لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص 233.

<sup>6</sup>- طيف علي حامد خليفة، المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط، مرجع سابق، ص 117.

<sup>7</sup>- ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 251.

### ■ الأوقية:

تزن الأوقية سبعة مثاقيل أي حوالي 29.75 غرام<sup>1</sup>، وقد استعملها المغاربة في أوزانهم ويظهر أن مقدارها اختلف من مكان لآخر حيث تظهر لنا بعض الدراسات أن مقدارها يساوي 37.776 غ<sup>2</sup>.

### ■ الرطل:

ميزان الرطل يساوي عشر أوقيات<sup>3</sup>، ويبلغ في عهد الدولة الزيانية ستة عشر أوقية أي 5.4 غرام<sup>4</sup>، ويختلف الرطل وزن من منطقة لأخرى فنجد رطل تنس ورطل تيهرت ويختلف أيضا حسب المادة التي توزن به كرطل اللحم ورطل الفلفل وغيرها من المواد<sup>5</sup>.

### ■ الدرهم:

وزن الدرهم الشرعي هو ما يساوي عشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، ويفصل ابن خلدون فيقول: "والأوقية منه أربعين درهما وهو على هذا سبعة أعشار الدينار"<sup>6</sup> أي أنه يتراوح عادة ما بين 50 و 60 حبة شعير ويقدرونه بست دوانق (الدانق سدس الدرهم) قيمة الواحد منها ما بين 08 إلى 10 حبات شعير ويتراوح وزنه ما بين 1.49 غرام و 1.5 غرام، واستعمله الزيانيون لوزن الأشياء الخفيفة كالفضة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>-لطيفة بشاري، التجارة الخارجية بتلمسان، مرجع سابق، ص 235.

<sup>2</sup>-فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 144.

<sup>3</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الاسلامي، مرجع سابق، ص 59.

<sup>4</sup>-الفلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج 5، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، (د ت)، ص 111.

<sup>5</sup>-بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص 201.

<sup>6</sup>-ابن خلدون المقدمة، مصدر سابق، ص 251.

<sup>7</sup>-لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، مرجع سابق، ص 234.

### ■ القيراط:

أصله قراط-بتضعيف الراء-ويقدر بنصف دانق وقيمتة عشر الدينار في أكثر البلاد الإسلامية أو نصف الدرهم ويزن 0.75 غرام ويتكون من أربع أو خمس حبات شعير.<sup>1</sup>

### ■ القنطار:

مقداره الشرعي هو مائة رطل أي حوالي 50.8 كلغ<sup>2</sup> أو 50.4 كلغ<sup>3</sup>، واستعمل واستعمل القنطار في وزن المسائل العينية والسوائل، واختلف مقداره من منطقة لأخرى ففي بجاية كان قنطار الكتان يقدر ب 150 رطلاً أي 75.6 كلغ<sup>4</sup> وفي تيهرت كان قنطار الزيت يساوي قنطارين إلا الثلث أي ما يعادل 82 كلغ<sup>5</sup>.

إن اختلاف الموازين والمكاييل دفع الفقهاء إلى التدخل عدة مرات إلى إصدار عدة فتاوى تطالب السلطان بضرورة مراقبة الأسواق، حيث سئل الفقيه الشيخ أبو زكرياء يحيى بن عمر الأندلسي عن ذلك فقال: "...فلا ينبغي لحواضر المسلمين أن تكون أسواقهم بهذه المنزلة التي وصفت، فإن كان لهم وال فليترك الله ربه فيما استرعاه الله، وليحطهم في مكاييلهم وموازينهم وقناطرهم وأرطالهم وأوقيتهم كلها حتى تكون معروفة، ويكون أصل ما توضع عليه أرطالهم على الأواقي التي أوجب النبي صلى الله عليه وسلم زكاة العين من الذهب والفضة"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>-الهرج نفسه، ص235.

<sup>2</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص59.

<sup>3</sup>-خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص35.

<sup>4</sup>-روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الخفصي، مرجع سابق، ج2، ص261.

<sup>5</sup>-عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات، مرجع سابق، ص205.

<sup>6</sup>-يحيى بن عمر الأندلسي (ت 289هـ/901م)، أحكام السوق، تح محمود مكي، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، القاهرة، مصر، 2004، ص46-47.

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا مدى التعدد والتنوع في أدوات الكيل والقيس والوزن في كامل أنحاء بلاد المغرب الاسلامي عموما والمغرب الأوسط خصوصا، وكذا وحدة هذه الأدوات في غالب المناطق رغم اختلافها في التسميات والمقادير، رغم اختلاف الفقهاء في ضبطها في الكثير من الأحيان من خلال اجتهاداتهم الفقهية، وكانت تعتبر الأسواق بما فيها القيسريات والفنادق أكثر الفضاءات ممارسة للعمليات التجارية.

## المبحث الثالث: نظام الأسعار.

اختلفت الأسعار في بلاد المغرب الأوسط من منطقة لأخرى وذلك حسب المواد المعروضة للبيع من حيث قيمتها وكثرتها أو قلتها في الأسواق.

فما مفهوم الأسعار؟ وما مدى تأثيرها من خلال العوامل المحيطة بعمليات البيع والشراء؟ وكيف كان نظام التسعير قائما؟

## 1. مفهوم الأسعار:

السعر هو القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة والتي يتم التعبير عنها في شكل نقدي، فالمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة أو خدمة معينة يعبر عنها في شكل قيمة معينة يتم ترجمتها في شكل سعر معين يدفعه المستهلك ثمنا لهذه المنفعة، وبالتالي السعر المدفوع لا يعكس فقط المكونات المادية للسلعة ولكن يمكن أن يشمل أيضا العديد من النواحي مثل شهرة المنتج، مجموع الخدمات المقدمة والمرتبطة ببيع السلعة أو الخدمة<sup>1</sup>.

فالسعر هو الوجه العملي الملموس للقيمة في النظام الاقتصادي الذي يقوم على السوق أو التبادل النقدي وهو ليس ثابتا بل يتأثر بعدة عوامل طبيعية وبشرية<sup>2</sup>.

ويعتبر السعر الأداة التي تستخدم في البيع والشراء أو ما يعبر عنه بالتبادل أي أن الأسعار هي وسيلة للتعبير عن قيمة السلع والبضائع عند تداولها بين الناس حيث اعتبر بن خلدون أن السعر تعبير نقدي عن قيمة السلعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -بحث حول التسعير قام به الطالب ياسين قاسي، ماجستير، جامعة البليدة، 2003.

<sup>2</sup> -فاطمة بلهوارى، النكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص132.

<sup>3</sup> -داودي الطيب، نظرية الأسعار عند ابن خلدون، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، جوان 2002، ص163.

وهناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة كفاءة السلعة وأهميتها أو مقدار الجهد المبذول لإنتاجه أو حالة السوق من خلال العرض والطلب<sup>1</sup>.

ويقول ابن خلدون في المقدمة: "...وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأمصار التي علاج الفلح فيها ومؤننته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح"<sup>2</sup>.

أي أن السعر هو الوسيط النقدي وعلاقته بالقيمة وثيقة فهو مقياس نقدي للقيمة، ولكن تقلباته من حين لآخر وتأثره بعوامل مختلفة جعله مقياسا غير موثوق لما يعتريه من تقلبات تعكس قيمة السلعة لذا يجب أن يعبر حقيقة عن قيمة السلعة<sup>3</sup>.

لذلك إذا تتبعنا حركة الأسعار سنجد أن المعلومات حولها شحيحة ونادرة لأن المؤرخين خاصة الرحالة منهم سجلوا ملاحظاتهم عن حالات الرخص أو الخلاء في الأسواق بعبارات إنشائية ولم يقدموا لنا قوائم عن أسعار المواد الاستهلاكية ماعدا بعض الإشارات عنها حيث يورد المدجن في أنساب الأخبار أن سبعة أرطال من سميد القمح ببجاية في النصف الثاني من القرن 14هـ/14م كان بجديد والجديد هو عملة من النحاس<sup>4</sup>.

## 2. العوامل المؤثرة في الأسعار:

تخضع أسعار كل السلع الموجودة في الأسواق بغرض التبادل إلى تغيرات بالارتفاع أو الانخفاض وذلك تبعا للتقلبات السائدة في أسواق هذه السلع والعوامل التي تخضع لها، كعرض السلعة والطلب عليها، وقرب مناطق الإنتاج من الأسواق،

<sup>1</sup>-خالد بلعربي، مرجع سابق، ص248.

<sup>2</sup>-ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص363.

<sup>3</sup>-داودي الطيب، نظرية الأسعار عند ابن خلدون، مرجع سابق، ص163.

<sup>4</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص67.

والاضطرابات السياسية التي كانت تعرفها بلاد المغرب الإسلامي، كما تتأثر الأسعار بقيمة الضرائب والمكوس المفروضة عليها، هذا إضافة إلى المجاعات والكوارث الطبيعية التي شهدتها المنطقة.

#### ■ العرض والطلب على السلع:

فعندما يكثر الطلب على السلعة الموجودة في الأسواق بكميات ثابتة يميل سعرها للارتفاع وعندما تكثر السلعة ويثبت الطلب عليها تنخفض أسعارها<sup>1</sup>، حيث يقول ابن خلدون: "...وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها، فإنها لا تعم فيها البلوى، ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم، ثم إن المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها، كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها على الحاجات الضرورية قصورا بالغا ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدهم أهل الأغراض، ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم، فيقع الغلاء كما تراه"<sup>2</sup>.

ويربط أيضا ابن خلدون الغلاء والرخص في أسعار المواد بكثرة الساكنة في المصر واتساعه فيقول: "فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه، وغلت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه وما يتبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس"<sup>3</sup>.

من المؤسف أن المصادر لا تمدنا بمعلومات دقيقة حول الأسعار في الأوقات العادية يا في زمن السلم بالنسبة لحواضر المغرب الأوسط (بجاية وتلمسان) أو في

<sup>1</sup>-داودي الطيب، نظرية الأسعار عند ابن خلدون، مرجع سابق، ص165.

<sup>2</sup>-ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص345.

<sup>3</sup>-المصدر نفسه، ص344.

المدن والقرى المحيطة بهما بل تفضل الحديث عن قيمتها في زمن الغلاء أو الرخاء المفرط<sup>1</sup>.

ويذكر بن خلدون أن الأسعار ببلاد البربر تتميز بالرخص مقارنة بالأندلس فيقول: "ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاة منابثهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة في الفلح مع كثرته وعمومه، فصار ذلك سببا في رخص الأقوات ببلدهم"<sup>2</sup>.

#### ■ قرب مناطق الإنتاج من الأسواق:

فكلما كانت مناطق الانتاج قريبة من الأسواق كلما ساهم ذلك في انخفاض الأسعار، حيث يؤكد ذلك ابن خلدون بقوله: " أن السلطان والدولة سوق للعالم، فالبضائع كلها موجودة في السوق وما قرب منه، وإذا بعدت عن السوق افتقدت البضائع جملة"<sup>3</sup>.

فالمصاريف الطارئة والزيادات بسبب الشحن والنقل تزيد من رفع سعر السلعة حيث أشارت إحدى الوثائق إلى رسالة تضمنت معطيات تكاليف النقل والشحن التي بلغت ستة دنانير من الإسكندرية إلى ألمرية، وقد يكون بدفع قسط من تكاليف النقل والباقي بعد وصول السلعة<sup>4</sup>، حيث يذكر كاتب الرسالة: "...وقد حملت الصوف على ظهر المركب...إجمالي تكاليف الشحن 06 دنانير، دفعت منها 03 دنانير وسوف يدفع الباقي في ألمرية بعد الوصول بالسلامة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> -سمية مزدور، المجاعات والأوبئة بالمغرب الأوسط ( 588-927هـ/12-15م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف محمد الأمين بلغيث، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص42.

<sup>2</sup> -ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص346.

<sup>3</sup> -المصدر نفسه، ص350.

<sup>4</sup> -عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص416.

<sup>5</sup> -محمد أمين توفيق الطيبي، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1997، ص148-

### ■ الاضطرابات السياسية:

حيث أثرت الاضطرابات السياسية التي عاشتها بلاد المغرب الإسلامي عموماً وبخاصة المغرب الأوسط على ارتفاع الأسعار تأثيراً كبيراً، ومثال ذلك الحصار الذي عرفته مدينة تلمسان من طرف المرينيين والذي دام ثماني سنوات وثلاثة أشهر وخمسة أيام (1299م-1307م)، حيث يتحدث يحي بن خلدون عن بشاعة هذا الحصار مشيراً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية فيقول: "فكانت مدة هذا الحصار الأكبر والخطب الشديد ثماني سنين وثلاثة أشهر وخمسة أيام وبلغ فيها عدد موتى أهل تلمسان قتلاً وجوعاً زهاء مائة ألف وعشرين ألف وثمان صاع قمحهم إلى دينارين وربيع الدينار وصاع شعيرهم إلى نصف ذلك"<sup>1</sup>.

ويذكر النويري في نهاية الأرب في معرض حديثه عن دخول الموحدين إلى تلمسان أن أكثر البلد قد قتلوا ومن لم يقتل بيع بأبخس الأثمان<sup>2</sup>.

### ■ المجاعات والكوارث الطبيعية:

تعتبر ظاهرة الجوع التي تعددت أسبابها من أهم الأزمات التي شهدتها بلاد المغرب الأوسط في الفترة الوسيطية بالرغم من أن عملية تأمين الغذاء كانت الشغل الشاغل لهذا المجتمع كغيره من المجتمعات الأخرى، ومن بين أهم المجاعات التي عصفت بالمنطقة وسكانها تلك التي ضربت بجاية سنة 1192م وسنة 1213م، وتلمسان سنة 1289م وما بين سنتي 1298م إلى سنة 1307م أي زمن الحصار المريني، وأشدّها على الإطلاق تلك المجاعة التي ضربت كامل بلاد المغرب الأوسط خلال سنة 1374م وما بعدها من القرون<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبدالوادر، تح، عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، ج1، ص125.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات، مرجع سابق، ص418.

<sup>3</sup> - سمية مزور، الأوبئة والمجاعات بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص128-129-130.

وكان للكوارث الطبيعية كسوء الأحوال الجوية من سيول وثلوج واجتياح الجراد للمحاصيل التجارية دور كبير في ارتفاع أسعار المواد التموينية<sup>1</sup>.

ولا يقتصر الأمر على هذه العوامل فقط بل هناك عوامل أخرى أثرت على الأسعار في المدن خاصة كالضرائب والمكوس المفروضة على السلع المختلفة، وكذا اتساع النسيج العمراني، وفي مرحلة متأخرة الهجرات الأندلسية التي عرفتها منطقة بلاد المغرب<sup>2</sup>.

### 3. نظام التسعير:

تسعير الشيء في اللغة: يعني أن يجعل له سعر معلوم ينتهي إليه، أي ثمن محدد لا يتجاوزه، من السعر وهو ما تقف عليه السلع من الأثمان فلا يزداد عليه.

أما في الاصطلاح الفقهي فالمراد به أن يقوم ولي الأمر بتحديد أسعار الحاجات سواء كانت أعيانا أو منافع، وإجبار أربابها على بيعها بالسعر المحدد<sup>3</sup>. ويقول المجيلدي أن التسعير هو تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرا للمبيع المعلوم بدرهم معلوم<sup>4</sup>.

مسألة التسعير فيها الفقهاء فمنهم من يفتي بمنعه ومنهم من يرى بجوازه بشروط وقد جاء في كتاب أحكام السوق للمجيلدي عن مسألة تبيان القيمة التي تقام على أهل الأسواق، فكان جوابه ما يلي: "... وأما قولك أن نكتب إليكم بأمر القيمة التي تقام على الجزارين والبقالين وأهل الأسواق مما يحتاج إليه العامة إن كانت جائزة أو ليست بجائزة، وزعمت أن الناس إذا تركوا من غير قيمة أهلكوا

<sup>1</sup> -محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> -عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات، مرجع سابق، ص 417.

<sup>3</sup> -نزیه حماد، معجم المصطلحات المالية، مرجع سابق، ص 136.

<sup>4</sup> -المجيلدي، التيسير في أحكام التسعير، مصدر سابق، ص 41.

العامة...قال مالك لما خير التسعير على الناس: ومن حط من سعر الناس أقيم (طرد)، وقال (مالك) في سماع أشهب: إن قال صاحب السوق بيعوا على ثلث رطل من الضأن ونصف رطل من الإبل ما أرى به بأساً، وإذا سعر عليهم يكون فيه ربح يقوم لهم في غير اشتطاط<sup>1</sup>.

وقد وضع الفقهاء ومن بينهم العقباني صاحب كتاب تحفة الناظر جملة من الشروط كأن يكون صاحب السوق عدلاً، وأن يسأل التجار عن ثمن الشراء وكل المصاريف المتعلقة بالسلعة، فإن رأى أنهم زادوا كثيراً في قيمتها يتوجب عليه تسعيرها دون إلحاق الضرر بهم، فجاء في كتابه: "...وأن على صاحب السوق الموكل على مصلحته أن يعرف بما يشترون فيجعل لهم من الربح ما يشبه وينهاهم أن يزدوا على ذلك ويتفقد السوق أبداً فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعل لهم كيفما تقلب السعر من زيادة أو نقصان فمن خالف أمره عاقبه بما يراه من الأدب وبالإخراج من السوق"<sup>2</sup>.

وقد أوضح بعض الفقهاء السلع التي يمكن تسعيرها كاللحم والزبيب والطعام والسمن والعسل والفاكهة، غير أنه منع التسعير على أصحاب الحرف والصنائع كالحدادين بسبب نوعية سلعهم المعروضة<sup>3</sup>.

وكذلك أجمع الفقهاء على منع التسعير في القمح والحبوب حيث يقول العقباني: "والصواب الإطلاق في الحبوب وغيرها"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-المصدر نفسه، ص48-49-50.

<sup>2</sup>-العقباني أبي عبد الله محمد (ت1467م)، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح علي الشنوفي، Extrait Tome 19, 1967، du Bulletin d'études Orientales de l'Institut Français de Damas، ص132.

<sup>3</sup>-المجبلدي، التيسير في أحكام التسعير، مصدر سابق، ص51.

<sup>4</sup>-العقباني، تحفة الناظر، مصدر سابق، ص134.

ويضيف العقباني في تبيان حقيقة التسعير قائلاً: "...ويأمر (القاضي) بتسعير الخبز والطعام ويحصل لهم من الربح بقدر ما يرى... ويمنع التسعير في مائعات الأدم وشبهها"<sup>1</sup>.

ويضيف أيضاً في معرض حديثه عن صاحب السوق العدل: "فينبغي للعدل إذا أراد أن يسعر شيئاً من ذلك أن يجمع وجوه سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فإن رأى شططا نازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به ثم يتعاهدهم فمن حط من ذلك قيل له إما بعت بسعر الناس وإلا رفعت"<sup>2</sup>.

وقد أورد العقباني نصاً آخر يبين في فيه ضرورة التسعير إذا اختلفت الجودة في السلع المعروضة حتى ولو اتفق أهل السوق على سعر واحد فيقول: "إذا كان سعر أهل السوق متحداً غير متفاوت فقام واحد منهم ببيع بأعلى مما يبيع به الباقون، فإن كان لجودة ما لديه دونهم لم يمنع، وإن لم تكن له جودة عما بأيديهم منع فإن حط عن سعرهم وباع بأرخص مما يبيعون به ترك وبيعه ولم يؤمر الباقي باللاحاق به"<sup>3</sup>.

من خلال ما جاء في هذا الفصل تتضح لنا الصورة حول مدى اهتمام السلاطين الزيانيين منذ إنشاء دولتهم على الشعور بالاستقلال التام عن الدولة الموحدية وعن الدويلات المجاورة لهم المرينية والحفصية، وقد تجلّى ذلك في أسواقهم من خلال عدة مظاهر تمثلت أساساً في سك العملة وذلك بإنشاء دور للضرب، ومحاولتهم وضع نظام مصرفي أدى في غالب الأحيان إلى تدخل الفقهاء مطالبين

<sup>1</sup>-المصدر نفسه، ص133.

<sup>2</sup>-نفسه، ص134.

<sup>3</sup>-العقباني، تحفة الناظر، مصدر سابق، ص136.

الدولة بالإشراف عليه لمنع التزيف في النقود، وقد تنوعت واختلفت أدوات الكيل والقيس والوزن مما جعل الفقهاء يطالبون إلى ضرورة توحيدها، هذا وقد عرفت أسعار السلع المعروضة للبيع في أسواق المغرب الأوسط تباينا في فترات السلم والاضطراب من جهة، ومن جهة أخرى عرفت عملية تسعير هذه السلع المعروضة اختلافا واضحا وعميقا بين الفقهاء بين مجيز ومانع لعملية التسعير.

## الفصل الثالث:

### النظم التجارية داخل الأسواق في المغرب الأوسط.

- المبحث الأول: نظام الحسبة.

1-تعريف الحسبة.

2-مهام المحتسب وأعوانه.

3-إشراف الدولة على خطة الحسبة.

- المبحث الثاني: نظام الجبايات والمكوس.

1-تعريف الجبايات والمكوس.

2-الضرائب على السلع المختلفة.

3-التهرب الجبائي ونظرة الفقهاء للمكوس.

- المبحث الثالث: نظام الشركات والوكالات.

1-تعريف الشركة والوكالة.

2-الشركات التجارية.

3-الوكالات التجارية.

## المبحث الأول نظام الحسبة:

عرفت أسواق بلاد المغرب الأوسط نظام الحسبة منذ نشأتها حيث انتشر المحتسبون الذين كانت تعينهم الدولة للإشراف على عمل الأسواق وتوسع نشاط اختصاصهم بمرور الزمن.

فالمقصود بالحسبة؟ ومن هم أعوان المحتسب؟ وكيف كان إشراف الدولة على خطة الحسبة داخل الأسواق؟

## 1. تعريف الحسبة:

أ. لغة:

جاء في لسان العرب مصدر الفعل حسب، في أسماء الله تعالى الحسيب، وهو الكافي، فعيل بمعنى مفعول، من أحسبني الشيء إذا كفاني.

والحسبة مصدر احتسابك الأجر على الله، تقول فعلته حسبة، والإسم الحسبة بالكسر وهو الأجر.

واحتسب فلان على فلان أنكر عليه قبيح عمله، وقد سمت العرب حسيبا وحُسيبا<sup>1</sup>.

والحسبة من الاحتساب أي حسن التدبير في الأمر، كما تعني طلب الأجر والثواب من الله تعالى، وتعني الإنكار والإحتجاج<sup>2</sup>.

وقد يراد بها القصد والعد، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "احتسبوا أعمالكم، فإن من احتسب عمله كتب له أجر عمله وأجر حسبه"، وترد بمعنى حسن التدبير ومن ذلك قولنا فلان حسن الحسبة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج1، ص310-314-317.

<sup>2</sup>-أحمد صبحي منصور، الحسبة دراسة أصولية تاريخية، مركز المحروسة، ط1، مصر، 1995، ص7.

## ب. اصطلاحا:

يعرفها ابن خلدون في المقدمة بقوله: "أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين"<sup>2</sup>

كانت تطلق الحسبة على حسابات الدولة وعلى دار المحاسبة والمواريث وعلى ديوان مراقبة الموازين والمكايل، ثم خصصت لشرطة الأسواق والآداب، أي أنها نظام للرقابة على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تجعلها في إطار قواعد الشرع الاسلامي<sup>3</sup>.

وهي أن يتطوع أحد المسلمين بالتدخل في حياة الآخرين إذا فعلوا جرما في حق الله تعالى او في حق عباده<sup>4</sup>.

والأصول التاريخية للحسبة تعود إلى اليونان حيث عرفت المدن اليونانية في الشرق الأدنى التي كانت تحت سيطرتهم باسم أغورانوموس (Agoranomos)، ويقصد بها صاحب السوق الذي كانت وظيفته ممارسة الرقابة على المكايل والموازين ومدى سلامتها وكذا سلامة السلع المعروضة، وقد احتفظ الرومان والبيزنطيون بهذه الوظيفة وطوروها<sup>5</sup>.

والحسبة كنظام إداري هي مؤسسة تضبط نظام عمل الأسواق وتفصل في المنازعات التي تحدث بين الزبائن وأرباب المهن، وبما أن الحسبة وظيفة دينية فقد ضببطت وفق قواعد شرعية<sup>6</sup>، وبذلك هي منظمة مهنية للرقابة تابعة للدولة<sup>1</sup>، وهناك من يعتبر

<sup>1</sup>-موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص20.

<sup>2</sup>-ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص219.

<sup>3</sup>-موسى لقبال، الحسبة المذهبية، مرجع سابق، ص20-21.

<sup>4</sup>-أحمد صبحي منصور، الحسبة دراسة أصولية تاريخية، مرجع سابق، ص9.

<sup>5</sup>-نقولا زيادة، الحسبة والمحتسب، مرجع سابق، ص30.

<sup>6</sup>-فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص91-92.

الحسبة من مناحي القضاء فالماوردي مثلاً يذكر أنها واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم فالمحتسب يخضع لإشراف القاضي<sup>2</sup>، ويقول ابن خلدون: "...فوضعها في ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء، وقد كانت في كثير من الدول الإسلامية مثل العبيديين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس داخلة في عموم ولاية القاضي يولي فيها باختياره... ثم اندرجت في وظائف الملك وأفردت بالولاية"<sup>3</sup> وهذا يعني أنها في البداية كانت خاضعة لسلطة القاضي وبعد اتساع رقعة الدول الإسلامية أصبحت ولاية أي جهازاً قائماً بذاته.

وللحسبة أربعة أركان هي: المحتسب، والمحتسب عليه، والمحتسب فيه، ونفس الاحتساب، ولكل ركن من هذه الأركان شروط معتبرة ذكرها الماوردي والغزالي، وقد اعتمد عليهما كل من كتب عن الحسبة من المتأخرين بعدهما<sup>4</sup>.

وقد بقيت وظيفة الحسبة قائمة بعد تفكك دولة الموحدين في القرن الثالث عشر وقيام الدول الثلاث على أنقاضها، ولم يصلنا من مؤلفات هذا العصر سوى كتاب "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر" لصاحبه محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني قاضي الجماعة بتلمسان<sup>5</sup>.

## 2. مهام المحتسب وأعوانه:

كان المحتسب يعرف بصاحب السوق نظراً لأن أكثر نشاطه ينحصر في الأسواق والأماكن العامة، وهو قاض إداري يحكم في دائرة اختصاصه وقد ينوب عن القاضي

<sup>1</sup>- محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup>- ج.ف.ب. هويكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، نقله عن الانجليزية أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص 227-228.

<sup>3</sup>- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص 219.

<sup>4</sup>- موسى لقبال، الحسبة المذهبية، مرجع سابق، ص 21.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه، ص 52.

في مباشرة الأحكام عند الضرورة<sup>1</sup>، وهو في المقام الأول شخصية دينية والتزاماته الأساسية هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أي الحث على الخير والنهي عن الشر، فكان يسير في الأسواق ويتعقب اللصوص في الموانئ ويراقب عمل الصيارفة، رغم أن المحتسب ليس قاضيا إلا أنه بإمكانه إجراء التحقيقات<sup>2</sup>.

فقد حرص سلاطين بني زيان على تعيين المحتسبين على الأسواق يقومون بشؤونها، حيث عمل المحتسب على مراقبة السلع المعروضة في الأسواق ومدى سلامتها، ومنع الغش أو التدليس في السعة أو الثمن وكذلك التصدي للبيع الفاسد<sup>3</sup>.

ومهمة المحتسب حماية المجتمع من الظواهر السلبية ومكافحة الآفات الاجتماعية حسب المبادئ العامة للإسلام، ويساعده أعوان ومساعدون يقلون أو يكثرون حسب الحاجة وما يتطلبه السوق بشكل عام<sup>4</sup>.

ويشترط في المحتسب أن يكون فقيها عالما بأحكام الشريعة، مكلفا، متعففا عن أموال الناس، وعن قبول الهدايا من أرباب الحرف، لينا في غير تراخ، شديدا في غير عنف<sup>5</sup>.

ويبين لنا السقطي المالقي الأندلسي بعض شروط المحتسب بقوله: "ويجب أن يكون متولي النظر في الحسبة فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس عالي الهمة معلوم العدالة ذا أنات وحلم وتيقظ وفهم عارفا بجزئيات الأمور وسياسات الجمهور لا

<sup>1</sup>-نفسه، ص35.

<sup>2</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص88.

<sup>3</sup>-خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص33.

<sup>4</sup>-عبدالعزیز فيلالی، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ح1، ص227.

<sup>5</sup>-موسی لقبال، الحسبة المذهبية، مرجع سابق، ص27.

يستغفره طمع ولا تلحقه هودة ولا تأخذه في الله لومة لائم" <sup>1</sup>. وهناك شروط أخرى يجب توفرها في المحتسب ذكرها الفقهاء وتشددوا فيها <sup>2</sup>.

وكان المحتسب يتجول على دابته محاطاً بأعوانه يحمل معه ميزانه الذي يزن به البضائع التي يشك في وزنها، وإذا ارتاب في دكان أو مصنع يبعث إليه صبياً أو جارية للشراء منه ثم يختبر المشتري فإذا وجد به غشا تعرض لصاحبه بالعقوبة <sup>3</sup>، ويفحص المكايل والموازين <sup>4</sup> ويمنع الحمالين على ظهر السفن من الإكثار في الحمل <sup>5</sup> والبهائم لمراعاة الترفق والتوسط في قدر المحمول <sup>6</sup>، وكذلك إجبار أصحاب الحرف المستفزة كالدباغة على عدم نشر الجلود والمواد الملونة على الطريق <sup>7</sup>.

وفي مدينة تلمسان كان الجزار يخلط مع اللحم شيئاً من الكرش أو المصران أو الشحم، واعتاد بعض أصحاب الأفران ألا يتركوا الخبز حتى ينضج ثم يطرحوه في الأسواق، ناهيك عن ظاهرة التزييف في العملة <sup>8</sup>.

وفي هذه الحالات كان يظهر دور المحتسب الرئيسي في التعرض للمخالفين بالعقوبات الجزية بالتوبيخ والزجر أولاً، والإنذار والسجن ثانياً، وبالضرب والتشهير ثالثاً، ثم التكيل والنفي من السوق والبلد رابعاً وهي أقصى درجات العقاب <sup>9</sup>.

<sup>1</sup>-السقطي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي، في آداب الحسبة، تح كولان وليفي بيوفنصال، Librairie Ernest Leroux، 1931، ص05.

<sup>2</sup>-الشيرزي عبدالرحمن بن عبدالله بن نصر (ت590هـ)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح محمد حسن محمد حسن اسماعيل و أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص213-214-215-216.

<sup>3</sup>-عبدالعزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص227.

<sup>4</sup>-مارمول كاريخال، أفريقيا، مصدر سابق، ج2، ص165.

<sup>5</sup>-ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص219.

<sup>6</sup>-العقباني، تحفة الناظر، مصدر سابق، ص69.

<sup>7</sup>-خالد بلعربي، الأسواق بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص33.

<sup>8</sup>-موسى لقبال، الحسبة المذهبية، مرجع سابق، ص55.

<sup>9</sup>-خالد بلعربي، الأسواق بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص33.

وكان المحتسب إذا كلف أحد أعوانه بمهمة قصد المبيعات والمصنوعات لا يكلفه بصفة دائمة بل يقوم باستبداله من حين لآخر لكي لا يحدث بينه وبين التاجر أو الصانع اتفاق<sup>1</sup>، وكثيرا ما كان المحتسب أو أحد أعوانه يتغاضون عن بعض أعمال الغش المنتشرة في أسواق المدينة، ومنها ما ذكره العقباني عن التجاوزات التي يقع فيها أصحاب الأفران ويغض المحتسبون الطرف عنها<sup>2</sup>.

وعلى العموم فإنه من الصعب الإلمام بكل أعمال المحتسب ومراقبته للأسواق، وكذا أسماء أهم المحتسبين الذين تولوا قضاء الحسبة بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني، بسبب انعدام الوثائق والنصوص التي سكتت عن تزويدنا بتفاصيل واضحة ودقيقة عن سير عملية الإحتساب<sup>3</sup>.

ولعل أهم المؤلفات -كما أشرنا من قبل- في باب الحسبة والتي عاصرت الفترة المدروسة يتمثل في تحفة الناظر الذي يبدي صاحبه العقباني أسفا عميقا عن تدهور حال الحسبة في عصره التي تمثلت في فساد ذمم المحتسبة وارتشائهم من بائعي اللحم وأصحاب الأفران<sup>4</sup>.

وهذا لا يعني عدم اهتمام الدولة الزيانية بنظام الحسبة، فقد حظيت هذه الخطة باهتمام السلطان أبي حمو موسى الثاني (1359-1389م) أيما اهتمام، ويظهر ذلك في الوصية التي أوصى بها ابنه أبا تاشفين الثاني (1389-1392م) بضرورة الاعتناء بهذه الخطة من خلال كتابه "واسطة السلوك في سياسة الملوك" بحيث أكد عليه أن يعتني بهذه الخطة وبأصحابها<sup>5</sup>، وكذلك حرص السلطان أبي تاشفين

<sup>1</sup>-عبدالعزیز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص227.

<sup>2</sup>-العقباني، تحفة الناظر، مصدر سابق، 118.

<sup>3</sup>-عبدالعزیز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص228.

<sup>4</sup>-موسى لقبال، الحسبة المذهبية، مرجع سابق، ص54.

<sup>5</sup>-خالد بلعربي، الأسواق بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص34.

الأول (1318-1337م) على وضع مكاييل وموازن نموذجية بأسواق المدينة حتى يلتزم بها التجار في معاملاتهم ويتجلى ذلك في مقياس الذراع الذي كان معلقا في سوق قيصرية تلمسان<sup>1</sup>.

### 3. إشراف الدولة على خطة الحسبة:

من أجل تنظيم الأسواق والحرص على سلامة البيع والشراء فيها، تدخلت الدولة الزيانية لاستئصال بعض ما شاب المعاملات التجارية، كالتجار الذين كانوا يعترضون جلاب السلع من البادية خارج أبواب المدن، فيشترون منهم بأرخس الأثمان ليبيعوها في الأسواق بأثمان مرتفعة<sup>2</sup>، مما كان يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لسكان المدن، لأن هذا النوع من البيوع منهى عنه (بيع تلقى الركبان) لما فيه من مضرة على الجلاب الذين كانوا يجهلون في الغالب الأسعار في السوق وما طرأ عليها من تغيير يحذف حقهم في الربح<sup>3</sup>، كما أنه يسبب الضرر في حق المشتريين الذين يشترون السلع الرخيصة في الأصل بأثمان مرتفعة بعكس لو اشتروه على الجلاب مباشرة فيستفيد المشتري والجالب على حد سواء<sup>4</sup>.

وقد عملت الدولة على تنظيم عمليات البيع والشراء في الأسواق والحرص على سيرها سيرا حسنا فتصدت لعمليات الاحتكار التي كان يقوم بها بعض التجار، حيث يعمدون إلى إخفاء السلعة والبضائع بتخزينها حتى تفقد من السوق فيرتفع سعرها، خاصة في الأوقات العصيبة كالجفاف والمجاعات التي ضربت بلاد المغرب الأوسط، وكذلك في أوقات الأزمات السياسية كالحصار الذي فرضه المرينيون على تلمسان عاصمة الدولة الزيانية، ولمواجهة هذا الوضع اتخذ سلاطين بني زيان عدة

<sup>1</sup>- عبدالعزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص229.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ج1، ص228.

<sup>3</sup>-العقباني، تحفة الناظر، مصدر سابق، ص213.

<sup>4</sup>-المصدر نفسه، ص253.

تدابير للحد من آثار هذه الظاهرة السلبية، فأخرجوا المدخرات من الأقوات التي كانت في مخازن الدولة وبيعت في الأسواق بأثمان زهيدة<sup>1</sup>.

وهنا كان يظهر أيضا دور صاحب السوق (المحتسب) بأن يأمر بإخراج الأقوات والأطعمة المختزنة في الدور والفنادق وإنزالها إلى الأسواق مع مراعاة الأضرار التي تتسبب لأهل البوادي الجالبيين للأقوات بالمدن لعدم بيعه بأثمان رخيصة أو زيادة تكاليف الإقامة وقلة الزاد فيزيد المحتسب في سعر البيع ثمنا أو نصف ثمن<sup>2</sup>.

ويورد العقباني نصا مهما عن ظاهرة الاحتكار والأضرار الناجمة عنه بقوله: "ومن أراد في الغلاء أن يشتري عولة سنة لم يمكن من ذلك، ومن نقل من داره بمنزله طعاما فعرض عرضه لبيعه لحاجته لثمنه فاشتراه الطحانون على الصفة ليكتالوه من داره وينقلوه لحوانيتهم فلا يمكن البائع من بيعه في داره وليبلغه لسوق المسلمين، ويمنع الحناتون من شرائه في الدور في غلاء السعر ومضرة الأسواق، ولتكن لهم حوانيت في السوق لبيع فيها ولو رخص السعر ولم يضر بالسوق خلي بين الناس والشراء ويدخرون ويشترون من الفنادق والدور حيث أحبوا ولو جهل رجل فحط في السوق طعامه ولا يعرف باختزان وإنما أتى بطعامه ليأكله فإذا صح خلي بينه وبين طعامه وينقله لداره"<sup>3</sup>.

ولم تهمل الدولة توفير الأمن داخل الأسواق حيث تجلى ذلك في اتخاذهم الشرطة وسيلة لحفظ الأمن والنظام والآداب العامة، وقطع دابر اللصوص داخل الأسواق حيث كان همها الكبير ففرضوا أقصى العقوبات على السارقين كالسجن والجلد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- يحيى بن خلدون، بغية الرواد، نشر ليفي بروفنسال، مطبعة فونتانة، الجزائر، 1910، ص326.

<sup>2</sup>- العقباني، تحفة الناظر، مصدر سابق، ص128.

<sup>3</sup>- المصدر نفسه، ص128.

<sup>4</sup>- خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص34.

ومن ذلك ما أورده الحسن الوزان في ذكره لتلمسان قائلاً: "وفيها خمسة أبواب واسعة جدا مصاربعها مصفحة بالحديد وقد أقيمت في جوفها حجيرات يقيم فيها موظفون وحراس ومكاسون"<sup>1</sup>، ويتحدث أيضاً عن عملية الحراسة ليلاً بقوله: "ولذلك يقيمون حرساً يقظاً في كل ليلة لأن فقرهم لا يسمح لهم أن يستأجروا جنوداً"<sup>2</sup>.

وبسبب هذا الإهتمام الزائد من طرف الدولة عرفت أسواق الدولة الزيانية فترات من الازدهار والانتعاش الاقتصادي خاصة في زمن الإستقرار والسلم، حيث شجع ذلك العديد من الفقهاء والعلماء وحتى الطلبة منهم على الإشتغال بحرفة التجارة إلى جانب نشاطهم العلمي داخل محلاتهم ودكاكينهم بسوق القيسارية بتلمسان<sup>3</sup>، وكذا المحلات المحاذية للمسجد الجامع التي صارت في نفس الوقت مجمعا للفقهاء<sup>4</sup>، فظهر العديد من العلماء التجار أمثال بنو مرزوق الذين كانوا يحترفون العلم والتجارة في دكاكين لهم بالقيسارية ودرب مرسى الطلبة بتلمسان<sup>5</sup>، وكان الجد لأم ابن مرزوق أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن النجار قد احترف "بإقامة عمل الحاكة من الصوف الرفيع التي كانت تختص به واختص هو بذلك فكانت له تربيعات بموضعه من درب شاكر، وكان أكثر هذا الدرب له ولعماله ولخدمته"<sup>6</sup> وقد وصفهم الوزان بقوله: "فالتجار أناس منصفون مخلصون جداً أمناء في تجارتهم يحرصون على أن تكون مدينتهم مزودة بالمؤن على أحسن وجه أهم أسفارهم التجارية وهو الذي يقومون به إلى بلاد السودان وهم وافروا الغنى أملاكاً ونقوداً"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> -الحسن الوزان، وصف أفريقيا، مصدر سابق، ج2، ص20.

<sup>2</sup> -المصدر نفسه، ج2، ص15.

<sup>3</sup> -خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص34.

<sup>4</sup> -المرجع نفسه، ص34.

<sup>5</sup> -عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص218.

<sup>6</sup> -أبو عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني (ت781هـ)، المناقب المرزوقية، مصدر سابق، ص188-189.

<sup>7</sup> -الحسن الوزان، وصف أفريقيا، مصدر سابق، ج2، ص21.

والحديث عن إشراف الدولة على الأسواق يقودنا للحديث عن دور الشرطة، فلقد قلد بنو زيان هذه الوظيفة التي ورثوها عن أسلافهم الموحدين لشخص واحد هو الفقيه العالم أبو العباس أحمد المعروف بابن الفحام، وقد اهتم أبو حمو الثاني بها في وصيته لابنه حيث قلدها لموسى بن يخلف الذي كان عينا له وعليه حين توطأ مع ولي العهد أبي تاشفين الثاني على قتل المؤرخ يحيى بن خلدون<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: نظام الجبايات والمكوس:

عرفت أسواق بلاد المغرب الأوسط نظام الضرائب مع تطور الدولة الزيانية ومرورها بعدة مراحل، وقد عرفت هذه الضرائب بمسميات مختلفة كالمكوس والجبايات.

فما مفهوم الجبايات والمكوس؟ وكيف كانت هذه الضرائب تفرض على السلع المختلفة؟ وما موقف الفقهاء من المكوس وظاهرة التهرب الجبائي؟

#### 1. تعريف الجبايات والمكوس:

##### أ. تعريف الجباية:

الجباية في اللغة تعني الجمع والتحصيل، يقال جببت المال والزكاة والخراج جباية أي جمعته، ويطلق الجابي على الشخص الذي يجمع الخراج ونحوه، وكذا على من يجمع الماء للإبل.

وفي الاصطلاح الفقهي عرف ابن عابدين الجباية بأنها ما يجبيه السلطان بحق أو بغيره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص234.

<sup>2</sup>- نزيه حماد، معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص162.

**ب. تعريف المكس:**

الميم والكاف والسين تدل على جبي مال وانتقاص من شيء، مكس الشيء نقص، وماكس الرجل مماكسة ومكاسا: شاكسه، والمكس هو الجباية: مكسه يمكسه مكسا، ومكسته أمكسه مكسا، والماكس: العشار، والمكس ما يأخذه العشار، وهو الضريبة التي يأخذها الماكس، وفي حديث جابر قال له: أترى أنما ماكستك لآخذ جملك؟ والماكسة في البيع: انتقاص الثمن واستحطاطه والمنابذة بين المتبايعين<sup>1</sup>.

والمكس يعني الجباية، وقد سميت الدراهم التي كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق في الجاهلية مكسا تسمية بالمصدر، ويعني أيضا الظلم والانتقاص من الشيء، ومنه أطلق الى الدرهم الذي كان يأخذه المتصدق بعد فراغه من الصدقة، ويجمع على مكوس.

وفي الاصطلاح الشرعي غلب استعمال المكس على الضرائب غير الشرعية لأن الماكس يأخذ هذه الضريبة بغير حق وتتفق في غير حق فتدفع لغير مستحق، وعلى ذلك حمل الفقهاء قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة صاحب مكس" - رواه الحاكم -، وقد كان المكس في الدولة العباسية عبارة عن ضريبة تجبى من البضائع المنقولة من منطقة إلى أخرى برا أو نهرا داخل العراق، أو على البضائع المجلوبة من خارج البلاد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ياسر عبد الكريم الحوراني، معجم الألفاظ الاقتصادية في لسان العرب، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2006، ص 245.

<sup>2</sup> - نزيه حماد، معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص 438.

## 2. المكوس على مختلف البضائع:

كانت الضرائب تحتل مكانة مهمة باعتبارها أهم مصدر للإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة لسد حاجاتها من النفقات<sup>1</sup>.

ففي الدولة الزيانية في مرحلتها الأخيرة كان المكس يتم بأبواب الدولة وبما أن تلمسان تقع على مفترق الطرق التجارية الهامة لأنها تتوسط الاتجاهات المعروفة الأساسية أي أنها تراقب الممر التالي الوحيد الرابط بين المغرب الأقصى والدولة الحفصية شرقا كما هي بوابة المغرب ذهابا وإيابا وفي نفس الوقت تراقب طريق الذهب والعاج العابر للصحراء القادم من بلاد السودان، كما تستقبل القوافل التجارية القادمة من موانئ الدولة<sup>2</sup>.

ويمكن تقسيم المكوس والجبايات (الضرائب) في هذه الفترة إلى نوعين: مكوس على التجارة الخارجية، ومكوس على التجارة الداخلية.

### أ. المكوس على التجارة الداخلية:

فأما المكوس على التجارة الخارجية كانت تفرض على الصادرات والواردات بحيث يتكفل مدير الجمرك بجمع هذه الرسوم وتقدر الضريبة عموما ب 10% من قيمة البضاعة المستوردة، وتحدد قيمتها في بعض السلع ب 05%، كما كانت تلغى هذه الضريبة على بعض المنتجات كليا خاصة التي تباع للسلطان مباشرة أو تشتري من قبل الجمارك نيابة عنه، وحتى خلال فترات المجاعة التي عرفت المنطقة كانت تلغى هذه الضرائب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-عبدالكريم بصدیق، المبیوع والمعاملات، مرجع سابق، ص 427.

<sup>2</sup>-مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، مرجع سابق، ج 2، ص 112.

<sup>3</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص 73-74.

## ب. المكوس على التجارة الخارجية:

وأما المكوس على التجارة الداخلية فكانت تفرض على السلع المتداولة بين المدن المختلفة وبين المراكز التجارية وداخل الأسواق<sup>1</sup>، حيث تنوعت المكوس المفروضة على السلع المتداولة بين ضرائب رسمية فرضتها الدولة وضرائب غير رسمية فرضتها القبائل المقيمة في مناطق سير الطرق التجارية<sup>2</sup>.

هذا وقد ارتبطت عملية استخلاص المكوس بالتفتيش على أبواب المدن، حيث يقوم عمال الجباية بتفتيش كل من يدخل المدينة لكشف ما يحمله معه من سلع وتفرض عليه ضريبة تسمى مكس الباب<sup>3</sup>، وبعد تحصيل هذه الضريبة تسلم لصاحبها رخصة للدخول ويقيّد اسمه في سجلات خاصة<sup>4</sup>.

وتواجد المكاسون بالأسواق الذين يستخلصون الضرائب على السلع المعروضة ويستثنى بعض المواد الاستهلاكية من المكوس كالقمح والحبوب والدجاج والأبقار بينما تؤدي الرسوم على الذبائح وكذلك الأصواف<sup>5</sup>، ويذكر ابن مرزوق التلمساني في مسنده الصحيح أن السلطان المريني أبا الحسن لما استولى على تلمسان وأحوازها قد أسقط عن سكانها بعض المكوس والجبائيات بقوله: "ولما استولى على تلمسان وأحوازها أسقط عنهم رضي الله عنه الربع من سائر المغارم وشتى المجابي والملازم، وأسقط ألقابا كانت منكورة جملة فلم يبق لها أثر، منها ما كانت تعم به البلوى من المطالبات في الأبواب من التفتيش الذي لا يحترم فيه الناس أحد...ورفع فيها من

<sup>1</sup>-هويكنز، النظم التجارية، مرجع سابق، ص74.

<sup>2</sup>-فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص127.

<sup>3</sup>-كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة، مرجع سابق، ص84.

<sup>4</sup>-فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص127.

<sup>5</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص76.

المغارم ما كان شائعا خسيسا ويجتمع فيه أموال المغرم كالحطب والبيض والدجاج والتبن وسائر المرافق التي يفتقر إليها القوي والضعيف"<sup>1</sup>.

وقد استفادت الدولة الزيانية كثيرا من فرضها للمكوس على البضائع الداخلة والخارجة، وكما يقرر الحسن الوزان ذلك بقول: "كنت مع أحد كتاب ملك تلمسان جاء لاستلام ضريبة من سفينة جنوية حملت من البضائع ما يمون تلمسان لمدة خمس سنوات، وبلغت قيمة الرسوم على قبضها الملك خمسة عشر ألف مثقال ذهب مسكوكا أراينها الكاتب"<sup>2</sup>، ويتحدث أيضا فيقول: "وكانت المملكة تحقق مردودا يبلغ ثلاثمائة ألف دينار طوال العديد من السنين عندما كانت وهران تابعة لها"<sup>3</sup>.

وقد كانت هذه الجبايات والمكوس ترهق كاهل السكان بفعل الزيادة في الأسعار التي كان يعتمد عليها التجار المسلمون، أما التجار اليهود فكانوا يدفعون الضريبة الواجبة عليهم مطمئنين لأنهم كانوا يحققون أرباحا كبيرة بسبب معاملاتهم الربوية"<sup>4</sup>.

ويرى ابن خلدون أن المكوس نوع جديد من الجباية يظهر عند حاجة السلطان لزيادة مداخيل الدولة فيقول: "يضررها الحاكم على البياعات ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق، وعلى أعيان السلع في أموال المدينة"<sup>5</sup>.

وفي تلمسان زمن السلطان أبي تاشفين الأول كان يتولى ضبط الجباية صاحباً أشغاله أبو المكارم منديل بن محمد بن المعلم وأبو عبد الله محمد بن سعود اللذان تقلداه في عهد السلطانين أبي سعيد عثمان بن يغمراسن وأبي حمو موسى الأول،

<sup>1</sup>-ابن مرزوق أبو عبد الله محمد التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح ماريا خيسوس بيغيرا، تق محمود بوعباد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص285.

<sup>2</sup>-الحسن الوزان، وصف أفريقيا، مصدر سابق، ج2، ص16.

<sup>3</sup>-المصدر نفسه، ج2، ص23.

<sup>4</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص76.

<sup>5</sup>-ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص267.

وتذكر المصادر تعسف عامل أبي تاشفين بمنطقة العباد المدعو يحيى بن إبراهيم بن علي العطار<sup>1</sup>.

لم تحدثنا المصادر عن المكوس المجبأة من التجارة السودانية بل اقتصر اهتمامها على المكوس التي يؤديها التجار المسيحيون، وقد فرضت إلى جانب المكوس الثابتة مكوس إضافية مثل مكوس الخدمات كالترجمة وقدرها 0.5% من قيمة البضائع ومكوس الإرساء أو الملاحة خاصة بالمراكب التي ترسو بموانئ الإمارة، إضافة إلى مكوس أخرى يحددها الموظفون بالاتفاق مع التجار كمكوس الوزن والتخزين والسمسة<sup>2</sup>.

## 2. التهرب الجبائي ونظرة الفقهاء للمكوس:

نتيجة لتعسف عمال الجبائية في جمع الضرائب بإلزام التجار بأدائها، وثقل الرسوم على السلع والبضائع المختلفة كثيرا ما كانوا يحاولون التهرب من دفع الضرائب، وذلك من خلال التحايل على السلطة بمرافقة قوافل الحجيج التي كانت معفاة من الضرائب فيفلتوا من دفعها، أو التجاء التجار الأجانب الذين يفرض عليهم دفع نسبة 10% على السلعة التي يدخلونها إلى بلاد المغرب عادة إلى مشاركة التجار اليهود المغاربة في استيراد البضائع والذين كانت النسبة المفروضة عليهم تقدر 5% من قيمة السلعة<sup>3</sup>.

وقد اتخذ بعض التجار من أهل تلمسان والمارين من جهة المغرب موضع العباد مكانا لتهريب السلع وتخزينها حتى إدخالها لتلمسان خفية وخشية من أنظار عمال الديوان، كما يشير إلى ذلك ابن مرزوق التلمساني صاحب المناقب المرزوقية أن

<sup>1</sup>-عبد الكريم بصدیق، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص432.

<sup>2</sup>-لطيفة شاري، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص214-215.

<sup>3</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص77.

عامل السلطان بالعباد حين وشى بهم إلى أبي تاشفين الأول بقوله: "أن الموضع المعروف بالعباد ترد عليه السلع ويودعها التجار هناك حتى يتحولوا على دخولها من غير ضريبة وأن المجابي قد ضاعت بسبب ذلك"<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد يورد لنا الرحالة المصري عبد الباسط خليل صاحب "كتاب الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم" حادثة طريفة وقعت بتلمسان أثناء مكوثه بها: "أن شخصا من التجار قدم إليها بأشياء من جملة ذلك ثلاثة قرون ملئ بالزباد الجيد يساوي قيمتها جملة من المال، فخاف إن دخل بها من باب المدينة أن يؤخذ عشرينها فأوسع الحيلة قبل أن يدخل المدينة في إخفائها، والعادة جرت هناك أن من خاف على نفسه من مثل ذلك وزع ما معه لمن يدخل البلد من أهلها أو أعطاه له ليدخل به فإنه لا يفتش سواء عرفه صاحب المتاع أو لم يعرفه، وإذا دخل البلد إما قصده صاحب المتاع فأخذه أو جاء هو به إلى صاحبه، فاتفق أن خرج أمير الباب الذي هو أخذ هذه العشور"<sup>2</sup>، أي أن الشخص الذي طُلب منه إدخال السلعة هو نفسه العامل المكلف باستخلاص المكس.

وقد عملت الدولة على الحد من ظاهرة التهرب الجبائي كتأمين الثغور تقاديا لتهريب السلع، وعملت على تنظيم الجمارك وتحديد مواقعها<sup>3</sup> خاصة في الموانئ مثل هنين ووهران وتنس وجزائر بني مزغنة زيادة على القيسرية بتلمسان<sup>4</sup>.

وكل هذا كان من أجل توفير موارد مالية إضافية للدولة خاصة في أواخر عهدها، لأن الدولة في بدايتها تكون قليلة النفقات بعيدة عن الترف وبمرور الزمن تزداد

<sup>1</sup>-ابن مرزوق أبو عبد الله محمد التلمساني (ت 781هـ)، المناقب المرزوقية، دراسة وتحقيق، سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ص228، 2008،

<sup>2</sup>-عبد الباسط خليل، الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، تح روبرار برنشفيك، Publication de l'Institut d'Etudes Larose-Orientale de la Faculté des Lettres d'Alger، 1936، ص63-64.

<sup>3</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص77-78.

<sup>4</sup>-مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص116.

حاجتها للأموال خاصة عند مرحلة الضعف لا تجد ما تسد به احتياجاتها المالية إلا من الجبايات والمكوس التي تفرضها على التجار في الأسواق التي تصبح مهددة بالكساد إلى أن تضمحل الدولة على حد تعبير ابن خلدون<sup>1</sup>.

وتبين لنا المصادر الفقهية النوازلية رفض التبايع بالسلع الممكنة واستتكار عمل المكوس واعتبارها وسيلة لغبن العامة، فقد استفتى الشيخ أبو العباس أحمد البجائي الفقيه ابن الحاج اليبدي حول موضع تُمكس فيه المبيعات على المسلمين هل يجوز الشراء منها فكان موقف الشيخ بتجنب الشراء منها<sup>2</sup>.

وبالرغم من أن المكوس والجبايات كانت تثقل كاهل العامة وهي في الأصل لا مبرر لها في الشرع، كان الحكام يلتجئون في بعض الأحيان إلى بعض الحيل القانونية كالمصلحة العامة أو الضرورة، مما دفع بالفقهاء والعلماء إلى مناهضة المكوس وهذا ما دفع بالسلطين إلى إلغائها مرات متكررة لإرضاء العامة أو لإراحة ضمائهم على حد تعبير برنشفيك<sup>3</sup>.

وقد كانت جل فتاوى الفقهاء تعتبر المكوس من المظالم المبتدعة لهذا أفتى بعضهم بأن القاضي لا يتقاضى أجرته من أموال المكس، وربط آخرون بين الأجر والمجتبى إن كان حلالاً أو حراماً ومنه فإنهم جعلوه مكروهاً<sup>4</sup>.

كما يظهر لنا اهتمام السلطان أبي حمو موسى الثاني وهو حاكم الدولة الزيانية بالرفق بالرعية ومن خلال وصاياه لابنه وولي عهده أبي تاشفين في كتاب واسطة السلوك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص 267.

<sup>2</sup>- عبد الكريم بصادق، البيوع والمعاملات، مرجع سابق، ص 447.

<sup>3</sup>- روبرار برنشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، مرجع سابق، ج 2، ص 248-249.

<sup>4</sup>- محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص 79.

## المبحث الثالث: نظام الشركات والوكالات.

ظهرت ببلاد المغرب الأوسط عدة شركات تجارية ووكالات دلت على مدى التطور الاقتصادي والسياسي عند العاملين في المجال التجاري.

فما لمقصود بالشركات والوكالات؟ وما هي أهم الشركات والوكالات التجارية التي ظهرت بالمنطقة؟

## 1. تعريف الشركة والوكالة:

## أ. تعريف الشركة:

في لسان العرب: الشركة والشركة سواء وتعني مخالطة الشريكين، يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر<sup>2</sup>.

الشركة في اللغة تعني توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشروع، وفي الاصطلاح الفقهي تعني اختلاط نصيبين فصاعدا، بحيث لا يتميز أحدهما عن غيره، ثم أطلق اسم الشركة على العقد وإن لم يوجد اختلاط النصيبين، وقيل: هي اجتماع شخصين فأكثر في استحقاق أو تصرف، وتنقسم عند الفقهاء إلى قسمين رئيسيين هما: شركة الملك و شركة العقد.

فأما شركة الملك بأن يكون الشيء مشتركا بين اثنين أو أكثر بسبب من أسباب التملك، كالشراء والهبة والوصية والميراث أو خلط الأموال أو اختلاطها بصورة لا تقبل التمييز والتفريق وهي أقسام.

وأما شركة العقد فهي عقد بين متشاركين في الأصل والربح وهي أقسام<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-أبوحمو موسى الزباني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تح محمود بوترة، دار الشيماء للنشر والتوزيع، نقاوس، دار النعمان للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 2012، ص63.

<sup>2</sup>-ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج10، ص448.

**ب. تعريف الوكالة:**

جاء في لسان العرب: الوكيل بمعنى الكفيل، وقال ابن سيده: نوكل بالأمر إذا ضمن القيام به، ووكلت أمري إلى فلان أي ألجأته إليه واعتمدت فيه عليه، ووكل فلان فلانا إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته أو عجزا عن القيام بأمر نفسه، ووكل الأمر إليه: سلمه<sup>2</sup>.

إذن الوكالة تعني التفويض إلى الغير ورد الأمر إليه.

ومعناها في الاصطلاح الفقهي إقامة الغير مقام النفس فيما يقبل النيابة من التصرفات، فهي عبارة عن تفويض تصرف إلى الغير ليفعله في حياته بشروط خاصة، وقد عرفها المناوي بقوله: الوكالة شرعا استتابةً جائز التصرف مثله فيما له عليه تسلط أو ولاية ليتصرف فيه. والتوكيل هو إقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم<sup>3</sup>.

**2. الشركات التجارية بالمغرب الأوسط:**

اشتغل عدد كبير من سكان بلاد المغرب بالتجارة فكونوا طبقة هامة في المجتمع ساهمت في مد خزينة الدولة بنسبة كبيرة من الأموال وهذا ما قربه من الحكام، كما كونوا شركات تجارية متعددة ومنها الشركات العائلية ولعل أهمها تلك الشركة التي أسسها الإخوة المقري وكانوا خمسة إخوة تقاسموا أدوارها<sup>4</sup>، ويتحدث لسان الدين ابن الخطيب في كتابه الإحاطة في أخبار غرناطة عن هذه الشركة بالتفصيل قائلا: "ثم اشتهرت ذريته على ما ذكر من طبقاتهم بالتجارة فمهدوا طريق الصحراء بحفر الآبار

<sup>1</sup>-نزيه حماد، معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص 260-261.

<sup>2</sup>-ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج11، ص734.

<sup>3</sup>-نزيه حماد، معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص377.

<sup>4</sup>-لطيفة بشاري، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص206.

وتأمين التجار، واتخذوا طبل الرحيل وراية التقدم عند المسير، وكان ولد يحي الذي كان أحدهم أبوبكر خمسة رجال فعقدوا الشركة بينهم في جميع ما ملكوه أو يملكونه على السواء بينهم والاعتدال، فكان أبو بكر ومحمد بتلمسان، وعبدالرحمن وهو شقيقهما الأكبر بسجلماسة وعبد الواحد وعلي وهما شقيقاهما الصغيران بايولاتن، فاتخذوا هذه الأقطار والحوايط والديار وتزوجوا النساء واستولدوا الإماء، فكان التلمساني يبعث إلى الصحراوي بما يرسم له من السلع ويبعث إليه الصحراوي بالجلد والعاج والجوز والتبر، والسجلماسي كلسان الميزان يعرفهما بقدر الرجحان والخسران، ويكتبهما بأحوال التجار وأخبار البلدان، حتى اتسعت أموالهم وارتفعت في الفخامة أحوالهم<sup>1</sup>.

وكما يلاحظ أن تنظيم الشركة كان على أسس الشركات الكبرى اليوم خاصة فيما يتعلق بدراسة حاجة المنطقتين تلمسان وبلاد السودان وكذا الاهتمام بالعرض والطلب وضرورة معرفة أحوال السوق<sup>2</sup>.

وقد تعرضت الشركة للبوار بعد هجوم التكرور وفتح كورة إيولاتن، ولكنها تعافت بعد ذلك بوساطة الأخوين عبد الواحد وعلي عند ملك التكرور<sup>3</sup>، وهذا ما يورده صاحب الإحاطة بقوله: "ولما افتتح التكرور كورة إيولاتن وأعمالها أصيبت أموالهم بعد أن جمع من كان بها منهم إلى نفسه الرجال ونصب دون ماله القتال، ثم اتصل بملكهم فأكرم مثواه"<sup>4</sup>.

وبذلك عادت الشركة المقرية إلى سابق عهدها من النشاط أو أكثر مثلما يبين لنا ذلك المقرري في نفح الطيب بقوله: "ومكنه من التجارة بجميع بلاده وخاطبه بالصدق

<sup>1</sup>-ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001، ج2، ص192-193.

<sup>2</sup>-لطيفة بشاري، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص206.

<sup>3</sup>-يحي بوعزيز، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، ط2، 2009، ص237.

<sup>4</sup>-ابن الخطيب، الإحاطة، مصدر سابق، ج2، ص192.

الأحب والخالصة الأقرب، ثم صار يكتب من بتلمسان يستقصي مآربه ، فيخاطبه بمثل تلك المخاطبة وعندي من كتبه وكتب الملوك بالمغرب ما ينبئ عن ذلك، فلما استوثقوا من الملوك تذلت لهم الأرض للسلوك فخرجت أموالهم عن الحد وكادت تفوق الحصر والعد، لأن بلاد الصحراء قبل أن يدخلها أهل مصر كانت تجلب لها من المغرب ما لا بال له من السلع، فيعاوض عنه بما له بال من الثمن<sup>1</sup>.

من هنا يتضح لنا أهمية هذه الشركة التي تحكمت في التبادل الخارجي بين تلمسان والسودان الغربي وأهلقتها ثرواتها المالية للنفوذ السياسي ببلاد المغرب والسودان الغربي لأنها كانت ذات معايير دولية<sup>2</sup>.

ويبدو أن هذه الشركة توقفت وأصابها الإفلاس بعد عزوف الأحفاد عن الاشتغال بها وإنماء أموالها بعد تعرض بلاد التكرور للغزو، وكذا مصادرة السلاطين لأموال العائلة في منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي<sup>3</sup>.

وكما كان تجار بلاد المغرب الأوسط يحاولون توسيع تجارتهم برا نحو الجنوب الغربي، حاولوا في نفس الوقت أن يوسعوا علاقاتهم الاقتصادية مع البلدان الأوربية المسيحية عبر حوض البحر المتوسط<sup>4</sup>، فتظهر الدراسات أن التاجر التلمساني أبو أرلان صدر أكثر من 02 طن إلى مدينة برشلونة ورحل إلى مونبيلييه ليشتري منها عتاد سفن تمثل قيمتها 30 كيلو من الذهب<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>-المقري أحمد بن محمد التلمساني (ت 1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تح، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1988، ج5، ص456.

<sup>2</sup>-نصر الدين بن داود، الشركة المقرية والتواصل بين تلمسان والسودان الغربي خلال القرن 7هـ/13م، محاضرة بعنوان "الإسلام في بلاد المغرب ودور تلمسان في نشره" أقيمت في الملتقى الدولي المنظم في إطار تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية بجامعة أبي بكر بلقايد-، تلمسان، أيام 21-22-23 مارس 2011.

<sup>3</sup>-يحي بوعزيز، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، مرجع سابق، ص238.

<sup>4</sup>-جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص8.

<sup>5</sup>-نفسه، ص23.

ويظهر ذلك أيضا من خلال المعاهدات التجارية الموقعة بين سلاطين المغرب الأوسط وبين ملك ميورقة في بداية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي، حيث حصل الملك الميورقي على حق تصدير ألفين جرة من الزيت إلى بجاية معفاة من الضرائب، كما أن التجار المسلمين مارسوا التجارة بحرية<sup>1</sup>.

وهناك شواهد عديدة على مشاركة تجار بلاد المغرب للتجار الميورقيين كذلك الشراكة التي حدثت بين تاجر من تلمسان مع اثنين من تجار ميورقة سنة 1294م<sup>2</sup>.

كما كان للتجار اليهود دور في تفعيل الحركة التجارية والذين رحلوا إلى تلمسان لبيع بضائعهم للتجار المسلمين عن طريق القراض أو المضاربة حيث يذهب بها هؤلاء نحو الأقاليم البعيدة وصولا إلى سجلماسة ليأتون بقيمة البضاعة نقدا أو عينا<sup>3</sup>، ومن المعلوم أن تلمسان كانت تضم جالية يهودية مهمة من حيث العدد مارست التجارة بكثرة حتى أصبح الحي اليهودي من أجمل أحياء المدينة<sup>4</sup>.

### 3. الوكالات التجارية:

سبق في تعريف الوكالة أنها تفويض تصرف إلى الغير ليفعله في حياته بشرائط خاصة، لذلك استعملت كنوع من أنواع التعاملات التجارية حيث تسهل على التاجر عناء السفر والتنقل ذهابا وإيابا<sup>5</sup>.

انتشر نظام الوكالة بالمغرب الاسلامي عامة فكان الوكلاء يستأجرون خاصة من قبل الفقهاء وذوي الخطط الرسمية أو التجار المقيمين غير المتنقلين أو المترفعين

<sup>1</sup> -جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، 63.

<sup>2</sup> -نفسه، ص 56.

<sup>3</sup> -نفسه، ص 60.

<sup>4</sup> -نفسه، ص 62.

<sup>5</sup> -فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي، مرجع سابق، 64.

عن التجارة كأفراد الأسرة الحاكمة والقضاة<sup>1</sup>، ويتضح أن الفئات المترفعة عن التجارة كانت تعتمد على الوكالة للتفرغ لأعمال أخرى، ففي القرن السادس الهجري كان عمل الوكيل يقوم مبدئياً على شراء رب المال السلعة وبيعها إلى الوكيل ليسافر بها لإيصالها أو استيفاء الوكيل دفع الدين، كما يمكن للوكيل أن يختص بتاجر واحد أو فتح حانوت متعدد الخدمات لأكثر التجار، وكل الأعمال الموكلة إليه تكون وفق عقود مكتوبة وموثقة لا يتعدى المتعاقدان بنودها<sup>2</sup>.

وتتحدث الوثائق التاريخية عن قيام بعض من وكلاء السلاطين المسلمين بعمل تجاري ففي سنة 1250م باع رسول من سلطان بني عبدالواد حجر الشب في برشلونة واشترى عتاد سفن من مدينة مونبيلييه<sup>3</sup>.

ولا يمكن هنا أن نهمل الحديث عن أسهم السلاطين والأمراء المغاربة في الأرباح التجارية كتلك المتبادلة بينهم وبين ميورقة، حيث كان لأحد وزراء بني عبد الواد الثلاثة أرباع من الأرباح في مركب ميورقي<sup>4</sup>، وفي سنة 1350م كان الأمير عثمان بن عبد الرحمن بن يحيى بن يغمراسن شريكا على قدم المساواة بنسبة 50% في عدد من الأعمال التجارية التي كان يديرها أحد التجار الميورقيين والذي كان صهرا لملك ميورقة<sup>5</sup>.

وقد لعب اليهود دورا كبيرا في نظام الوكالة حيث كانوا يستخدمون من طرف الحكام وكبار القوم لتدبير مواردهم نظرا لمعرفتهم بدقائق الأمور<sup>6</sup>، وأيضا كان لهم القدرة على الانتشار في مراكز الخطوط التجارية لاسيما تجارة الذهب حيث وجد الكثير

<sup>1</sup>-جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص243.

<sup>2</sup>-عبد الكريم بصديق، البيوع والمعاملات التجارية، مرجع سابق، ص216.

<sup>3</sup>-جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي...، مرجع سابق، ص24.

<sup>4</sup>-نفسه، ص73.

<sup>5</sup>-نفسه، ص74.

<sup>6</sup>-محمد بن ساعو، التجارة والتجار، مرجع سابق، ص66.

منهم كوسطاء لتدعيم العلاقات التجارية بين يهود جزيرة ميورقة وتلمسان وسجلماسة<sup>1</sup>.

يتضح أن الحركة التجارية بأسواقها ومختلف تعاملاتها في جميع مناطق بلاد المغرب الأوسط عرفت مجموعة من النظم التجارية، أولها نظام الحسبة التي كانت منتشرة في الأسواق تحقيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تطورت هذه الخطة بعد إشراف الدولة عليها من خلال تعيين المحتسبين وأعوانهم الذين كانوا يراقبون الأسعار ونوعية السلع، وقد فرضت الدولة مجموعة من الضرائب على السلع الداخلة والخارجة عرفت باسم المكوس، وكثيراً ما كان التجار يلجؤون إلى التهرب من دفع هذه الضرائب التي أثقلت كاهلهم، مما دفع بالفقهاء إلى التدخل لمنع مثل هذه الممارسات غير المشروعة، وقد تطورت المبادلات التجارية الداخلية والخارجية إلى تأسيس شركات تجارية بهدف توسيع رقعة التبادل بين بلاد المغرب الأوسط والبلدان المحيطة بها جنوباً كالسودان الغربي ودول البحر المتوسط، كما ظهرت عمليات بيع جديدة تعرف باسم الوكالات التجارية.

<sup>1</sup> - جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 76-77.

خاتمة

من خلال بحثنا في موضوع الأسواق ببلاد المغرب الأوسط خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين الموافق الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين أي في فترة حكم الدولة الزيانية للمنطقة وعاصمتها تلمسان، خلصنا إلى بعض الاستنتاجات وهي كما يلي:

-أهمية الأسواق في بلاد المغرب الأوسط خاصة منذ أن أشرفت الدولة الزيانية على تنظيمها، ومدى التنوع في المبيعات أي السلع الداخلة للسوق، وهذا ما جعلها تتعدد من حيث التخصص الحرفي، وأهم مرفق تتجلى فيه مظاهر التنظيم هو القيسريات التي أصبحت أكثر تخصصا من ذي قبل، وكذا بتوفير الأمن داخلها مما جعلها أكثر استقطابا للتجار من داخل وخارج بلاد المغرب بل وحتى من مدن أوروبا المطلة على البحر المتوسط حيث وفرت لهم الفنادق للإيواء والإقامة الدائمة أو المؤقتة تحت إشراف الدولة أو بإشراف أصحاب الفنادق في فترة متأخرة.

-ورث حكام المغرب الأوسط السياسة الاقتصادية التجارية والمالية عن الدولة الموحدية من عملات ونقود كانت رائجة آنذاك إلى أن استقلت بنفسها من خلال إنشاء دور لضرب السكة في أهم حواضرها بتلمسان وبجاية.

-عرفت أنحاء بلاد المغرب الاسلامي تعددا وتنوعا في أدوات الكيل والقيس والوزن وفي كامل المغرب الأوسط خصوصا، وكذا وحدة هذه الأدوات في غالب المناطق رغم اختلافها في التسميات والمقادير، ورغم اختلاف الفقهاء في ضبطها في الكثير من الأحيان رغم اجتهاداتهم الفقهية، وكانت تعتبر الأسواق بما فيها القيسريات أكثر الفضاءات ممارسة للعمليات التجارية.

-مدى الأهمية البالغة التي أولاها السلاطين لعملية سك النقود بدءا بناظر السكة المشرف على عملها بأمر من السلطان مباشرة ويجب أن يكون عالما نزيها

بمساعدة الشاهدين العدلين، مروراً إلى السكاكين الذي يكونون فنانين في صناعة القوالب وصهر المعادن النفيسة، وصولاً إلى أهم عامل وهو الفتاح الذي ينبغي أن يكون خطاطاً بارعاً.

- يظهر أن الحركة التجارية بأسواقها ومختلف تعاملاتها في جميع مناطق بلاد المغرب الأوسط عرفت مجموعة من النظم التجارية، أولها نظام الحسبة التي كانت منتشرة في الأسواق تحقيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تطورت هذه الخطة بعد إشراف الدولة عليها من خلال تعيين المحتسبين وأعاونهم الذين كانوا يراقبون الأسعار ونوعية السلع، وقد فرضت الدولة مجموعة من الضرائب على السلع الداخلة والخارجة عرفت باسم المكوس، وكثيراً ما كان التجار يلجؤون إلى التهرب من دفع هذه الضرائب التي أثقلت كاهلهم، مما دفع بالفقهاء إلى التدخل لمنع مثل هذه الممارسات غير المشروعة.

- تطورت المبادلات التجارية الداخلية والخارجية إلى حد تأسيس الشركات التجارية بهدف توسيع رقعة التبادل بين بلاد المغرب الأوسط والبلدان المحيطة بها جنوباً كالسودان الغربي خاصة وبصفة كبيرة أقل منها في دول البحر المتوسط، وذلك للمحاذير الشرعية التي كان يصدرها الفقهاء في التحرج من إنشاء تلك الشركات في بلد الكفر، كما ظهرت عمليات تجارية جديدة تعرف باسم الوكالات التجارية.

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول لأهم الأسواق ببلاد المغرب الأوسط.

| الأسواق                              | المدينة | المصدر                       |
|--------------------------------------|---------|------------------------------|
| سوق الخضر والفواكه والحبوب           | تلمسان  | ابن مرزوق، كتاب<br>المجموع   |
| سوق الخياطين والسراجين               |         |                              |
| سوق العطارين                         |         |                              |
| سوق السراجين                         |         |                              |
| سوق القيسارية                        |         |                              |
| سوق الخضر والفواكه                   | وهران   | الحسن الوزان، وصف<br>أفريقيا |
| سوق الماشية والحبوب والزيت<br>والعسل | معسكر   | الحسن الوزان، وصف<br>أفريقيا |

نقلا عن: خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، ص37.

الملحق رقم 02: جدول إحصائي حول بأسعار بعض المنتجات المعروضة في الأسواق الزبانية وأسعارها.

| السلعة                    | السعر أو الكمية             | المصدر                                          |
|---------------------------|-----------------------------|-------------------------------------------------|
| صاع القمح                 | ديناران وربع الدينار        | يحي بن خلدون، ج1، ص211                          |
| صاع الشعير                | ديناران وربع الدينار        |                                                 |
| رطل الملح                 | دينارين والأوقية ب 10 دراهم | عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ العبر، ج7، ص113-114. |
| الكرنب                    | ثلاثة أثمان المتقال         |                                                 |
| الخس                      | 20 درهما                    |                                                 |
| اللفت                     | 15 درهما                    |                                                 |
| القثاء                    | 40 درهما                    |                                                 |
| الفقوس                    | 40 درهما                    |                                                 |
| الخيار                    | ثلاثة أثمان الدينار         |                                                 |
| البطيخ                    | 30 درهما                    |                                                 |
| الحبة الواحدة من التين    | درهمين                      |                                                 |
| الحبة الواحدة من الإجااص  | درهمين                      |                                                 |
| الفول                     | 20 درهما                    |                                                 |
| الرطل من الخيل            | 10 دراهم                    |                                                 |
| الشحم                     | 20 درهما                    |                                                 |
| الحطب                     | 10 دراهم                    |                                                 |
| البيضة الواحدة            | 06 دراهم                    |                                                 |
| الزيت                     | الأوقية ب 12 درهما          |                                                 |
| السمن                     | الأوقية ب 12 درهما          |                                                 |
| ثمن الرأس الواحد من البقر | 60 مثقالا                   |                                                 |
| ثمن الرأس الواحد من الضأن | 07 مثاقيل ونصف              | التنسي، نظم الدر، ص132.                         |
| العسل                     | الرطل بدينارين              |                                                 |
| الرطل من اللحم            | ديناران                     |                                                 |

نقلا عن: خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزباني، ص36.

الملحق رقم 03: جدول إحصائي لأسعار بعض المنتجات الزراعية أيام الرخاء والحرب والمجاعة.

| المنتج الزراعي       | السنة         | المدينة أو البعد | السعر أو الكمية                   | المصدر             | الملاحظات                                                                                   |
|----------------------|---------------|------------------|-----------------------------------|--------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| الشعير               | 757هـ / 1357م | وهران            | 400مد كبير أي ما يعادل 2400برشالة | يحي بن خلدون       | أيام الرخاء والازدهار                                                                       |
| البر                 |               | وهران            | 400مد كبير أي ما يعادل 2400برشالة |                    |                                                                                             |
| البقلاء              |               | وهران            | 400مد كبير أي ما يعادل 2400برشالة |                    |                                                                                             |
| ثماني صيعان من القمح | 706هـ         | تلمسان           | دينار واحد                        |                    | يوم واحد بعد خروج المرينيين من تلمسان بعد الحصار الذي فرضوه عليها مدة 08 سنوات (698-706هـ). |
| 16 صاعا من الشعير    | 1306هـ        | تلمسان           | دينار واحد                        |                    |                                                                                             |
| المد الواحد من القمح | 693هـ / 1293م | كامل بلاد المغرب | 10 دراهم                          | ابن أبي زرع الفاسي | أيام المجاعة التي أصابت كامل بلاد المغرب.                                                   |
| ستة أواق من الدقيق   |               |                  | 06 دراهم                          |                    |                                                                                             |

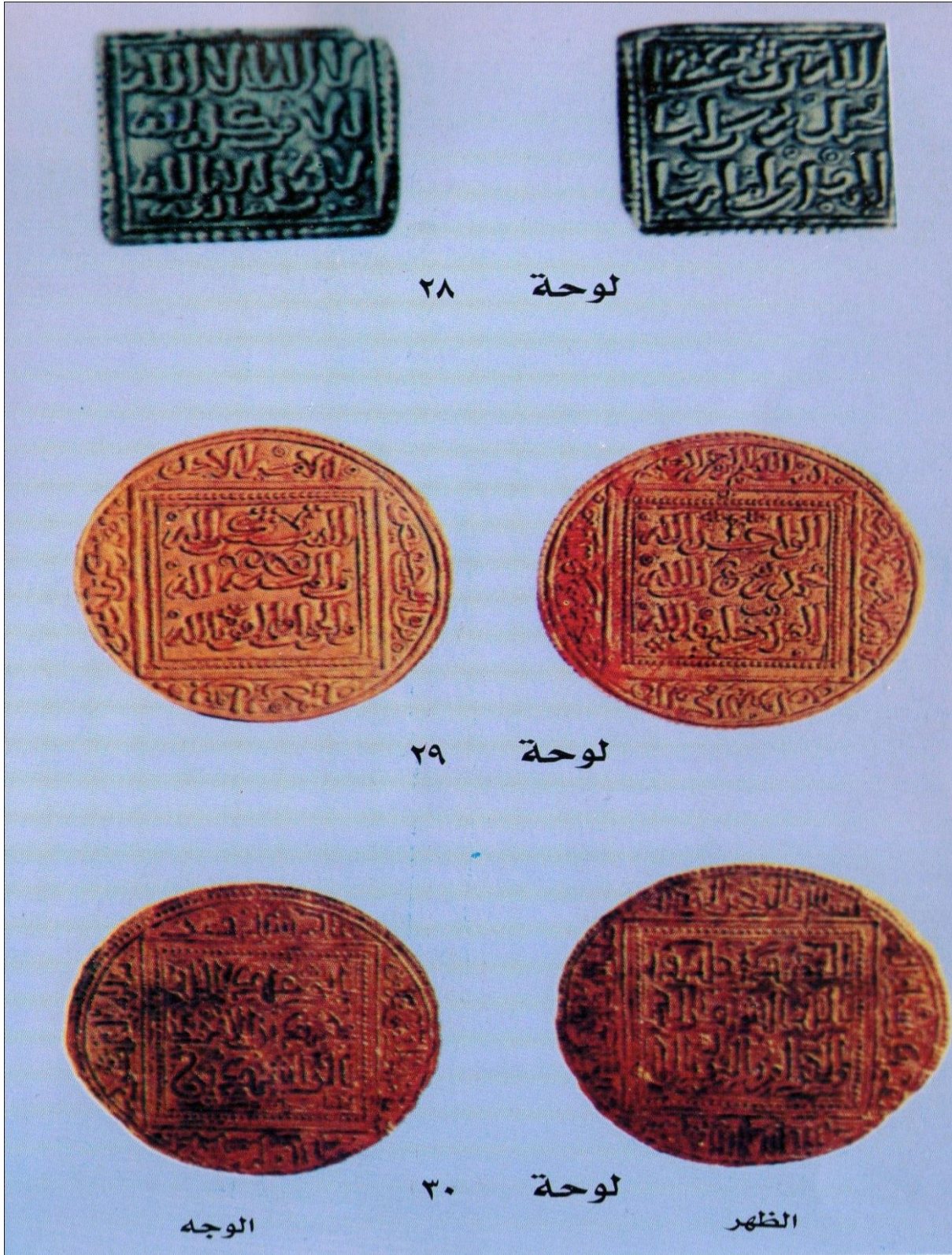
نقلا عن: خالد بلعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، ص36.

الملحق رقم 04 نماذج لنقود بلاد المغرب ما بعد الموحدين.



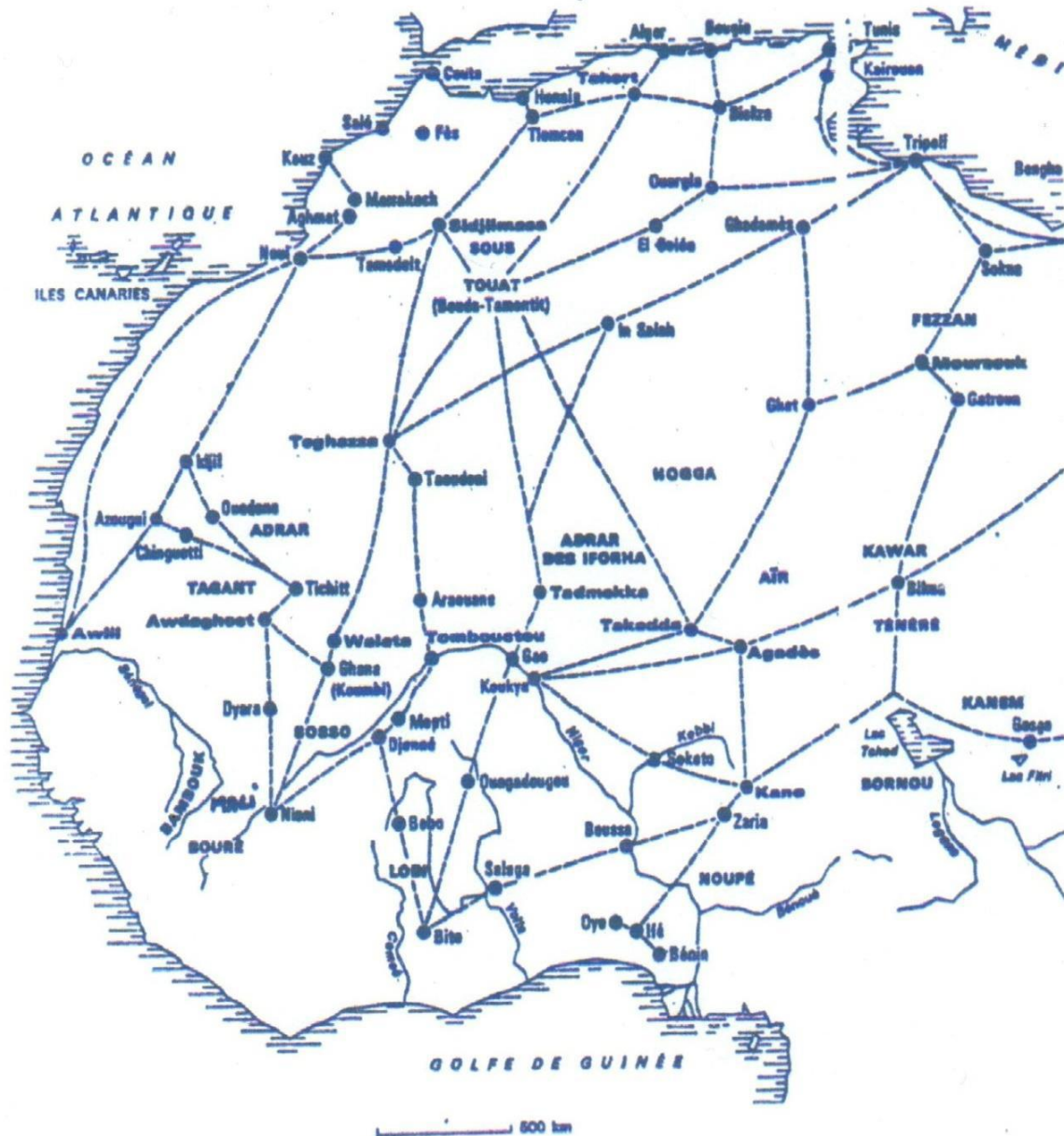
نقلا عن رأفت النبراوي، النقود الإسلامية، ص 390.

الملحق رقم 05: نماذج لنقود بلاد المغرب ما بعد الموحدين.



نقلا عن رأفت النبراوي، النقود الإسلامية، ص 389.

الملحق رقم 06: خريطة الطرق التجارية العابرة للصحراء في العصر الوسيط.



"Routes" commerciales à travers le Sahara  
au moyen âge

Atallahdhina : Les états de l'Occident Musulman aux 13,14 et 15sicle, p371.



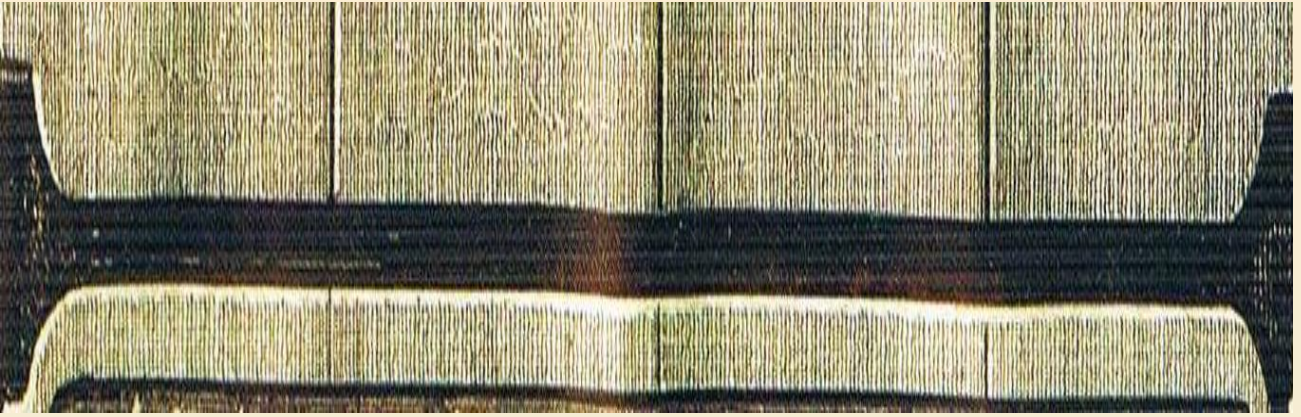
الملحق رقم 07: دوائر تمثل الأقسام المشكلة للنسيج العمراني لمدينة تلمسان.



من إنجاز الدكتور سيدي محمد نقادي -أستاذ بقسم الآثار بجامعة تلمسان.

الملحق رقم 08: صورة الذراع الملكي التاشفيني الذي كان موضوعا بقيسارية تلمسان (كان موجودا بمتحف تلمسان للفن والتاريخ ورقل - مؤخرا - إلى متحف وهران).

لمراقبة العمليات التجارية و إخضاعها إلى المعايير المحلية،  
وضع السلطان أبو تاشفين الأول على يسار باب القيسارية، ذراعا مرجعيا



الحمد لله والشكر لله هذا قياس آلة الذراع بالقيسارية  
عمرها الله. في شهر ربيع الثاني عام ثمانى وعشرين وسبع مائة

الذراع السلطاني لأبى تاشفين الأول: 47.2 سم ( 1328م / 728هـ )

المخطط من إنجاز الدكتور سيدي محمد نقادي -أستاذ بقسم الآثار بجامعة تلمسان .

**الملحق رقم 09:** الباب الرئيسي للقيسارية بجوار مدرسة البشير الإبراهيمي-ساحة الخادم-، (قوس مفصص على شاكلة أقواس الفنادق لإدماج البناية ضمن النسيج العمراني، وفي إطار فتح المدينة قامت السلطات الفرنسية بسد الباب مستعملة الفضاء كمستودع لمصلحة تنظيف الطرقات).



من إنجاز الدكتور سيدي محمد نقادي – أستاذ بقسم الآثار بجامعة تلمسان.

111

الملحق رقم 11: مخطط مدينة تلمسان قبل سنة 1870



من إنجاز الدكتور سيدي محمد نقادي – أستاذ بقسم الآثار بجامعة تلمسان

# فهرس المحتويات

|                                                                 |  |
|-----------------------------------------------------------------|--|
| ➤ إهداء.                                                        |  |
| ➤ شكر وعرافان.                                                  |  |
| ➤ قائمة الرموز والمختصرات.                                      |  |
| ➤ فهرس الملاحق.                                                 |  |
| ➤ مقدمة.....أ-ح                                                 |  |
| ➤ مدخل.....01                                                   |  |
| ➤ الأوضاع العامة في بلاد المغرب الأوسط بعد سقوط الموحدين.....02 |  |
| أ. الأوضاع السياسية.....02                                      |  |
| ب. الأوضاع الاقتصادية.....03                                    |  |
| ➤ الفصل الأول: الأسواق في بلاد المغرب الأوسط ومرافقها.....09    |  |
| • المبحث الأول: الأسواق.....08                                  |  |
| 1-تعريف السوق.....08..                                          |  |
| أ. لغة.....08                                                   |  |
| ب. اصطلاح.....08                                                |  |
| 2-أنواع الأسواق في بلاد المغرب الأوسط.....09                    |  |
| أ. الأسواق اليومية.....10                                       |  |
| ب. الأسواق الأسبوعية.....11                                     |  |
| ج. الأسواق العسكرية.....13..                                    |  |
| 3-تنظيم الأسواق وإدارتها.....15.                                |  |
| أ. عنصر التنظيم الخاص بالوقت.....16                             |  |
| ب. عنصر التنظيم الخاص بالمكان.....17                            |  |
| * على أساس السلع والبضائع المعروضة.....17                       |  |

|         |                                                              |
|---------|--------------------------------------------------------------|
| 17..... | *على أساس التخصص الحرفي.                                     |
| 20..... | • المبحث الثاني: القيسريات                                   |
| 20..... | 1-تعريف القيسرية                                             |
| 21..... | 2-تنظيم القيسريات وإدارتها                                   |
| 22..... | 3-علاقتها بنشاط الأسواق                                      |
| 25..... | • المبحث الثالث: الفنادق                                     |
| 25..... | 1-تعريف الفندق                                               |
| 25..... | أ. لغة                                                       |
| 26..... | ب. اصطلاح                                                    |
| 27..... | 2-ظهور الفنادق ببلاد المغرب الأوسط                           |
| 31..... | 3-علاقتها بنشاط الأسواق                                      |
| 32..... | *منطقة الجمرك                                                |
| 35....  | ➤ الفصل الثاني: أدوات التعامل التجاري في أسواق المغرب الأوسط |
| 36..... | • المبحث الأول: سك النقود                                    |
| 37..... | 1-دار السكة                                                  |
| 37..... | *نشأتها بالمغرب الأوسط                                       |
| 40..... | *العاملون في دار السكة                                       |
| 40..... | أ.ناظر السكة                                                 |
| 41..... | ب.الشاهدان                                                   |

|                                             |           |
|---------------------------------------------|-----------|
| ج. السكاكون.....                            | 42        |
| د. الفتاح.....                              | 43        |
| <b>2- النظام المصرفي.....</b>               | <b>44</b> |
| أ- الصكوك.....                              | 45        |
| ب- السفاتج.....                             | 46        |
| ج- الحوالة.....                             | 48        |
| <b>3- النقود الزبانية.....</b>              | <b>51</b> |
| أ. النقود الذهبية.....                      | 51        |
| ب. النقود الفضية.....                       | 53        |
| • المبحث الثاني: المكايل والمقاييس والموازن | 55        |
| <b>1- المكايل.....</b>                      | <b>55</b> |
| ■ المد.....                                 | 55        |
| ■ الصاع.....                                | 56        |
| ■ الوسق.....                                | 56        |
| ■ الوبية.....                               | 57        |
| ■ القفيز.....                               | 57        |
| ■ الصفحة.....                               | 57        |
| ■ البرشالة.....                             | 58        |
| ■ الرطل.....                                | 58        |
| <b>2- المقاييس.....</b>                     | <b>58</b> |
| ■ الذراع.....                               | 59        |

|         |                                                              |
|---------|--------------------------------------------------------------|
| 59..... | ▪ الشبر                                                      |
| 59..... | ▪ الفترة                                                     |
| 60..... | ▪ القبضه                                                     |
| 60..... | ▪ القامة                                                     |
| 60..... | 3-الموازن                                                    |
| 60..... | ▪ المتقال                                                    |
| 61..... | ▪ الأوقية                                                    |
| 61..... | ▪ الرطل                                                      |
| 61..... | ▪ الدرهم                                                     |
| 62..... | ▪ القيراط                                                    |
| 62..... | ▪ القنطار                                                    |
| 64..... | • المبحث الثالث: نظام الأسعار                                |
| 64..... | 1-مفهوم السعر                                                |
| 65..... | 2-العوامل المؤثرة في الأسعار                                 |
| 66..... | ▪ العرض والطلب على السلع                                     |
| 67..... | ▪ قرب مناطق الإنتاج من الأسواق                               |
| 68..... | ▪ الاضطرابات السياسية                                        |
| 68..... | ▪ المجاعات والكوارث الطبيعية                                 |
| 69..... | 3-نظام التسعير                                               |
| 74..... | ➤ الفصل الثالث: النظم التجارية داخل الأسواق في المغرب الأوسط |
| 75..... | • المبحث الأول: نظام الحسبة                                  |
| 75..... | 1-تعريف الحسبة                                               |

|                                              |     |
|----------------------------------------------|-----|
| أ. لغة.....                                  | 75  |
| ب. اصطلاح.....                               | 76  |
| 2-مهام المحتسب وأعوانه.....                  | 77  |
| 3-إشراف الدولة على خطة الحسبة.....           | 81  |
| • المبحث الثاني: نظام الجبايات والمكوس.....  | 84  |
| 1-تعريف الجبايات والمكوس.....                | 84  |
| أ. تعريف الجباية.....                        | 84  |
| ب.تعريف المكس.....                           | 85  |
| 2-المكوس على مختلف البضائع.....              | 86  |
| أ. المكوس على التجارة الخارجية.....          | 86  |
| ب.المكوس على التجارة الخارجية.....           | 87  |
| 3-التهرب الجبائي ونظرة الفقهاء للمكوس.....   | 89  |
| • المبحث الثالث: نظام الشركات والوكالات..... | 92  |
| 1-تعريف الشركة والوكالة.....                 | 92  |
| أ. تعريف الشركة.....                         | 92  |
| ب.تعريف الوكالة.....                         | 93  |
| 2-الشركات التجارية بالمغرب الأوسط.....       | 93  |
| 3-الوكالات التجارية بالمغرب الأوسط.....      | 96  |
| ➤ خاتمة.....                                 | 98  |
| ➤ الملاحق.....                               | 101 |
| ➤ المصادر والمراجع.....                      | 114 |
| ➤ فهرس المحتويات.....                        | 125 |



المصادر والمراجع

## أولاً-المصادر.

✓ القرآن الكريم برواية ورش.

✓ الحديث النبوي الشريف.

1. ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر، ضبط المتن والحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000 ج7.
2. ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1423هـ، 2003م.
3. ابن خلدون يحيى:
  - بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، نشر ليفي بروفنصال، مطبعة فونتانة، الجزائر، 1910.
  - بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح، عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، ج1.
4. ابن حوقل أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1996.
5. ابن مرزوق أبو عبد الله محمد التلمساني:
  - المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح ماريا خيسوس بيغيرا، تق محمود بوعباد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
  - المناقب المرزوقية، دراسة وتحقيق، سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، (د، ت).
6. ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001، ج2.
7. أبوحمو موسى الزياتي، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تح محمود بوترة، دار الشيماء للنشر والتوزيع، نقاوس، دار النعمان للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 2012.
8. أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم (د، ت)، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تح حسين مؤنس، مجلة العهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مج6، ع1-2، 1958.

9. الأندلسي يحيى بن عمر (ت 289هـ/901م)، **أحكام السوق** ، تح محمود مكي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، مصر، 2004.
10. الادريسي أبو عبد الله محمد الشريف، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، (د.ط)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ج1.
11. البكري أبو عبيد، **المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب-جزء من كتاب المسالك والممالك** ، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، (د، ت).
12. التتسي محمد بن عبد الله، **مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان** ، تح وتعم محمود آغا بوعيايد، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغبة، الجزائر، 2011.
13. الحميري، أبو عبد الله بن عبد المنعم، **الروض المعطار في أخبار الأقطار**، تح إحسان عباس، مطبعة هيد لبغ، بيروت، 1984.
14. الحسن الوزان، **وصف أفريقيا** ، الحسن الوزان، وصف افريقيا، تر محمد حجي وآخرون، دار الغرب الاسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1983، ج2.
15. الجوزي أبو علي منصور العيزي (ت 726هـ/1326م)، **سيرة الأستاذ جوهري وبه توقيعات الأئمة الفاطميين** ، تقديم وتعم محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1954.
16. السقطي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالكي الأندلسي، **في آداب الحسبة** ، تح كولان وليفي بروفنصال، Librairie Ernest Leroux، 1931.
17. الشيرزي عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر (ت 590هـ)، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة** ، تحقيق محمد حسن محمد اسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1424هـ/2003م.
18. العبدري أبو عبد الله، **رحلة العبدري** ، تح علي ابراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، دمشق، 1426هـ/2005م.
19. العقباني أبي عبد الله محمد (ت 1467م)، **تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، تح علي الشنوفي، Extrait du Bulletin d'études Orientales de l'Institut Français de Damas . Tome 19, 1967.

20. العمري ابن فضل الله شهاب الدين، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، تح محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بن ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات العربية المتحدة، 2001، ج4.
21. الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح وتوعد عادل نويهض، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط2، بيروت، لبنان، 1979.
22. القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تح فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1986.
23. القرشي يحيى بن آدم، كتاب الخراج، تح حسين مؤنس، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1987.
24. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، (د ت)، ج5.
25. المجيلدي أحمد سعيد، كتاب التيسير في أحكام التسعير ، تح موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
26. المراكشي ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب - قسم الموحدين ، تح محمد ابراهيم الكتاني ومحمد زبير وآخرون، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1406هـ/1985.
27. المقري أحمد بن محمد التلمساني (ت 1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تح، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1988، ج5.
28. عبد الباسط خليل، الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم ، تحر وبار برنشفيك، Publication de l'Institut d'Etudes Orientale de la Faculté des Lettres Larose, d'Alger، 1936.
29. مارمول كاريخال (ق 10هـ/16م)، أفريقيا ، تح محمد حجي وآخرين، مطبعة المعارف، الرباط، 1948، ج2.
30. مؤلف مراكشي مجهول (عاش في القرن 6هـ/12م)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار ، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، مشروع النشر المشترك، نسخة ثانية.

## ثانياً-المراجع:

1. أحمد صبحي منصور ، الحسبة دراسة أصولية تاريخية ، مركز المحروسة، ط 1، مصر، 1995.
2. أحمد مختار العبادي، الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية ، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986.
3. جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الاسلامي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2008.
4. جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9 و10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 1992.
5. حسن حسني عبد الوهاب، ورقات، مكتبة المنار، تونس، 1965، ج2.
6. خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن ، دراسة تاريخية وحضارية ( 633-681هـ/1235-1282م)، دار الألمعية، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2011.
7. الدراجي بوزياني، نظم الحكم في دولة بني عبدالواد الزيانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
8. رأفت محمد النبراوي، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2000.
9. شاوش الحاج محمد بن رمضان، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ج2.
10. صالح بن قرية، المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون 6 و7 و8 للهجرة، دار الساحل، الجزائر، 2011.
11. طيف علي حامد خليفة، المراكز التجارية الليبية وعلاقتها مع ممالك السودان الأوسط وأثرها على الحياة الاجتماعية خلال القرنين 8 و9 هـ/14 و15م، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1، طرابلس، ليبيا، 2003م.
12. عاطف منصور محمد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

13. عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ج1.
14. عزالدين عمرو موسى، النشاط الاقتصادي بالمغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري ، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1424هـ/2003، ص336.
15. فاطمة بلهوارى، التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010.
16. كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المغرب للونشريسي ، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1996.
17. محمد الغربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي ، إشراف نقولا زيادة، مؤسسة الفتح للطباعة والنشر، الكويت، (د ت).
18. محمد المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين ، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2000.
19. محمد أمين توفيق الطيبي، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس ، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1997.
20. محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1999، ج2.
21. محمد زنيبر، المغرب في العصر الوسيط: الدولة، المدينة، الاقتصاد ، منشورات كلية الآداب، ط1، الرباط، المغرب الأقصى، 1420هـ/1999.
22. محمد علي أحمد قويدر، التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عهد الموحدين ( 541-668هـ/1145-1269م)، مكتبة الثقافة الاسلامية، القاهرة، مصر، 2010.
23. محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الاسلامي والأندلس في العصر المريني ( 610-869هـ/1213-1465م)، دار القلم، الكويت، ط2، 1987.
24. محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الاسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/12-15م)، منشورات كلية الآداب بالدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999.

25. مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الاقتصادية والثقافية ، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ج2.
26. موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب الإسلامي نشأتها وتطورها ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1971.
27. نقولا زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام (الأعمال الكاملة) ، الأهلية للنشر والتوزيع، 1962، ج5.
28. ياسر عبد الكريم الحوراني، معجم الألفاظ الاقتصادية في لسان العرب ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.
29. يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1985.

#### المراجع باللغة الفرنسية والمعربة:

- 1.DhinaAtallah, Royaume Abdelwadid à l'époque Abou Hammou Moussa 1<sup>e</sup> et D'abouTachfin 1<sup>e</sup>, Enal, Algérie, 1985.
2. دومينيك فاليريان، بجاية ميناء مغربي (1067-1510م) Bougie port maghrébin ، تر عمار علاوة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2014، ج1.
3. روبر بارنشفيك، تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 13م إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1988.
4. ج.ف.ب. هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى ، نقله عن الانجليزية أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980.

#### المراجع الأجنبية:

- Marcais.G ; Tlemcen et le commerce eurafricain, au Moyen Age dans Eurafrique, Alger, Juillet, 1953.

## الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. باشر سعيد، المدن المغربية خلال العهدين المرابطي والموحدي، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الوسيط، جامعة ابن مسيك، الدار البيضاء، المغرب، 1997-1998.
2. بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن 7 هـ إلى القرن 10 هـ، رسالة ماجستير، إشراف: موسى لقبال، جامعة الجزائر، 1986-1987.
3. بصديق عبد الكريم، البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين (6-9 هـ/12-15 م)، أطروحة دكتوراه، إشراف: فاطمة بلهوارى، جامعة وهران، تلمسان، 2017-2018.
4. بطيب هوارية، نظام السوق في الدولة الزيانية ( 624-952 هـ/1248-1554 م)، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي، إشراف: عبد المجيد بن نعمة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2002-2003.
5. بكاي عبد المالك، الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10 هـ/13-16 م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي، إشراف: مسعود مزهودي، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.
6. بكاي هوارية، العلاقات الزيانية سياسيا وثقافيا، مذكرة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، إشراف: بودواية مبخوت، جامعة تلمسان، 2007-2008.
7. بلشير عمر، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن 6 هـ إلى 9 هـ/12 م-15 م من خلال كتاب المعيار للنشريسي، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الاسلامي، إشراف: غازي مهدي جاسم، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010.
8. بلوط عمر، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، رسالة ماجستير في الآثار الاسلامية، إشراف: لعرج عبد العزيز، جامعة الجزائر، قسم الآثار، 2003-2004.
9. بن ساعو محمد، التجارة والتجار في المغرب الاسلامي القرن 7-10 هـ/13-15 م، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: مسعود مزهودي، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.

10. بن مصطفى ادريس، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الايبيرية في عهد الدولة الزيانية، مذكرة ماجستير في التاريخ، إشراف: مبخوت بودواية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006-2007.
11. بوشامة عاشور، علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب والأندلس (626-981هـ/1228-1573م)، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي، إشراف: حسين أحمد محمود، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1411هـ/1991م.
12. بن سادات نصر الدين، العلاقات السياسية والصلات الاقتصادية بين المغربين الأوسط والأدنى من نهاية القرن الثاني إلى القرن السادس الهجريين، أطروحة دكتوراه، إشراف: عبد المجيد بن نعمية، قسم الحضارة الإسلامية، تخصص التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2010/2011.
13. رشيد عبد العزيز، زراعة الحبوب في المغرب الأوسط منذ الفتح الاسلامي إلى سقوط الموحدين، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: لطيفة عميرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
14. دحروج إلهام حسين، مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية (442-625هـ/1051-1247م)، إشراف: محمد بركات البيلي، رسالة دكتوراه في التاريخ الاسلامي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2000.
15. سعيدي العربي، الأسواق والحرف في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المصادر المحلية (1520-1830)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2007-2008.
16. شقدان بسام كامل عبد الرزاق، تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف: هشام أبو رميلة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ/2002م.
17. صديقي عبد الجبار، سقوط الدولة الموحدية دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الاسلامي، إشراف: مكوي محمد، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص160.

18. مزدور سمية، المجاعات والأوبئة بالمغرب الأوسط ( 588-927هـ/12-15م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: محمد الأمين بلغيث، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
19. نشاط مصطفى، التجارة بالمغرب الأقصى في العصر المريني الأول ( 668-759هـ)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الانسانية (1)، عين الشق، الدار البيضاء، 1988-1989.

#### المقالات والمجلات والندوات والملتقيات:

1. بلعربي خالد، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني ، دورية كان التاريخية، العدد السادس، ديسمبر 2009.
2. بن قرية صالح، المسكوكات المغربية وأثرها في تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى ، ضمن ندوة: الغرب الاسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 1995.
3. بلهوارى فاطمة، النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين، إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغبة، الجزائر، 2014.
4. بلهوارى فاطمة، التبادل التجاري بين مدن بلاد المغرب خلال القرن 4 هـ/ 10م، مجلة إنسانيات، العدد 42، أكتوبر-ديسمبر، 2008.
5. بن داود نصر الدين، الشركة المقرية والتواصل بين تلمسان والسودان الغربي خلال القرن 7هـ/13م، محاضرة بعنوان "الإسلام في بلاد المغرب ودور تلمسان في نشره" أقيمت في الملتقى الدولي المنظم في إطار تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية بجامعة أبي بكر بلقايد-، تلمسان، أيام 21-22-23 مارس 2011.
6. داودي الطيب، نظرية الأسعار عند ابن خلدون ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، جوان 2002.
7. طوهارة فؤاد، المجتمع والاقتصاد في تلمسان في العهد الزياني(ق 7-9هـ/13-15م)، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العراق، ع 16، حزيران 2014.

8. عميروش نعيمة، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، مقال، أعمال الملتقى الدولي الموائى الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، جامعة الجزائر، ديسمبر 2009.
9. بحث حول التسعير قام به الطالب ياسين قاسي، ماجستير، جامعة البليدة، 2003.
10. اتحاد المؤرخين العرب، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، ع7، مج1، مارس 1999.

#### المعاجم والقواميس:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ج10.
2. ابراهيم أنس وعبد الحليم منتصر وآخرون. المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق، القاهرة، ط4، 2004.
3. مجموعة مؤلفين، البازار السوق في التراث الاسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2012.
4. محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1988.
5. معجم المعاني، إلكتروني، تاريخ الولوج: 27-03-2019، التوقيت 15:11.
6. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء ، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 2008.

الحمد لله رب العالمين

## ملخص الدراسة باللغة العربية:

تعتبر الأسواق من النظم التجارية الرائجة في بلاد المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط ما بين القرنين (07-09هـ/13-15م) وهي فترة حكم دولة بني عبد الواد الزيانية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تطور الأسواق وانتشارها في المنطقة، وكذا تنوع مرافقها وأنواعها من قيسريات وفنادق من خلال تطرقنا إلى بعض القضايا المتعلقة بالتسعير وأحكامه ونظرة الفقهاء للمكوس المفروضة على مختلف السلع والبضائع الواردة والصادرة، إضافة إلى تعرضنا لمسألة إشراف الدولة على خطة الحسبة وتعيين المحتسبين.

**الكلمات المفتاحية:** الأسواق - القيسارية - الفنادق - الأسعار - الحسبة - المحتسب.

## **Resumen :**

Los mercados son considerados uno de los sistemas comerciales más florecientes en el Magreb Medio durante la Edad Media entre los siglos (07-09 Higer / 13-15 DC), el período del régimen del Estado Zianí de Bani Abdel-Wad. Este estudio tiene por objeto demostrar el desarrollo de los mercados y su ampliación en la región, además la diversidad de sus instalaciones y tipos tales como Kizarías (mercado central de la ciudad) y hoteles a través de analizar algunas cuestiones relacionadas con la fijación de precios y su jurisprudencia, y mostrar las opiniones de los Alfaquís sobre las multas impuestas a los diversos productos y mercancías recibidos y emitidos, además hemos tratado en este estudio la cuestión de la supervisión estatal de Al Hisba y el nombramiento de Almohtasibin.